العدد السابع والثامن

السَّنة الرَّابعة ـ المجلدان الأول والثَّاني

محرم ـ رجب ١٤٤٢هـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تُعنى بمخطوطات السُّنَّة النبويَّة وعلومها وما يتصل بها من دراسات

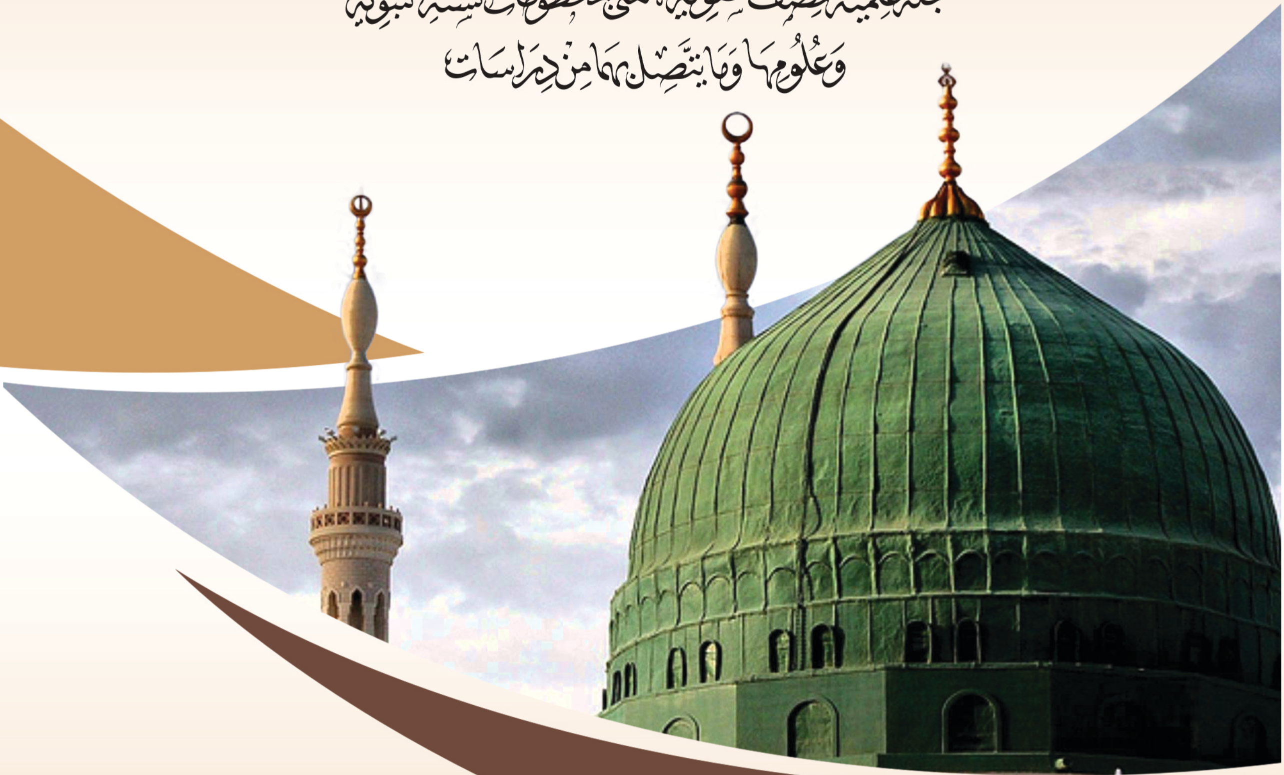

وقف السُّنة والتراث النبوي

هدية الاتباع

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ

وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ

مجلة التراث النبوي

٧-٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة تصدر حاليا نسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

العدد السَّابع والثَّامن

السَّنة الرابعة: المجلدان الأوَّل والثاني

محرم ـ رجب ١٤٤٢هـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

مساعد مدير التحرير

د. محمد بن حسن داود

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)

أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)

أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

هيئة التحرير

د. عبد الله بن محمد الشهري

د. عبد السَّلام بن أحمد أبو سمحة

د. عبده بن كدَّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدِّين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

د. وضحة بنت عبد الهادي المري

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سارة بنت مطر العتيبي

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر . وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة .

٢. **مادة النص** : تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد .

٣. **الهوامش** : يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة .

٤. **ثَبَتُ المصادر والمراجع** : يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور .

٥. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .

٦. **مقاس الصفحة** : أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد .

٧. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .

٨. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر .

٩. **التحكيم** : تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها .

المُحتَويات

◉ الافتتاحية بقلم رئيس التحرير ٧

◉ تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ ١٣

۞ الترجيح بين «الموطأ» و «الجامع الصحيح للبخاري».

د. نور الدِّين الحميدي .... ١٥ ـ ٣٨

◉ رِوَايةٌ ودِرايةٌ ٣٩

۞ استنطاقُ النَّصِّ واستثمارُ الواقع والقرائن وأثـرُه في حلِّ الإشكالات المظنونة في «الصحيحين» وغيرهما .

صلاح فتحي هَلَل .... ٤١ ـ ٦٢

◉ عِلَلٌ ٧٥

۞ طرق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في البسملة في الصلاة والكلام علىٰ علله وبيان ما في ألفاظه من اختلاف.

أ. د. يحيىٰ بن عبدالله البكري الشهري .... ٧٧ ـ ١٦٢

◉ نُصُـوصٌ: ١٦٣

(١) «أخْبارُ عمرَ بْنِ عبْد العَزيز من الجزْء الثَّاني من الجهاد منْ: واضِح السُّنَّة؛ في سيرة الإمام العدْلِ في مالِ الله» لعبْد الملك بْن حَبيب السُّلَميّ القرطبي (ت ٢٣٨ هـ) .

تحقيق ودراسة: د. محمّد الطّبراني.. ١٦٥ ـ ١٦٢

(٢) «حديثٌ وقع في الصَّحيحين عن الإمام أحمد» للحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الصَّالحي الحنبلي المعروف بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩ هـ) .

تحقيق: عبد الله بن محمَّد سعيد الحسيني.. ١٩٣ ـ ٢١٤

(٣) «طُرَرُ السَّلام لِأَحْرارِ الإِسْلام» لأبي المواهب سليمان (سعد الدين) بن عبد الرحمن (أمن الله) بن محمد مستقيم، المعروف بـ (مستقيم زاده) (ت ١٢٠٢هـ) .

تحقيق: د. محمد محمود كالو.. ٢١٥ ـ ٢٦٢

الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

الحمد لله ربِّ العالمين، حَمْدًا كثيرًا طيِّبًا مُبارَكًا فيه، كما يُحِبُّ ربُّنا ويرضى، وأشهدُ أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه، أرسله بالهدى ودينِ الحقِّ ليُظهره على الدين كلِّه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعدُ: فإني أحْمَدُ الله تعالى وأشكُرُه شكرًا كثيرًا على تيسيره وتوفيقه، وإعانته وتأييده، فالبرغم من الظروف القاهرة التي يمرُّ بها العالم بأسره من جَرَّاء وباء كورونا -عجَّل الله بكشفه ورفعه، وصرف عن الجميع ضرره وشرَّه-، فإنَّ ذلك لم يُثْنِنا عن مواصلة العمل لإصدار أعداد (مجلة التراث النبوي) المنبثقة عن (وَقْف السُّنَّة والتُّراث النبوي)، وها نحن نضع بين أيديكم -بحمد الله تعالى- **(العدد السابع)** و**(العدد الثامن)** منها.

وقد حافظتِ المجلةُ -بحَمْد الله- على خطِّها المتميِّز، ومسيرتها الجادة، من حيث التمسُّك بهويتها، وأبوابها الرئيسة، ومن حيث حُسْنُ الانتقاء للموضوعات والتحقيقات التي تُنشر فيها، ودونكم موضوعات هذين العددين، وهي على الترتيب كما يأتي:

۞ **ففي باب (توثيقٌ وتخريج):** صُدِّر العدد السابع ببحثٍ لطيفٍ رقَمَه فضيلةُ **الدكتور نور الدين الحُمَيْدي**، بعنوان: **(الترجيح بين «الموطأ» و«الجامع الصحيح**

للبخاري»)، انتهى فيه إلى أن المغاربة وعامة فقهاء المالكية يُقدِّمُون الموطأ على الجامع الصحيح، وغيرُ خافٍ أن الأكثر على خلاف هذا، ناهيكم أن هذه المسألة مطروقة قديمًا وحديثًا، كما أن تفضيل كتاب على غيره مسألةٌ اجتهادية قابلةٌ للنظر والاجتهاد، ولستُ في مقام مناقشة الباحث في النتيجة التي انتهى إليها، وإنْ كنتُ آمُلُ أنْ لوْ نوَّهَ إلى مكانة الصحيح، وتَقَدُّمِه في نفوس العامة والخاصة من أهل الإسلام، وأنَّ أمة الإسلام قد تلقَّتْه بالقبول، وحَسْبُه هذا شرفًا ورفعةً يتقاصَرُ معه كلُّ شَرَفٍ، أقولُ هذا: في زمنٍ تجرَّأ عليه بعضُ الأغمار الصِّغار، والطَّغَام الأقزام، وسَعَوْا للنَّيْل منه، والحطِّ من مكانته، مع يقيني أن لدى فضيلة الدكتور نور الدين الكثير مما يقوله في هذا الباب لولا ضيق المساحة الممنوحة له في هذا العدد، أما كتاب الموطأ، فحَسْبُه أنَّ مُصنِّفه هو إمامُ دار الهجرة، والنجمُ الذي إذا ذُكر العلماء ذُكر، وأما الكتابُ نفسُه، فسأكتفي بمقالة الحافظ أبي عبد الله الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» فيه: «إن (للمُوَطَّأ) لَوَقْعًا في النفوس، ومَهابةً في القلوب لا يُوازِنُها شيء». فرحمهما الله، وجَزَى الباحثَ خيرًا.

۞ **وفي باب (الرواية والدراية)**: يجدُ القارئُ دراسةً في غاية النَّفاسة، تَشِي بعُمْقِ كاتِبها وبُعْدِ نظَرِه، وحَدَبِه الشديدِ على سُنَّة نبيِّه ﷺ، ومصادرِها، وهي المُعنوَنة بـ(**استنطاق النَّصِّ واستثمار الواقع والقرائن وأثره في حلِّ الإشكالات المظنونة في «الصحيحين » وغيرهما**) للشيخ الباحث صلاح بن فتحي هَلَل، وأحسبُ أن الباحث -وفَّقَه الله تعالى- فتح -بما كتب- البابَ واسعًا لدراساتٍ مُماثلة، ومنهجية دقيقة، يَجِبُ على المعنيِّينَ بخدمة السُّنَّة الشريفة تلقُّفُها، واستثمارُها في أبحاثٍ أطْوَلَ نفَسًا، وأكثرَ عُمْقًا.

۞ **وفي باب (العلل)**: هناك بحثٌ رصينٌ **لفضيلة الأستاذ الدكتور يحيى بن عبدالله البكري الشهري**، وهو مثالٌ حيٌّ على ما ينبغي أن تكون عليه الدراساتُ الجادة في باب دراسة الأحاديث المُعَلَّة، ونَقْد أسانيدها، وإنْ كان ذلك في باب الصناعة الحديثية

فحسب، وهو بعنوان: (**طُرُق حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- في البسملة في الصلاة والكلام على علله وبيان ما في ألفاظه من اختلاف**). وقد أجاد وأفاد فضيلته فيما كتب، وليس لي من تعليق سوى رجائي أن يتناول فضيلتُه -بالنقد لاحقًا- ما كتبه العلَّامة أبو الفيض الغُمَاري في بحثه الموسوم بـ(الاستعاذة والحَسْبَلَة مِمَّنْ صَحَّحَ حديثَ البَسْمَلَة)، وعُذْرُ فضيلته عدمُ اطلاعه عليه إبَّان كتابته لبحثه.

۞ **وفي باب (النصوص)**: تجِدُون (**أخبارَ عمرَ بْنِ عبْد العَزيز من الجزْء الثاني من الجهاد مِنْ: واضِح السُّنَّة في سيرةِ الإمام العَدْلِ في مالِ الله**) [مُختصَر الأسانيد كيْفَما وقع في الجُزْءِ؛ على التَّرتيبِ مِنْ أوَّله: حَديثًا حَديثًا...]. **تأليف عبْد الملك بْن حَبيب السُّلَميّ القرطبي (ت ٢٣٨هـ)**. تفضَّل بتحقيقه ودراسته البحَّاثة المُتفنِّن محمد الطبراني، ولا عجبَ أنْ يخرج عملُه مُتقنًا مُحرَّرًا، بارك الله فيه.

ويتلوه مخطوطٌ قيِّم بعنوان: (**حديثٌ وقع في «الصَّحيحين» عن الإمام أحمد تخريج الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الصَّالحي الحنبلي المعروف بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩هـ)**)، من تحقيق الشيخ عبد الله بن محمَّد سعيد الحسيني، وقد أجاد وأفاد، وفَّقه الله.

وخاتمةُ العددين، مخطوطٌ لطيفٌ في موضوعه، فريدٌ في بابه من تصنيف **أبي المواهب سليمان سَعْد الدين بن عبد الرحمن (أمْن الله) بن محمد مستقيم، المعروف بـ(مستقيم زاده) (ت ١٢٠٢هـ)**، والموسوم **بـ(طُرَر السَّلام لأحرار الإسلام)**، فالكتابُ وإن كانت قيمتُه العلمية ضعيفة، إلا أن الفكرة التي يقوم عليها، فيها توثيقٌ للجهود التي بذلها العلماءُ في تلك الحقبة، كما أنها تُبرزُ نوعًا من طرائقهم في التصنيف، عندما تُجْمَعُ الأحاديثُ التي ليس فيها نُقَط بهذه الهيئة الغريبة، فبارك الله في مُحقِّقها فضيلة الدكتور محمد بن محمود كالو.

وبعدُ: فإني أختم بما حقُّه أن يُقدَّم، وهو تقديمُ الشكر الجزيل، لمُدير تحرير المجلة السابق فضيلة الدكتور أشرف عبد المقصود، الذي حالتْ ظروفُه دون الاستمرار في إدارة التحرير، وهو، وإن انتهتْ صفتُه الرسمية بالمجلة، إلا أنَّ صلته بها لن تنقطع، وأجرُه وأثرُه باقٍ ما بقيَ هذا العملُ المبارك، وامتدَّ نفعُه.

ثم أُرحِّبُ بفضيلة الدكتور حماد بن مهدي السلمي الذي أُسندتْ له إدارة تحرير المجلة بدءًا من هذين العددين، ليُكمِلَ ما بدأه سلفُه الدكتور أشرف، فنعم السلف والخلف، وأسأل الله له العون والتوفيق، في السير -مع إخوانه وزملائه- بالمجلة على ضَوْءِ ما رُسِمَ لها.

والترحيبُ موصولٌ لأصحاب الفضيلة والسعادة هيئة التحرير المُوقَّرة الذين وقع الاختيارُ عليهم، آملين أن يكونوا سندًا وعونًا -بعد الله تعالى- لإخوانهم في رئاسة التحرير، وإدارته للارتقاء بالمجلة، والإسهام في كلِّ ما يُحقِّق أهدافها، وهُمْ كلُّ من:

أ.د. فوَّاز بن عقيل الجهني.

د. عبد الله بن محمد الشهري.

د. عبد السلام بن أحمد أبو سمحة.

د. عبده بن كدَّاف الكد.

د. إبراهيم بن محمد الغامدي.

د. نور الدين الحميدي.

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي.

د. وضحة بنت عبد الهادي المري.

د. نبيل بن أحمد بلهي.

د. سارة بنت مطر العتيبي.

أسألُ الله أنْ يكونوا إضافةً نافعةً للمجلة، كما أسأله تعالى أنْ يَجزِيَهم خير الجزاء على قبولهم عضوية هيئة تحرير المجلة.

وأشكرُ مجلس إدارة (وَقْف السُّنَّة والتُّراث النبوي)، رئيسًا وأعضاءً، وأخُصُّ بالشكر مؤسس الوقف فضيلة الدكتور ماجد بن محمد الجهني الذي يُتابع أعمال الوقف، ومنه هذه المجلة المباركة، بلا كللٍ ولا ملل، كتب الله أجرَه، وبارَكَ سَعْيَه.

وفَّق الله الجميع لما يُحِبُّ ويرضى، وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد، وعلى آله وصَحْبه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

١٠ رجب ١٤٤٢هـ

أ.د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

قال رسول الله ﷺ :

«كفى بالمرء إثمًا أن يُحَدِّث بِكُلِّ مَا سَمِع»

رواه مسلم

تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ

بابٌ يُعنىٰ بمسائل تخريج الحديث النَّبويّ

والجهود الخاصَّة بتوثيقِ كُتُبِ السُّنَّةِ وسَماعاتِها

الترجيح بين

«الموطأ» و «الجامع الصحيح للبخاري»

د. نور الدِّين الحميدي

مقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد؛

فقد حرص علماء الأمة وأعلامها على حصر دواوين السنة المعتمدة وبيان أمهاتها، توجيهًا منهم لطلاب الحديث وأرباب الفقه إلى أصحها حديثا وأجمعها لما به الفقه والفتيا، فتفاوتتْ أنظارهم في هذا المجال، وتباينتْ أقوالهم ترجيحًا وتأخيرًا، وممن تصدَّى لهذا في أول بُدُوِّ التصنيف في السنة النبوية وفُشُوِّ تواليفها الإمامُ الشافعيُّ(١)، إذ أبدى من فضل الموطأ ما أوجب تفضيله على غيره، ثم تلاحقتْ أقوال الحفاظ والنقاد في تفضيل بعض الدواوين على غيرها والحث على حفظها وحيازته.

فمن ذلك تقديم الحافظ أبي القاسم ابن الدباغ القرطبي (ت ٣٩٣هـ) «السنن» لأبي داود السِّجْزِي على «الصحيح» للبخاري، وترجيح أبي علي النيسابوري (ت ٣٤٩هـ) – وغيره – لـ «صحيح» الإمام مسلم على البخاري، إلى غيرها من أحكام

(١) سيأتي إيراد نص كلامه بمختلف عباراته.

النقدة وأقوال الأئمة[١].

ثم شرع الأئمة في جمع تلك الكتب الحديثية الأصول، فألَّف رزين بن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) نزيل مكة المكرمة «تجريد الصحاح» وجعل «الموطأ» صَدْرَها، وتلاه الحافظ أبو السعادات ابن الأثير الموصلي (ت ٦٠٦هـ) فحصر الأصول في كتابه «جامع الأصول» في ستة، جعل «الموطأ» ضمنها، إلا أن الحافظ ابنَ طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) - وعُرف بابن القيسراني - ألَّف في أطراف الستة وشروط أصحابها، فأدرج «السنن» لابن ماجة القزويني، واتبعه في ذلك بعضُ الحفاظ - كعبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) وابن عساكر (ت ٥٧٩هـ) -، ثم انتشر هذا الصنيع عند المشارقة حتى صار كالمجمع عليه عندهم، إلا أن المغاربة لم يعتدُّوا بهذا التصرف ولم يعتمدوه.

ونظيرُ هذه المسألة ما تقرَّر عند بعض حُفَّاظ المشرق وأعلامه تصرفًا وتنصيصًا من تقديم «الجامع الصحيح» للإمام البخاري على «الموطأ» للإمام مالك، وكان صنيع الحافظ ابنِ الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في «مقدمته» موجِبًا احتذاءَ جملةٍ من الحفاظ والأئمة حَذْوَه[٢]، إلا أن كثيرًا من المشارقة وأغلب المغاربة - إنْ لم أقل كلهم لم يحيدوا عن مذهبهم الأول في تقديم «الموطأ» على غيره صِحَّةً وجَلالةً، وهذا ما عُنِيتُ بتحريره في هذا البحث، والتنبيه على أن تصرفات المغاربة وأقوالهم - قبل ابن

(١) أعرضتُ عن الإكثار بذكر أسماء الأعلام الذين نَحَوْا إلى تقديم أحد كتب السنة وتفضيله على غيره، وقد ساق الحافظ ابن خير الإشبيلي ما قيل في كتب السنة مدحًا وترجيحًا، عند سَوْقه لأسانيده فيها في (فهرسته)، وكذا صنع ابنُ مرزوق الخطيب في (واسطة العقد الثمين)، وهذه عادة جرى عليها أصحاب البرامج والفهارس، فهم يختمون أسانيدهم فيها بِذِكْر من فضَّلها وقدَّمها من الحفاظ والأعلام، والغرض من هذه الإشارة الدلالة على أن مسألة تقديم أحد المصنفات الحديثية على غيرها، مسألة اجتهادية اختلفتْ فيها اختياراتُ العلماء ومسالكُهم.

(٢) لم أقف على من سبقه في ادّعاء أن أول من ألف في الصحيح هو البخاري (المقدمة في علوم الحديث،ص:١٨)، وأما تفضيل البخاري وتقديمه فهذا مسبوقٌ إليه.

الصَّلَاح وبعده -، اتفقتْ على تفضيل «الموطأ» وترفيعه على غيره، واعتقادِ أَصَحِّيَّته على ما سواه، وتوَخَّيْتُ لتحقيق ذلك تقسيم البحث إلى مقدمة - سبق نصُّها -، وثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث الأول: حصر وجوه ترجيح «الصحيح للبخاري» على «الموطأ»

المبحث الثاني: الاعتراضات الواردة على وجوه ترجيح البخاري، ووجوه تقديم «الموطأ»

المبحث الثالث: العلماء الذين تمسَّكُوا بالجادَّة الأولى والمسلك العتيق، وهو تقديم الموطأ على غيره.

وتحرَّيتُ في هذا البحث المقتضب إثارةَ مسلك احتذاه كثير من الأئمة المالكية والمغاربة، والكشفَ عن أدلتهم وحججهم فيما اختاروه وعدلوا إليه، وبيانَ أن ما شُهِّر من حصر أصول السنة وعُمَد الحديث في ستة كتب ليس «الموطأ» ضمنها، هو صنيع عالم واحد قلَّده فيه من جاء بعده، وأن كثيرًا من العلماء والحفاظ لم يجروا على هذا الحصر والترتيب. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

المبحث الأول

حصر وجوه ترجيح «الصحيح للبخاري» على «الموطأ»

ويمكن حصر هذه الوجوه التي اسْتُنِدَ عليها في ثلاثةٍ، وهي على النحو التالي:

أ- اشتراط الصحيح المجرَّد:

أُصدِّر هذا الوجه بكلام ابنِ الصلاح الشافعي (ت ٦٤٣هـ)؛ لأن كلامه صريح في تفضيل الصحيحين على الموطأ من هذه الجهة، حيث قال: كتاباهما أَصَحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما ما رُوِّينا عن الشافعي - رضي الله عنه - من أنه قال: «ما

أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك» ، ومنهم من رواهُ بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابَي البخاري ومسلم[١].

وقال الإمام النووي: أول مصنف في الصحيح المجرَّد، صحيح البخاري، ثم مسلم[٢].

وقد بيَّن العلماء مثل الزركشي والعراقي والسيوطي وغيرهم، أن النووي زاد وَصْفَ «المجرَّد» احترازًا من الموطأ؛ لأنه لم يُقصد به الصحيح المجرَّد حسب ما ذُكِر.

وقد نبَّه السخاوي على أن الحافظين ابن السَّكَن ومسلمة بن القاسم الأندلسي نصًّا على أن البخاري أول من ألف في الصحيح[٣]، ولكنْ لم يورد عبارتهما، إلا أن مفاد هذا الكلام يومئ إلى تقديم البخاري على الموطأ دون تصريح.

وقال الحافظ ابن كثير: أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبُه وتلميذُه أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري. فهما أصَحُّ كتب الحديث. والبخاريُّ أرجح[٤].

وهذه العبارة من الحافظ ابن كثير تقتضي إقصاءَ «الموطأ» من دائرة الصحاح، وهذا أبلغ في النفي من صنيع ابنِ الصلاح وغيره. فيُستفاد مما سبق أن القصد إلى تحرِّي الصحيح وجمعه مُدَّعًى لـ «صحيح البخاري» دون «الموطأ» ، وسيأتي في المبحث الثاني دفع هذه الدعوى، وبيان أن الإمام مالك قصد - كذلك - جمعَ الحديث الصحيح في «موطئه» واشترطه.

---

(١) (المقدمة في علوم الحديث، ص:١٨).

(٢) (التقريب والتيسير، ص:٢٦).

(٣) (فتح المغيث، ١/ ٤١).

(٤) (اختصار علوم الحديث، ص:٢٥).

ب- مَزْجُ الحديث بغيره من الآثار والمقطوعات[1]:

مما قرَّره ابنُ الصلاح ومن جاءه بعده ممن حشَّى ونكَّتَ على كتابه واختصره وشرح نظمه؛ أن مادة «الموطأ» لم تكن خالصة للحديث المرفوع، بل اقترنتْ بالمقطوعات والموقوفات مما هو خارجٌ عن جنس الحديث المرفوع، فقد قال الزركشي: مراده - أي ابن الصلاح - المجرَّد كما زاده النووي، وإلا فقد سبق البخاريَّ مالكٌ في «الموطأ» ، لكن فيه الصحيح والبلاغ والمقطوع والمنقطع، وذلك وإنْ كان في صحيح البخاري فسيأتي جوابُه في السادسة، وكذا مسند أحمد فإنه كالموطأ فيه الصحيح وغيره[2].

وقال السخاويُّ: وموطأ مالك - وإن كان سابقًا - فمُصنِّفُه لم يتقيد بما اجتمع فيه الشروط السابقة لإدخاله فيه المرسلَ والمنقطعَ ونحوهما على سبيل الاحتجاج، بخلاف ما يقع في البخاريِّ من ذلك.

وقول الشافعي - رحمه الله -: «ما على ظهر الأرض كتابٌ في العلم بعد كتاب الله أَصَحُّ من كتاب مالك» - كان قبل وجوده[3].

فهذانِ النقلانِ يدُلَّانِ على أن مقصود البخاريِّ في «صحيحه» الحديثُ المرفوعُ بالأصالة، وأفادَا نفيَ هذا عن الموطأ، وهذا الادعاء لا يخلو من نظر كما سيأتي بيانه.

ج. إثبات الإمام مالك لآرائه وفتاواه:

هذا مما أورده الحافظ مغلطاي مقتضَبًا في سياق ردِّه على من اعترض على تقديم الموطأ على البخاري، فقال: لأنَّ كتابَ مالك فيه البلاغ والمقطوع والمنقطع

(١) اشتراط الصحة يتوَجَّه للحديث المرفوع دون سواه؛ فلهذا لزم تحقيقُ القول في هذه القضية استقلالا، وأما اشتراطُ إخراج الحديث المرفوع وحده، فهذه قضية منفصلة، يلزمها البحث كذلك.

(٢) (فتح المغيث، ١/ ١٦١).

(٣) (فتح المغيث، ١/ ٤١).

والفقه وغير ذلك(١).

وحكى القاضي ابنُ العربي أن بعض الظاهرية الأغمار عابوا على «الموطأ» خَلْطَه الحديث بالفُتْيَا والرأي(٢). والاعتذار عن تأخير الموطأ؛ لأنه كتاب فقه وفتوى ولم يُمْحَض للحديث، مما كثر ترداده على ألْسُن الباحثين والمتخصصين، إلا أنه لا يثبت عند البحث والمحك.

المبحث الثاني

الاعتراضات الواردة على وجوه ترجيح البخاري، ووجوه تقديم «الموطأ»

أَنْحُو في هذا المقام إلى ذِكْرِ ما يرِدُ من الاعتراضات على تلك الوجوه، وبيان أن ما سِيق من إيرادات على ترجيح «الموطأ»، يلزم إيرادها كذلك على ترجيح البخاري، وأن ما أُجِيب به في الانفصال عنها، هو عين ما يُجاب به في الدفاع عن «الموطأ»

أ- شرط الصحة:

شروط الأئمة تُسْتَشَفُّ من تصرفاتهم في تصانيفهم، أو مما نصُّوا عليه فيما رُوِيَ عنهم، وقد أفاد صنيع الإمام مالك في «موطئه»، ودلَّتْ تصاريفُه فيه على اشتراط الصحة فيما يخرجه من الأحاديث، بل وردتْ عنه نصوصٌ من صريح كلامه في تَقَصُّدِ إخراج الصحيح وتطلُّبِه في «موطئه»، والكلام عن ثبوت اشتراط الصحة لا عن تحققه في واقع الأمر(٣).

(١) (إصلاح مقدمة ابن الصلاح، ٢/ ٦٢).

(٢) قال في (المسالك، ١٣٣٠): فقلتُ لهم: ما السبب الذي عِبْتُمُوهُ من أجله؟ فقالوا: أمورٌ كثيرة. أحدُها: أنه خلط الحديثَ بالرأي.

(٣) فالإمام البخاري اشترط الصحة، لكنه نُوزع في صحة أحاديث يسيرة في كتابه، وابنُ خزيمة وابنُ حبَّان اشترطَا الصحة فيما خرَّجاه، لكنهما لم يستوفيَا شروط الصحة في أحاديث كثيرة.

فمن التصرفات الدالة على التزام الإمام مالك الصحة في «الموطأ» ، ما ثبت عنه من وجوه كثيرة تصرفًا وتنصيصًا، وأُجمِلُه في أمرين:

١- التحرِّي في الرجال المُخَرَّج لهم في «الموطأ»:

ثبت من صنيع الإمام مالك تثبُّته في الرجال الذين يروي عنهم في «موطئه» ، فلم يخرج في كتابه إلا من عُرِف بالثقة والعدالة، ممن تقوم الحجة بروايته، وهو دالٌّ على أنه قصد الصحة في أحاديث كتابه، واتبعه في هذا المسلك الدقيق الإمامُ البخاريُّ وكلُّ مَنْ أَلَّف في «الصحيح» ، ونصَّ على هذا التحرِّي الشديد ابنُ عبد البر، فقال: ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله، فقد كُفِيَ تعبَ التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروةٍ وُثْقَى لا تنفصم؛ لأن مالكًا قد انتقد وانتقى وخلص، ولم يرو إلا عن ثقة حُجَّة(١).

ونصَّ على ذلك الإمامُ مالك، قال بشر بن عمر: سألتُ مالك بن أنس عن رجل؟ فقال: هل رأيتَه في كتبي؟ قلتُ: لا، قال: لو كان ثقة، لرأيتَه في كتبي(٢).

وهذا الملمح في رواية الحديث الصحيح وجمعه، مما اتُّبع فيه الإمام مالك، فحذَا حذوه في ذلك الإمامُ البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ خزيمة وغيرُهم ممن أفرد الصحيحَ بالتصنيف.

٢- تنقيح أحاديث «الموطأ» وإسقاط بعضها:

مما يفيد إفادة قاطعة تحرِّي الإمام مالك للحديث الصحيح في كتابه، تعهُّدُه لأحاديث الكتاب بالتنقيح والتهذيب، فكلما عنَّ له فيها ما يقتضي الإسقاط والإزالة، أسقطه حتى لا تتوجَّه سهامُ النقد للأحاديث التي تضمنها الكتاب، إذ هو كتاب حجة وتشريع، فيجب أن يبالغ في تهذيبه وتصحيحه. قال عتيق الزُّبيري: وضع مالك

(١) (التمهيد، ١/ ٦٠).

(٢) (التمهيد، ١/ ٦٨).

الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه سنة، ويسقط منه حتى بقي هذا ولو بقي قليلًا لأسقطه كله[١].

وقال سليمان بن بلال: لقد وضع مالك الموطأ، وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيِّف يُلخِّصُها عامًا عامًا، بقدر ما يرى أنه أصلحُ للمسلمين وأمثلُ في الدين[٢].

وأبان ابنُ المنتاب عن صنيع الإمام مالك بنوع تفصيل، حيث قال: إن مالكًا روى مئة ألف حديث، جمع منه في «موطئه» عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرِضُها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالآثار والأخبار حتى وصلتْ إلى خمس مئة[٣].

فمَنْ توَخَّى إحراز هذه الشروط في إخراج الحديث وروايته، يستحيلُ أنْ يُقال عنه: إنه لم يقصد الصحيح المجرَّد، ولا يستقيم أن يوصف بأنه لم يصنف في الصحيح المجرَّد، بل هذه المبالغة في التحرِّي والشدة في تنقيح الأحاديث وإسقاط الكثير منها، دالة دلالة جازمة على أن الإمام مالك هو أول من صنَّف في الصحيح المجرَّد، وأن تصنيفه للموطأ كان لهذا الغرض بالأصالة، وبمنهجه اهتدى من صنَّف في الصحيح وقصد إليه.

ب- مَزْجُ الحديث بغيره من الآثار والمقطوعات:

رَكَنَ من قدَّم البخاريَّ على «الموطأ» إلى دعوى اشتمال الموطأ على الآثار من المرسلات والمقاطيع، وجاء هذا الاعتراض في سياق الرد على من انتقد على ابنِ الصلاح دعواه أن أول من صنف في الصحيح، هو البخاري، وقد تقدم من كلام الزركشيِّ والسخاويِّ محل الشاهد من ذلك، وأُقَفِّي بكلام الحافظِ الأبناسي، فهو يؤكده، إذ قال: أحدها: أن مالكا متقدم بالتصنيف على البخاري.

---

(١) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٣).

(٢) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٣).

(٣) (النكت على ابن الصلاح، ١/ ١٩٤) للزركشي.

وجوابه: أن مالكًا وإنْ تقدَّم، إلا أنه ما أفرد الصحيح والبخاري أفرده، فإن في كتاب مالك المرسل والمنقطع والبلاغات(١).

والذي اعترض بهذا على ابن الصلاح، هو الحافظ الناقد مُغُلْطاي الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، حيث قال: وقوله -أي ابن الصلاح -: أول من صنف الصحيح البخاري، وتلاهُ مسلم. غير جيد، وإن كان قد قاله غيره؛ لأن مالكًا - رحمه الله - بلا خلافٍ بين المحدثين، صنف الصحيح قبله، وتلاه أحمد بن حنبل والدارمي.

وليس لقائلٍ أن يقول: لعله أراد الصحيح المجرَّد؛ لأن كتاب مالك فيه البلاغ والمقطوع والمنقطع والفقه وغير ذلك؛ لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري (٢).

وهذا الإيراد من مغلطاي، دفع كل من اختصر المقدمة الصلاحية وشرحها ونكَّت عليها إلى ردِّه والجواب عليه، إلا أن أغلب الردود لم تخْلُ من تحامل وتمحُّل، وتبقى مناقشة الحافظِ ابنِ حجر أطْوَلَها وأفْيَدَها، فأختصر مواطن الاعتراض من كلامه، وأُبْدي ما فيه من مؤاخذة ونظر على النحو التالي:

بيَّن الحافظ ابنُ حجر أن مرادَ ابنِ الصلاح بأول من صنف في الصحيح، أي الصحيح الذي وضع حدَّه وتعريفه، فأول من صنف فيه البخاريُّ(٣).

(١) (الشذا الفيَّاح، ١/ ٨٣).

(٢) (إصلاح مقدمة ابن الصلاح، ٢/ ٦٢-٦٣).

تنبيه: الأحناف أكثر أتباع المذاهب إنصافًا في بيان مكانة الموطأ والانتصار له، بدءًا بالحافظ علاء الدين مغلطاي الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، ثم طاش كبري زاده الحنفي (ت ٩٨٦هـ)، ثم وليّ الله الدهلوي (ت ١١١٤هـ)، وأبي الحسنات اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، وغيرهم، فقد صدرتْ منهم عباراتٌ في مساواته بـ «الصحيحين» والرد - تصريحًا أو إيماءً - علىٰ من حطَّ من رُتبته.

(٣) وهذا نصُّ كلامه في (النكت، ١/ ٢٧٧-٢٧٨): لكن الصواب في الجواب عن هذه المسألة أنْ يُقال: ما الذي أراده المؤلف بقوله: «أول مَنْ صنَّف الصحيح» هل أراد الصحيح من حيث هو؟ أو أراد الصحيح المعهود الذي فرغ من تعريفه؟ وغيره؛ لأن الموطأ وإنْ كان عند مَنْ يرى الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحابة صحيحًا. فليس ذلك على شرط الصحة المعتبرة عند أهل الحديث. الظاهر أنه لم يُرِدْ إلا المعهود. وحينئذٍ فلا يَرِدُ عليه ما ذكره في الموطأ.

وهذا التقرير من الحافظ ابنِ حجر لا يُقْطع بصحته، إذ الحديث الصحيح الذي حَدَّه ابنُ الصلاح بالاستقراء ووضع أوصافه، لا يمكن الجزمُ بأنه شرط الصحة الذي تقيَّد به البخاري في «صحيحه» ، فبعض الأحاديث التي حكم البخاري بصحتها في «صحيحه» لا ينطبق عليها حدُّ ابنِ الصلاح مطابقة تامة(١)، وبعضها مما نازعه النقاد وصيارفة العلل في استيفاء شروط الصحة، وهي صحيحة وثابتة عند الإمام البخاري.

والكلام منحصر في جنس الحديث الصحيح، إذ هو محلُّ النزاع، فلا وجه لما ذكره ابن حجر من اعتبار المرسل وأقوال الصحابة وغيرها صحيحًا، فهذه قضية أخرى منفصلة. وهي غير مُرادَة عند ابنِ الصلاح في كلامه، ولا عند من اعترض عليه.

وكرَّر ابنُ حجر التمسُّك بالتفريق بين مطلق الصحة - وهو يشمل المرسل والمنقطع - وبين الصحة عند أهل الحديث، فقال: والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال،... وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث؛ البخاريُّ(٢).

وهذا الكلام يرد عليه التالي:

- أن الإمام مالكًا أحدُ أعلام الحديث، وممن أُخِذ من تصرفاته في التحرِّي والتوقِّي شرائط الحديث الصحيح، وعُلِمتْ منه طرائق التصحيح والتضعيف، فالحكم عليه بالخلوِّ مما اسْتُفِيد منه بُعْدٌ عن الإنصاف.

- أن المحدِّثين والحفاظ الذين قرَّرُوا - تصرفًا وتنصيصًا - أوصاف الحديث

(١) وحَدُّ الحديث الصحيح، الذي وضعه ابنُ الصلاح، انتقده الإمامان ابن دقيق العيد ومغلطاي الحنفي، ولا شكَّ أن الأعلام الذين أَلَّفُوا في الصحيح، اختلفوا في اعتبار شروط الصحة كالإمام مسلم وابن خزيمة وابن حبَّان وغيرهم، وقد قال مغلطاي: وهذا أيضًا وما أسلفناه عن أحمد يُبيِّن أن الصحيح عند المحدِّثين: هو ما كان له أصلٌ يُرجَع إليه، لا ما اجتمعتْ فيه التحديداتُ التي ذكرها - أي ابن الصلاح -. (إصلاح مقدمة ابن الصلاح، ٢/ ٦٨).

(٢) (النكت، ١/ ٢٧٩).

الصحيح، هم الذين أجمعوا على أن «الموطأ» أول كتاب صُنِّف في الصحيح، مثل: عبد الرحمن بن مهدي وأبو زُرْعة الرازي وأبو طاهر السِّلَفي وابن مسدي الغرناطي وغيرهم من نقاد الحديث وأعلامه، وسيأتي مسرد بأسمائهم، فهؤلاء لا يمكن القول بأن كلامهم محمولٌ على مطلق الصحة لا الصحة المعتبرة عند المحدِّثين، فهذا إبعادٌ في التأويل.

وسيأتي الجوابُ على كون الإمام مالك احتجَّ بالمرسل والمنقطع في الآتي.

ادعى الحافظ ابنُ حجر التفرقة بين المقطوع والمنقطع والمرسل الواقع في الموطأ والواقع عند الإمام البخاري؛ بأنَّ ما أخرجه الإمام مالك لم تتحصل له فيه رواية إلا على ذلك الوجه، ولم تقع له متصلةً بحالٍ، خلافًا لرواية الإمام البخاريِّ فقد ثبتتْ مُتصلةً خارج صحيحه(١).

وهذا الكلام من الحافظ ابنِ حجر عليه ملحظان؛

الأول: أن ما ادعاه من وقوع المقطوعات والمرسلات مسموعة للإمام مالك على ذلك النحو في الغالب، مما لا يُقطع به، وهو مما يُستغرب من الحافظ، بل ألفينا أحد جِلَّة الحفاظ أَلَّف كتابًا في وَصْل ما رواه الإمام مالك في موطئه بلاغًا ومنقطعًا، ورواه موصولًا خارج الموطأ، وهو الحافظ أبو الحسن ابن المظفر البزار البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، وعنوان كتابه «ما وصله مالك خارج موطئه»(٢).

واعتنى الحافظ ابن عبد البر بوَصْل مرسلات وبلاغات الإمام مالك سواء من طريقه أو من غير طريقه(٣).

(١) يُنظر نص كلامه في (النكت، ١/ ٢٧٨).

(٢) ذكره الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء، ٨/ ٨٦).

(٣) لكن محل النزاع يحصر القول فيما رُوِيَ موصولاً من طريق الإمام مالك نفسه، ولو تهيَّأ الكشفُ عن كتاب ابن المظفَّر لأفادَ في رد دعوى الحافظ ابن حجر غاية الإفادة، على أن ابن عبد البر تكفَّل ببعض ذلك في «تمهيده» ، والحافظ ابن حجر لم يوصل كثيرًا من منقطعات ومعلقات البخاري من طريقه، إنما وصلها من طريق غيره في كتابه (تغليق التعليق).

الثاني: أن التفرقة بكون تلك الأحاديث المنقطعة والمرسلة موصولة عند البخاري وغير موصولة عند الإمام مالك خارجٌ عن محل النزاع، إذ الاعتراض وقع بكون الموطأ مشتملًا على المنقطع والبلاغ والمرسل، وهو اعتراضٌ رُدَّ بكون البخاري اشتمل على مثلها من المعلَّقات والمرسلات، وهذا كله ليس من الصحيح المجرَّد - المتنازَعِ على أول من ألف فيه - في شيء، أما كونُها موصولةً أوْ لا، فهذا بابٌ آخر.

بيَّنَ الحافظ ابنُ حجر والسخاويُّ وغيرُهما، الفرق بين المرسل والمنقطع الذي في «الموطأ» والذي في «البخاري» ، بأن الإمام مالكًا أوردها على سبيل الاحتجاج، بينما أوردها البخاريُّ على سبيل الاستئناس.

وهذا المأخذ هو أقوى ما تمسَّك به المقدِّمون للبخاري على الموطأ، فقد قال ابنُ حجر: والذي في البخاري من ذلك قد حذف فيه البخاريُّ أسانيدها عَمْدًا، ليُخرجها عن موضوع الكتاب، وإنما يسُوقُها في تراجِم الأبواب تنبيهًا واستشهادًا واستئناسًا وتفسيرًا لبعض الآيات. وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعًا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد جمعَها فيه[(١)].

وأكتفي في رد كلام الحافظ ابنِ حجر بسَوْق ردِّ الحافظ السيوطي عليه، إذ قال: ما فيه من المراسيل، فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل، فهي أيضا حجة عندنا - أي الشافعية -، لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، كما سأبين ذلك في هذا الشرح، فالصواب؛ إطلاقُ أن الموطأ صحيحٌ لا يُستثنى منه شيء[(٢)].

وأُعزِّز هذا الرد بأن تصرُّف البخاري في إيراد المعلقات والمنقطعات والآثار في «صحيحه» ، شديدُ الشَّبَه بتصرُّف الإمام مالك في «موطئه» قال الإمام ابن حزم

---

(١) (النكت، ١/ ٢٧٨).

(٢) (تنوير الحوالك بشرح موطأ مالك، ١/ ٨).

مبينًا منهج الإمام البخاري في تراجِمه: منها ما هو مقصور على آية، إذْ لا يصح في الباب شيء غيرها، ومنها ما يُنبِّه بتبويبه على أن في الباب حديثًا يجب الوقوف عليه، لكنه ليس من شرط ما أُلِّف عليه كتابه، ومنها ما يُبوِّب عليه، ويذكر نبذة من حديث قد سطره في موضع آخر، ومنها أبواب تقع بلفظ حديث ليس من شرطه، ويذكر في الباب ما هو في معناه(١).

وقد نصَّ ابنُ حجر وغيره من الأعلام أن البخاريَّ في بعض التراجِم، اقتصر على أحاديث أو آثار معلقة فقط، ولم يذكر فيها حديثًا متصلًا مرفوعًا(٢)، وهذا المسلك في الاحتجاج لترجمة الباب مما استفاده البخاريُّ من الإمام مالك، إذ الإمام مالك احتجَّ بالمرسل والمنقطع لتراجِم لم يصحَّ عنده فيها شيء. نعم، صنيعُ الإمام مالك محمول على الاحتجاج بها قطعًا، بينما صنيع البخاري لا يقطع فيه بأنه كذلك، لكنه قريبٌ من غرض وتصرُّف الإمام مالك غاية القرب.

وأما المرسلات والمقاطيع التي في «الموطأ» ، فما أخرجها مالك في كتابه إلا بعد احتفافها بقرائن صانتها من الخطأ والوهم، وصيَّرتها بمرتبة الصحيح الذي يحتجُّ به. وهذا ما بيَّنه أئمة علم العلل ونَقَدَة الحديث، فقد بيَّنوا أن جُلَّ مقطوعات ومراسيل «الموطأ» وردتْ من وجوه أخرى صحيحة مسندة، مما يفيد أن الإمام مالكًا عوَّل في الاحتجاج بها على قرائن قوية ومكينة.

قال حافظ مصر في زمانه الناقد حمزة بن محمد الكناني (ت ٣٧٥هـ): «كل شيء رواه مالك في الموطأ مسندًا أو مرسلًا، فقد رُوِي عن رسول الله - ﷺ - من غير جهته، إلا حديثين:

أحدهما: (إني لأُنَسَّى لأسن).

(١) (سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٢٠٣).

(٢) مثل باب فضل العلم وباب سورة الحديد وسورة المجادلة.

والآخر: (إذا أنشأتْ بحْريَّة)»[(١)].

وأضعف ما ورد في «الموطأ» هي البلاغات الأربعة التي تعذر على الحافظ ابنِ عبد البر وصلُها، وقد قال عنها ابنُ عبد البر: «وهو أحد الأربعة الأحاديث التي لا توجد في غير الموطأ.

أحدها: (إني لأُنسَّى لأسن). والثاني: (إذا نشأتْ بحْريَّة). والثالث: (حَسِّنْ خُلُقَكَ للناس يا معاذ بن جبل). والرابع هذا. وليس منها حديث منكر، ولا ما يدفعه أصل»[(٢)].

ج. إثبات الإمام مالك لآرائه وفتاواه:

أما هذا الاعتراض فهو ظاهرُ الضعفِ ولا يُتَمَسَّك بمثله؛ لأن البخاري ملأ «صحيحه» بأقوال الصحابة ومَنْ بعدهم من التابعين وأتباعهم، وعلى رأسهم الإمام مالك نفسُه، ومن أغرب ذلك نقلُه في «باب لا طلاق قبل النكاح» مذهب ثلاثة وعشرين من الصحابة والتابعين - سمَّاهم - في المسألة، ونقل من أقوال وآراء الأوزاعي ومالك والثوري وغيرهم في مسائل شتَّى من الفقه والتفسير وغيرهما[(٣)]، ولا أُطيل بالتمثيل لذلك.

وقد بيَّن الإمام مالك غرضه بأقواله وفتاواه التي يوردها عقب الأحاديث، فقد قال بعضُهم: أول من عمل الموطأ عبد العزيز ابن الماجشون، عمله كلامًا بغير حديث، فلما رآه مالكٌ قال: ما أحسن ما عمل، ولو كنتُ أنا لبدأتُ بالآثار، ثم شددتُ ذلك بالكلام[(٤)].

---

(١) (وصل بلاغات الموطأ، ١١) لابن الصلاح.

(٢) (الاستذكار، ٣/ ٤١٧)، وقد أفردتُ لمن وصل هذه البلاغات بحثًا بعنوان (اعتناء علماء المغرب بوَصْل بلاغات الموطأ) نُشر في مجلة عالم الكتب بالرياض، العدد ٣/ ٤، ٢٠١٦م.

(٣) (صحيح البخاري، ١/ ٣٤ و٦٧ و٧٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٢/ ٩٣٦).

(٤) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٥).

وجوه تقديم «الموطأ» على «الصحيح» للبخاري:

سبق بيانُ ما في الاعتراضات على تقديم «الموطأ» من نظر وضعف، وأُجمِلُ في هذا الموطن الدواعي القاضية على «الموطأ» بالتقديم والترجيح، والدالة على أنه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى، وذلك على النحو التالي:

حيازة قصب السبق في التأليف في الصحيح، وتقدمه زمنًا في تحري الحديث الصحيح وجمعه، ومن أتى بعده اقتفى أثره وترسَّم منهجه في معرفة شرائط الصحيح، والسُّبُل المسلوكة في تمييز أوصافه ورواته دون غيره.

علوُّ طبقته في الرواية، وقلة رجال أسانيده، وهذا أدعى للسلامة من الوهم والخطإ، وأمكَنُ في الصحة والعلوِّ.

إجماع الأمة على عدالة الإمام مالك وإمامته وجلالة قدره، وهو أحد أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة، وأحد أعمدة الرواية وممن تدورُ عليهم أسانيدُ الأمة.

أن القول بأن الموطأ أصحُّ كتابٍ بعد القرآن، هو مذهبُ الأمة قبل البخاري وبعده، وهو مذهب جمهور من المحدِّثين والحفاظ، وهو مذهب كل المغاربة[(١)] والمالكية جيلًا بعد جيل، وهذا جَمٌّ غفيرٌ من الأمة المحمدية، ومذهب بلدان هي نصف بلاد الإسلام أو أزْيَد، وإغفالُ هذا القول قصورٌ شديد، والاقتصارُ على رأي واحد إجحاف.

أن الإجماع قام في عصر البخاري وقبله على أن الموطأ أصحُّ كتبِ السنة، كما دلَّ عليه كلام الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبي زُرْعة الرازي، وهل هذا الإجماع ينتقض بصنيع من قدَّم البخاري؟ فهذا يحوجه بحثٌ ونظر.

(١) عند إطلاق المغرب والمغاربة، فيُقصد النطاق الجغرافي الذي يشمله هذا الإطلاق منذ القدم، وهو يضمُّ المغرب الأدنى وإفريقية والمغربين الأوسط والأقصى والأندلس وبلاد السودان، وعند إطلاق المالكية فهو يشمل مالكية المشرق والمغرب.

المبحث الثالث

العلماء الذين تمسَّكُوا بالجادة الأولى والمسلك العتيق – أي تقديم الموطأ –

تواطأ العلماء منذ تأليف الإمام مالك لـ «موطئه» على ترجيحه واعتقاد أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى(١)، وقد دلَّ حالهم ومقالهم على ذلك دلالة قاطعة، فقد حرصوا أشد الحرص على سماعه عن مؤلفه، ورحلوا لأخذه عنه، وأما تصريحهم بتقديم الموطأ وإيثاره على غيره، فإني أذكر أقوالهم حسب تواريخ وَفَيَاتهم، مع التعليق – عند الاقتضاء – عليها باقتضاب.

الإمام عبد الرحمن بن مهدي البصري (ت ١٩٨هـ):

قال: ما كتابٌ بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ(٢).

وقال: لا أعلم من علَّم الناسَ بعد القرآن، أصح من موطأ مالك(٣).

الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ):

قال: ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك(٤).

وقال: ما على الأرض كتابٌ أصحُّ من كتاب مالك. وفي رواية: «أفضل»(٥).

وقال: وما كتب الناسُ بعد القرآن شيئًا هو أنفعُ من موطأ مالك(٦).

---

(١) ولم أشترط الاستيعاب في ذكر هؤلاء العلماء، فقد يفُوتُني ممن هو على شرطي، وتبقَى الإحاطةُ لله تعالى.

(٢) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٠).

(٣) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٠).

(٤) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٠).

(٥) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٠)، ويُنظر هذا القول بشَتَّى رواياته في (الكشف المغطَّى في فضل الموطَّا، ٥٧-٥٨) للحافظ ابن عساكر.

(٦) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٠).

وهـذان القولان من هذين الإمامين، يُفيدان الإجماع على تفضيل الموطأ وأصَحِّيَّتِه، إذ لم يُعلم لهما مخالفٌ لقولهما مع اشتهاره وذيوعه.

۞ الإمام أبو زُرْعة الرازي (ت ٢٦٤هـ):

قال أبو زرعة: لو حلف رجلٌ بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاحٌ كلُّها، لم يحنثْ، ولو حلف على أحاديث غيره كان حانثًا[١].

والإمام أبو زرعة الرازي ممن اطلع على «الصحيح» للبخاري، ولا يُمكن حمل كلامه على أنه كان قبل تأليف البخاري لـ «صحيحه» ، كما فُعل بكلام الشافعي وابن مهدي. وأبو زرعة هو هو، في جلالته وإمامته، ويُعد من أعلام العلل الذين اختصُّوا باعتبار حديث مالك وسبره[٢].

۞ الإمام أبو عمر ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ):

قال ابنُ عبد البر: لعِلْم الإسناد طرق يصعبُ سلوكُها على من لم يصل بعنايته إليها، يقطع كثيرًا من أيامه فيها، ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله، فقد كُفِي تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروةٍ وُثْقَى لا تنفصم؛ لأن مالكًا قد انتقد وانتقى وخَلَصَ، ولم يرو إلا عن ثقة حُجَّة، وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا. إن شاء الله[٣].

۞ الإمام أبو بكر الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ):

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي: وإنما تقوم الحجة بالحديث المرويِّ في الأسانيد الصحيحة، التي عليها مُعَوَّلُ أصل الإسلام، وهي خمسة أصول: كتاب الموطأ لمالك

(١) (ترتيب المدارك، ٢/ ٧٦).

(٢) قال عليّ بن الحسين بن الجنيد: ما رأيتُ أعلمَ بحديثِ مالكٍ من أبي زُرْعة، وكذلك سائر العلوم. (تاريخ الإسلام، ٦/ ٣٦٠).

(٣) (التمهيد، ١/ ٦٠).

بن أنس، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي[(١)].

فصنيع الطرطوشي بتقديم الموطأ ذِكْرًا وإيرادًا، يدل على تقديمه على غيره صِحَّةً وقَدْرًا، وهو مَنْ أشاع روايته بالإسكندرية، ومدارُ أسانيدهم فيه عليه[(٢)].

۞ الإمام أبو بكر ابن العربي الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ):

قال الإمام ابن العربي: اعلموا أن مالكًا – رحمه الله – إمام من أئمة المسلمين، وأن كتابه أجلُّ الدواوين، وهو أول كتاب ألف في الإسلام، لم يؤلف مثله لا قبله ولا بعده[(٣)].

وقال في موطن آخر: إن كتاب الجعفي – أي البخاري – هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بنى الجميعُ كالقشيري والترمذي فما دونهما[(٤)].

وهذه العبارة صريحة في تقديم الموطأ على الصحيح للبخاري.

۞ الإمام الحافظ أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ):

قال أبو طاهر السِّلَفي: فلم أر بعد ذلك كتابًا أولى بالإملاء من موطأ أبي عبد الله مالك بن أنس،... إمام دار الهجرة؛ لاشتهاره في الآفاق، واتفاق الفِرَق على صحته من غير اختلاف بينهم على الإطلاق.

ولو لم يَرِدْ في فضله سوى قول الشافعي رحمة الله عليه: «ما بعد كتاب الله تعالى كتابٌ أصَحُّ من الموطأ» لكانَ مقنعًا، وبجلالته مُعلنًا مُعلمًا، ثم لمحل مؤلفه عند المؤالف والمخالف، وإجماعهم على علمه وثقته، وقصورهم عن شرح فضله

---

(١) (رسالة في تحريم الاستمناء، ق٢/ ب)، نسخة غوتا – ألمانيا، رقم: (٤٩٨١).

(٢) أيْ من رواية يحيى بن يحيى الليثي.

(٣) (المسالك، ١/ ٣٣٠).

(٤) (عارضة الأحوذي، ١/ ٥).

وصفته،... ولم يبلغ - فيما بلغنا - أحدٌ درجتَه، ولم ينلْ رُتبتَه ومنزلتَه[١].

وهذا كلامٌ في غاية الإفصاح عن جلالة الموطأ، وإجماع الأمة على صحته شرقًا وغربًا.

۞ الإمام أبو بكر ابن مسدي الغرناطي (ت ٦٦٣هـ):

قال الحافظ ابن مسدي: «ما أعلم من علم الإسلام بعد القرآن أصح من كتاب مالك»[٢].

وقال أيضا - رحمه الله -: «ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ»[٣].

ولا يخفى ما في هاتين العبارتين من المواطأة لعبارات الإمام الشافعي، والإمام ابن مسدي أحدُ حُفَّاظ الدنيا في زمنه، وكان له بـ«الموطأ» فضلُ اعتناء.

۞ الإمام أبو عبد الله ابن مرزوق التلمساني (ت ٧٨١هـ):

قال ابنُ مرزوق: إنما قدَّمْتُ ذِكْرَ هذا الكتاب - إشارةً للترمذي - على كتاب «الموطأ» ، وإنْ كان «الموطأ» هو الأولُ المُقَدَّمُ كما ذكره الحافظُ أبو بكر ابنُ العربي في مقالته التي أَجْلُبُها بعدُ - إن شاء الله تعالى، وهو المنقولُ عن الإمامِ أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه -، وغيرِهِ من الأئمةِ الأعلامِ لشهرةِ تَقْدِمَةِ الموطأ ببلادِنا، وأَوَّلِيَّتِه في الفضْلِ عندنا، وهو أمرٌ معلومٌ في أقطارِنا، معروفٌ عند كِبَارِنا وصِغَارِنا[٤].

وقال: قد قدَّمْتُ السببَ الموجِبَ لتقديمِ الكُتُبِ المُقَدَّمَةِ على هذا الكتاب، وإنْ

---

(١) (مقدمة إملاء الاستذكار، ص:٢٨-٢٩).

(٢) (البرنامج، ٦٢) للقاسم التجيبي السَّبْتي، ونقَل الحافظ القاسم التجيبي هذا النص نقْل الموافق عليه والمحتجِّ به.

(٣) (البرنامج، ٦٢).

(٤) (واسطة العقد الثمين، ص:١١٥) لابن مرزوق التلمساني.

كان هو الأولَ المُقَدَّمَ طَبْعًا ووَضْعًا وإيثارًا[(١)].

وأكتفي بهذا القدر من أحكام الحفاظ ونُقَّاد الحديث المصرحة بتقديم الموطأ على غيره.

ومن تصرفات المغاربة الدالة على تفضيل الموطأ وتقديمه عليه، أنهم التزموا في فهارس مروياتهم عند إيراد كتب الحديث ودواوين السنة على تصديرها بذِكْر «الموطأ» ، ولا أعلم فيما وصلنا من كتب برامج الروايات وفهارسها - وليس المشيخات - مَنْ خالف هذه العادة؛ مثل أبي بكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)[(٢)]، وأبي محمد ابن عبيد الله الحجري (ت ٥٩٢هـ)[(٣)]، وابن الشاط السبتي (ت ٧٢٣هـ)[(٤)]، وابن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)[(٥)]، وابن مرزوق التلمساني (ت ٧٨١هـ)[(٦)]، وأبي عبد الله المِنْتَوْري (ت ٨٣٤هـ)[(٧)]، وأبي العباس المقَّري (ت ١٠٧١هـ)[(٨)]، وغيرهم من الأعلام.

وإيثار المغاربة لـ«الموطأ» وتفضيلهم له، أمر مجمع عليه عندهم، وهذا الذي نصَّ عليه الحافظ ابنُ مرزوق التلمساني في قوله: لشهرةِ تَقْدِمَةِ الموطأ ببلادِنا، وأَوَّلِيَّتِه في الفضْلِ عندنا، وهو أمرٌ معلومٌ في أقطارِنا، معروفٌ عند كِبَارِنا وصِغَارِنا[(٩)].

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٣٧).

(٢) (الفهرسة، ص:٦٨).

(٣) (الفهرسة، ص:٧٩).

(٤) (برنامج ابن أبي الربيع، ص:٦٨).

(٥) (البرنامج، ص:١٨٦).

(٦) (واسطة العقد الثمين، ص: ١١٥و١٣٧).

(٧) (الفهرسة، ص:١١٠).

(٨) في إجازة مقتضبة له، وقال فيها: (ق١/أ): فأما الكتب الستة التي هي كَفُّ الإسلام ومِعْصَمُه، وأعني الموطأ والخمسة التي وَضَحَ لراويها مَعْلَمُه. ثم افتتح بذكر إسناد الموطأ. [نسخة فيض الله أفندي رقم: ٢١٦١].

(٩) (واسطة العقد الثمين، ص:١١٥).

وأتى الجغرافيُّ المقدسي البِشاري بعبارةٍ أبلغَ في الإفصاح عن ذلك فقال: أما في الأندلس: فمذهبُ مالكٍ، وهم يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإنْ ظهروا على حنفيٍّ أو شافعيٍّ نَفَوْهُ[(١)].

ورحم الله الحافظ الذهبي حيث قال عن «الموطأ»: وإن للموطأ لوَقْعًا في النفوس، ومَهابةً في القلوب لا يُوازِنُها شيءٌ[(٢)].

وقد حاولتُ في هذا البحث أنْ أستقصي معالم الجلالة وملامح المهابة، التي احتوى عليها هذا الكتاب، واجتهدتُ في ذِكْر مَكامِنِ الضعف التي تطالُ الاعتراضات على تقديم الموطأ وترجيحه على غيره، وبينتُ أن أغلب تلك الاعتراضات تلزم من قدَّم البخاري سواء بسواء.

فهذا البحثُ محاولةٌ للانتصار لمذهب المغاربة والمالكية وغيرهم من الحفاظ والمحدِّثين في إيثار «الموطأ» وتقديمه على «صحيح البخاري» وغيره من الصحاح، وهو يُقرِّر أن باب التفاضل بين كتب السنة ودواوينها مما ينفسح فيه النظرُ والاجتهاد، ولا يمكن الحسم فيه بقولٍ، إلا أن الترجيح بين كتب الصحاح ينحصر في ثلاثة كتب (الموطأ والبخاري ومسلم).

وهذا البحث فاتحةٌ لاستقصاء النظر في مبحث أرجحيَّة الموطأ وأصَحِّيَّته، وهو يبعث على دراسة أوسع وأكمل تلمُّ بما فاته وقصر عنه، وذيلتُ البحث بخطاطة تتضمن خلاصة البحث ونتيجته.

وأسأل الله تعالى في ختام البحث العفو عن الخطأ والزلل، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

---

(١) (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص:٤٢).

(٢) (سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٢٠٣).

تلخيص البحث في خطاطة:

المصادر والمراجع

١- **(الاستذكار)** لأبي عمر ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم عطا ومن معه، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٢- **(إصلاح كتاب ابن الصلاح)** لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: ناصر أحمد، أضواء السلف، ٢٠٠٧م.

٣- **(الاقتراح في محاسن الاصطلاح)** لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان الدوري، دار العلوم، الأردن، ١٤٢٧هـ.

٤- **(الباعث الحثيث بشرح مختصر الحديث لابن كثير)** لأحمد شاكر، دار الكتب العلمية.

٥- **(برنامج)** القاسم التجيبي السبتي، تحقيق: عبد الحفيظ المنصور، الدار العربية للكتاب، ١٩٨١م.

٦- **(برنامج أبي الحسين ابن أبي الربيع)** تخريج ابن الشاط السبتي، تحقيق: العربي الدائز، الرابطة المحمدية ، ٢٠١١م.

٧- **(البرنامج)** لأبي عبد الله ابن جابر الوادي اشي ، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٨- **(التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)** للشرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

٩- **(تاريخ الإسلام)** لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

١٠- **(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر الفريابي، دار طيبة.

١١- **(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)** لأبي عمر ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوي ومن معه، وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٨٧هـ.

١٢- **(ترتيب المدارك بطبقات أعلام مذهب الإمام مالك)** للقاضي عياض السبتي، وزارة الأوقاف المغربية.

١٣- **(جزي من الفهرسة)** لأبي محمد الحجري، تحقيق: عبد العزيز الساوري، دار الحديث الكتانية، ٢٠١٨م.

١٤- **(رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ)** لتقي الدين ابن الصلاح الشافعي، تحقيق: عبدالله ابن الصديق الغماري، دار الطباعة الحديثة، ١٤٠٠هـ.

١٥- **(سير أعلام النبلاء)** لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

١٦- **(الشذا الفيَّاح على مقدمة ابن الصلاح)** لبرهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح هَلَل، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

١٧- **(عارضة الأحوذي بشرح الترمذي)** لأبي بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية.

١٨- **(فتح المغيث المغيث بشرح ألفية الحديث)** للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ.

١٩- **(الفهرسة)** لأبي بكر ابن خير الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٢٠- **(الفهرسة)** أبي عبد الله المنتوري، تحقيق: محمد بنشريفة، الرابطة المحمدية للعلماء، ٢٠١١م.

٢١- **(الصحيح)** لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ.

٢٢- **(المسالك بشرح موطإ الإمام مالك)** لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: محمد السليماني ومن معه، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م.

٢٣- (المقدمة في علوم الحديث) لتقي الدين ابن الصلاح الشافعي، تحقيق: ماهر فحل ومن معه، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

٢٤- **(مقدمة إملاء الاستذكار)** لأبي طاهر السِّلفي، تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠١م.

٢٥- **(النكت على مقدمة ابن الصلاح)** لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، ١٤١٩هـ.

٢٦- **(النكت على ابن الصلاح)** لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.

٢٧- **(واسطة العقد الثمين بأسانيد الأمير أبي عنان المريني)** لأبي عبد الله ابن مرزوق التلمساني، تحقيق: نورالدين الحميدي، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٦م.

قال عبد الله بن المبارك رحمه الله :

«الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

رِوَايةٌ وَدِرَايةٌ

باب يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

استنطاقُ النَّصِّ واستثمارُ الواقع والقرائن وأثرُه في حلِّ الإشكالات المظنونة في «الصحيحين» وغيرهما

صلاح فتحي هَلَل

المقدِّمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا فيه»، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صَلِّ اللهمَّ وسَلِّم وبَارِكْ عليه ﷺ، وارْضَ اللهمَّ عَنْ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامين رضي الله عنهم، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

وبعد.

فقد كان أبو عليٍّ النيسابوريُّ الحافظُ مُلْهَمًا حين قال: «لَمْ يَكُنْ بِالعِرَاقِ فِي أَقرَانِ أَبِي مُحَمَّدٍ بنِ صَاعِدٍ أَحَدٌ فِي فَهْمِهِ، **وَالفَهْمُ عِنْدَنَا أَجَلُّ مِنَ الحِفْظِ**»[١]. قال: «وهو فوقَ ابنِ أبي دَاوُدَ في الفَهْمِ والحِفْظِ»[٢].

وكذا قال أحمدُ بن عَبْدَانَ الشِّيرَازِيُّ: «هُو أكثرُ حديثًا مِن محمدِ بنِ محمدٍ البَاغَنْدِيِّ، **ولا يَتَقَدَّمُه أحدٌ في الدِّرَايَةِ**»[٣].

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٤/ ٣٦١)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٦) و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٤٩) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٥٠٤).

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٧٧٦).

(٣) كتب الذهبي الثلاثة السابقة.

و«سُئِلَ ابنُ الجِعَابِيِّ[١]: هل كانَ ابنُ صَاعِدٍ يَحْفَظُ؟ فَتَبَسَّمَ وقالَ: لا يُقالُ لأبي محمدٍ: يَحْفَظ؛ **كانَ يَدْرِي**»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ في خاتمة كتابه في «الثقات»: «الحديثُ لا يكتُبه كلُّ إنسانٍ، ولا يحفظه كلُّ مَن يكتُبه، **ولا يُمَيِّزه كلُّ حافظٍ**»[٣].

وقال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ في خاتمة «الجمع بين الصحيحين»: «هذا آخِرُ مَا قَصَدْنا إليه مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، وتَمْيِيزِ مَا اتَّفَقَا عليه مِنَ المُتُونِ المُخَرَّجَةِ فيهما، وما انفرَدَ به أحدُهُمَا منها، مُسْتَقْصًى على ما شَرَطْنَاهُ، مُرَتَّبًا على ما بَدَأْنا به وبَيَّنَّاه، مَعَ الاختصارِ المُعِين على سرعةِ الحفظ والتّذْكار، وَلَمْ يَبْقَ للباحثِ المجتهدِ إِلَّا النَّظرُ فيها، والتَّفَقُّهُ في معانيها، ومُراعاةُ حِفْظِها، وإقامةُ الحُجَّة بها، وإلى هذا قَصَدَ المتقدِّمونَ مِن أَئِمَّةِ الدّينِ في حِفْظِ إسنادِها للمتأخِّرين؛ لتكونَ حاكمةً بين المُخْتَلِفِين، وشواهدَ صِدْقٍ لِلْمُتَنَاظِرين، رضي اللهُ عنهم أجمعينَ، وَوَفَّقَ الباقينَ مِن التَّابِعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين»[٤].

وبناءً على مكانة قضية الفهم في العقل الإنساني، وما يقوم عليها مِن أمورٍ جسامٍ؛ فقد أخذتْ موضعها ونزلتْ منزلتها في حياة الأئمةِ وكتبهم ومناهجهم بشكلٍ خاصٍّ.

فكان مِن ثمارها: تلك الرابطة الوثيقة التي قامتْ بين النصِّ وواقعِه ومُحيطه، حتى أضحى الواقع ركنًا أصيلًا مِن أركان فَهْم النصِّ؛ مَن رامَ فَهْمَه دونَ وَاقِعِه؛ أُغْلِقَتْ دونه مفاتحه، وسُدَّتْ أمامه أبوابه.

وبناءً عليه قامتْ سوق النَّقْد، ونُصِبَ ميزان الكشفِ عن العِلَلِ الخفيَّة، والمعاني

(١) له ترجمة في «تاريخ مدينة السلام» (٤/ ٤٢).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٦) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٣٤٩).

(٣) «الثقات» (٩/ ٢٩٦).

(٤) «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيْدِيِّ (٤/ ٣٢١). وفيه قال ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٦/ ٢٤٣): «صديقنا أبو عبد الله محمد بن أبي نَصرٍ الحُمَيْدِيُّ وهو مِن أهلِ العلم والفضل والتَّيَقُّظ»

الدفينة في النصوص، ومِن ثَمَّ قام منهج الأئمة وبُنِيَتْ تصرُّفاتهم في فَهْمِ النصوص على أمرين:

أولهما: استنطاق النصِّ والاستماع إليه، والوقوف على إشاراته وتلميحاته، ومعرفة منطوقه ومفهومه، والإمعان في الموافقة له على مُرَادِه، والسَّيْر في هواه.

وثانيهما: ربط النصِّ بالقرائن والملابسات المحيطةِ به؛ إذْ هي الواقع الذي فيه نَبَت، وبه يحيط، وتُعَدُّ قرائن هذا الواقع هي العائلة الكبرى لهذا النَّصِّ.

ولذا وَجَبَ سَدّ منافذ الطعن والنَّقْد المتفشِّي على ألسنةِ بعضِهم اتِّكاءً على فَهْمٍ منقوصٍ منهم؛ يقوم على النَّظَرِ في النَّصِّ دون واقِعِه ومحيطِه، بعيدًا عن عائلتِه الكائنة في انتمائه العلميِّ وملابساته وقرائنه.

وطالما بَقِيَ «النصُّ» على هيئته ما بين حرفٍ وكلمةٍ، ورسمٍ وطريقةٍ؛ حتى يبعث النَّاظرُ فيه الحياةَ بما يستخرجه مِن حروفه، ويُشَيِّده على رسومِه مِن معانٍ، وما يبني عليه مِن قواعد.

فليس النصُّ صُلْبًا جامدًا، ولا ميتًا لا يعود للحياة، وإنَّما هو كنزٌ مكنون، وبئر مستور، فيه مِن الأسرار ما فيه؛ إنْ كان الناظر إليه مِمَّن يُجيد النظرَ في الأشياء، ويُحسن قراءة أطرافها، ويفهم لغتها وإشاراتها، رابطًا سابقها بلاحِقِها، واقفًا على واقعها مُسْتَجْدِيًا له، طامعًا في مساعدتِه، للكشفِ عن مُخَبَّآتها.

وهذه العملية مِن الفهم والقراءة واستخراج المعاني الحيَّة، مِن السطور الصامتة؛ هي ما أَسْمَيْتُه مرارًا باستثمار النص، والمراد بها: استخراج المعاني الكامنة بين السطور، أو استنهاض هِمَّة النَّصِّ على رفعِ صوتِه بالحديث عَمَّا يُبْطِنه بين جنباته، والتقرُّب إليه بواقِعِه العِلْمِيِّ وانتمائِه وملابساته وقرائنه.

فهي استجداءٌ لمعانٍ ليستْ ظاهرة، مِن مبانٍ قائمة يراها الجميع، بَيْدَ أنَّ عينَ

النَاظرين تختلف، كما تختلف معرفتهم بسحر عيون النَّصِّ، وما تنطق به جفونه.

والنَّصُّ وإِنْ تكلَّم مَرَّةً بحرفٍ، ونَطَق بلفظٍ؛ فهو يتكلَّم مرارًا بإشارةٍ هنا وأخرى هناك، في هدوءٍ تامٍّ.

وحين تلتقي عيون الناظرين بإشارات النصوص؛ تنساب المعاني انسياب الماء في نقائه وعنفوانه، وتخرج الحروف عن صمتِها، فتنطق بمُرَادَاتٍ لم تكن ظاهرة مِن قبلُ، فتزيد هنا، وتَسْتَدرك هناك، لتزيل عن هذا الموضعِ إشكالًا في ظاهره، وتُثَبِّت وتحسم في غيرِه مَعْنًى مُتَرَدِّدًا؛ قد آنَ له أنْ يهدأ وينعم بالسَّكِينة والاطمئنان في ربوع الرُّجحان.

وتلك قصة نصوصِنا، وأودية حروفِنا.

والمقصود مِن ذلك كلّه الإشارة إلى محاولة استخراج المعاني الخفيَّة، مِن النصوص الظاهرة، وربط هذه المعاني مع وقائع أخرى مُتَعَلِّقة بهذا النَّصِّ خاصة، أو بالقضية العلمية عامة؛ للخروج بمزيدٍ مِن الدَّرس العلمي، وحلّ قضايا كانت تنتظر مثل هذه الإشارات؛ لتأكيد هذا الرأي، أو حلّ ذاك الإشكال.

وقد آثرتُ إلقاء الضوء على هذه القضية مِن خلال **التمهيد السابق، ومباحث ثلاثة:**

أولها: قضية «عَبْد الله بنِ عُمَرَ» في باب «المُنَاوَلَةِ» مِن «صحيح البخاري»

ثانيها: تعليقةٌ على ضبط لفظٍ في مقدمة «صحيح مسلم»

ثالثها: تصويب موضعٍ في «الجامع» للخطيب.

وختمتُ ذلك بخاتمةٍ وتوصيات.

سائلًا الله عز وجل أنْ يكتبَ السَّدَاد والرشاد، وأنْ يُلْهِمَ الإخلاص.

والرجاء في أهل العلم والفضل التكرُّم بالمساعدةِ في التَّشْييد، أو التفضُّل

بالنصيحةِ والتسديد، فالصدْر رحب، والنَّفس طائعة بإذن الله تعالى، وما لرجلٍ أنْ يتمسَّك بدنيا بينما يحصد الموتُ الناسَ مِن حوله حصدًا، والله يكشف البلاء عن العباد والبلاد، ويتولَّانا وجميع المسلمين برحمته الواسعة، ويشملنا بعفوه وغفرانه، لا ملجأ ولا مَنْجَى لنا إِلَّا هو سبحانه وتعالى.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

صلاح فتحي هَلَل

١٩/ ٥/ ١٤٤٢

المبحث الأول

قضية «عَبْد الله بن عُمَر» في «باب المناولة» مِن «صحيح البخاريِّ»

حيثُ قال البخاريُّ في كتاب «العِلْم»:

«بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ. وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ المَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الآفَاقِ. وَرَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَلِكَ جَائِزًا»

كذا وقعتْ صياغة النص في «صحيح البخاري» وفيه: «عَبْد الله بن عُمَر» مُكَبَّرًا غير منسوبٍ، ممَّا فتح الباب واسعًا لاختلاف الأنظار في المقصود به هنا.

وهذا الرسم هو الوارد المشهور المتداول فيما اطلعتُ عليه مِن مخطوطات «الصحيح»:

ومنها: نسخة نفيسة مِن رواية ابن السكن: مخطوط تازة (رقم/ ٨٨) [ق/ ١٩/ أ].

ومنها: نسخة مقابلة على نسخة السُّمَيْصاتية، مِن رواية أبي عبد الله ابن سلامة الآمديِّ، عن أبي عليٍّ الكُشَانِيِّ عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاري: مخطوط ترهان والدة السلطان، تركيا (رقم/ ٦٧) [ق/ ٦/ ب].

ومنها: رواية أبي عبد الله ابن سعادة عن الصدفي عن الباجي عن أبي ذَرٍّ، عن مشايخه الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ: مخطوط مراد ملا (رقم/ ٥٧٧) [ق/ ١٣/ ب].

ومنها: مخطوطة مكتبة أحمد الثالث، بتركيا (رقم/ ٢٤٠)، وهي مِن رواية أبي ذَرٍّ [ق/ ٦/ أ].

ومنها: قطعة مخطوطة في مكتبة الدولة، برلين (رقم/ ٤٢)، وهي مِن رواية كريمة المروزية [ق/ ٩٢].

ومنها: نسخة ابن عساكر، مِن طريق أبي الوقت، وغيره: مخطوط مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤) [ق/ ١٠/ أ].

ومنها: نسخة المنذري، مِن طريق أبي الوقت: مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٣١٨٩) [ق/ ١٥/ أ].

ومنها: نسخة شرف الدين الدمياطي، مِن طريق أبي الوقت: مخطوط تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦) [ق/ ٩/ ب].

ومنها: فروع الصغانية: مخطوط داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٦) [ق/ ١٢/ ب]، ومخطوط راغب باشا (رقم/ ٣٣٨) [ق/ ٨/ أ].

ومنها: نسخة ابن عمران التي كتبها بيده وكتب له ابنُ حجر العسقلاني إجازةً عليها: مخطوط مكتبة فيض الله أفندي، تركيا (رقم/ ٤٧٧- ٤٨٠) [ق/ ١٢/ أ].

ومنها: النسخة النفيسة التي كتبها محمد بن إبراهيم بن محمد السَّلَّامي(١)، وعُنِي بها سبط ابن العجمي وعليها خطُّه أيضًا: مخطوط يوسف أغا (رقم/ ١٥٧) [ق/ ١٤/ أ].

ومنها: نسخة الكازروني التي تملَّكها العلامة أحمد شاكر وعليها خطُّه: مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٢٨٤) [ق/ ١٤].

ومنها عدد مِن مخطوطات فروع «اليُونِينِيَّة»:

منها: فرع النويري (النسخة الخامسة له): مخطوط مكتبة كوبريلي، اسطنبول، (رقم/ ٣٦٢) [ق/ ٣].

وفرع البقاعي: مخطوط كوبريلي، أيضًا (رقم/ ٣٥٥) [ق/ ٧/ أ].

---

(١) والضبط بتشديد اللام مِن خطِّه في آخر النُّسْخَة.

وفرع ابن سالم البصري: مخطوط مكتبة يوسف أغا، قونية، تركيا (رقم/ ٥٥٥٥) [ق/ ٨/ ب].

وفرع القيصري: مخطوط مكتبة يازما، تركيا (رقم/ ٤٢٢ – ٤٣١)[ق/ ١٢/ ب].

وهو المتداول كذلك في مطبوعات «الصحيح»:

مثل: «السلطانية» (١/ ٢٣)، و«السلفية» التي قام عليها الخطيب (١/ ٣٩)، و«التأصيل» (١/ ٢٤٠)، و«بيت الأفكار» (ص/ ٣٧)، ومطبوع متن «الصحيح» مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي (١/ ٧٠).

وكذلك وقع أيضًا في مختصر البخاري للمُهَلَّب: «المختصر النصيح» (١/ ٢١٠).

وكذلك وقع في شروح «الصحيح» المطبوعة أيضًا:

مثل: «شرح البخاري» لابن بطال (١/ ١٤٦)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٢/ ٢٠)، و«التوضيح» لابن الملقن (٣/ ٢٩١)، و«عمدة القاري» للعيني (٢/ ٢٥)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ١٦٣)، و«الفجر الساطع» للشَّبِيهِيِّ (١/ ٢٠٨).

فعندهم جميعًا: «عَبْد الله بن عُمَر» مُكَبَّرًا، لا اختلاف بين جميع هذه النُّسَخ الخَطِّيَّة، أو المصادر المطبوعة في اسمِه ورسمه.

وكذلك نَسَبَهُ ابنُ حجرٍ في كلامه إلى «جميع نسخ (الجامع)» ، وتَبِعَهُ العينيُّ والقسطلانيُّ.

ورغم هذا؛ فقد استُشْكِل هذا الموضع عند شُرَّاح «الصحيح»

القول الأول:

فجرى الكَرْمَانِيُّ والشَّبِيهِيُّ وغيرُهما على أَنَّه عبد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو العُمَرِيُّ المُكَبَّر.

وإليه ذهبَ ابنُ حجرٍ أيضًا في أولِ أَمْرِه في «تغليق التعليق» ، قبل أنْ يعودَ عنه في «فتح الباري» و«انتقاض الاعتراض» ، كما سيأتي في كلامه.

القول الثاني:

وذهبَ غيرهم إلى أنَّ المراد هنا: عُبَيْد الله بن عُمَرَ العُمَرِيُّ، المضموم أوله، المُصَغَّر حَرْفًا.

وحُجَّتُهم في ذلك: ما وردَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ شِهَابٍ يُؤْتَى بِالْكِتَابِ مِنْ كُتُبِهِ فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ هَذَا كِتَابُكَ وَحَدِيثُكَ نَرْوِيهِ عَنْكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ . مَا قَرَأَهُ وَلاَ قُرِئَ عَلَيْهِ.

أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبير» (٧/ ٤٣٥)، والدُّوريُّ (٥٣٨٤)، وغيرهما.

ومِن ثَمَّ ذهبوا إلى أنَّ المراد: عُبَيْد الله، مضموم الأول.

وقد وردَ في هامش فرع «الصغانية»: مخطوط آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١) [ق/ ١٥/ أ] ما نصه: «صوابه: عُبَيْد الله بن عُمَرَ، وهو العُمَرِيُّ» ، ولم ينسب هذا التعليق لأحدٍ، وجاءت نحو هذه الإشارة باختصارٍ في هامش فرع «الصغانية» أيضًا: مخطوط اسميهان سلطان (رقم/ ٩٣) [ق/ ١٣/ أ]. وأما فرع «الصغانية»: مخطوط الفاتح (رقم/ ١٠٤٧) [ق/ ٨/ أ] فكتب في متنه «عُبَيْد الله» وكتب في حاشيته: «صوابه: عُبَيْد الله بن عُمَرَ، وهو العُمَرِيُّ» ، وكتب أمامه في حاشيته: «عبد الله خ» إشارةً إلى وروده في نسخةٍ مُكَبَّرًا. وربما أرادَ الإشارة إلى خطأ رسمِه المُكَبَّر هنا .

والفرعان (آيا صوفيا، والفاتح) مصدرهما واحدٌ، كتبهما بخطِّه: محمد بن عطا الله بن عبد الكريم بن نصر الله الشيرازيُّ، وفرغ مِن كتابة مخطوط آيا صوفيا - كما في آخره - سنة ٧٨٦:

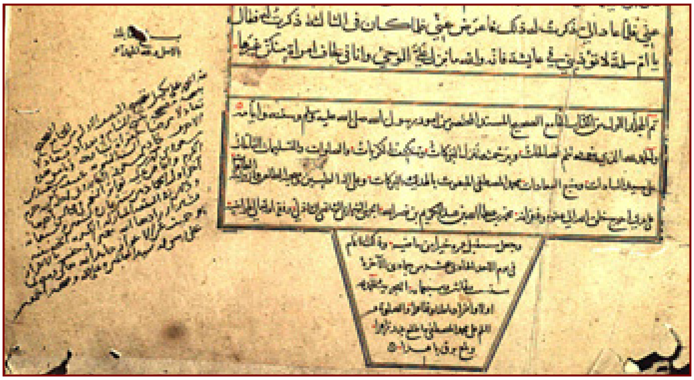

وبعد عشرة أعوامٍ سنة ٧٩٦ فرغ مِن كتابة مخطوط الفاتح، وقال في آخره ما صورته:

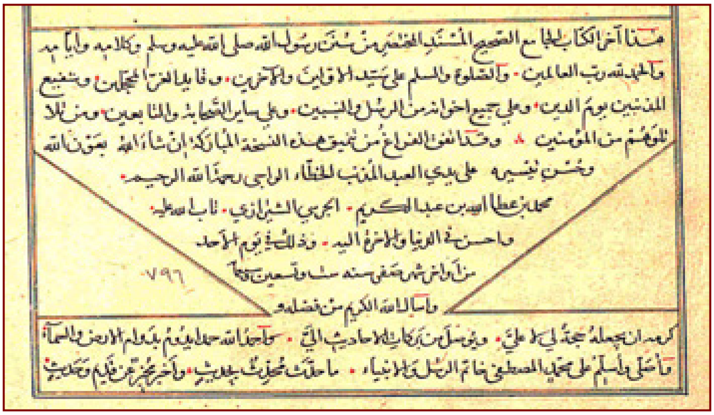

وما وقعَ في هذه الفروع المنتسبة للصغانية؛ قد ورد مثله أيضًا في متن «الصحيح» في مخطوط شهيد علي (رقم/ ٣٩٨) [ق/ ٧/ أ].

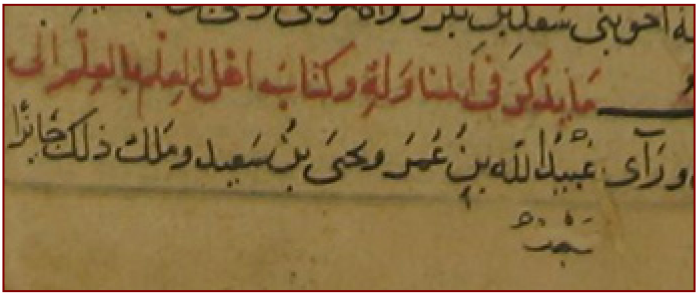

وهو النسخة ١٢ التي كتبتها امرأةٌ لم تُسَمِّ نفسَها، أجزل الله عطاءها، وقالت في آخرها ما صورته:

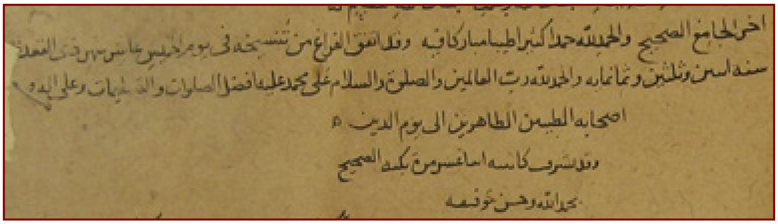

القول الثالث:

وذهبَ ابنُ حجرٍ إلى أنَّ المقصود هنا يحتمل أنْ يكون عبد الله بن عُمَرَ بن الخطاب، أو عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص. وسيأتي.

الترجيح:

وفي القولين الأول والثاني نظرٌ؛ لمخالفتهما المشهور المتداول في النُّسَخ الخطِّيَّة العتيقة، ولورود الخبر السابق عن «عُبَيْدِ الله» – مضمومًا – في العرض لا المناولة، ولذا لم يشتهر هذا القول بين الآراء في هذا الباب.

وأما عبد الله بن عُمَر العُمَرِيُّ المُكَبَّر:

فكان ابنُ حجرٍ أيضًا قد ذهبَ إلى أنَّه المراد هنا، ثم رجعَ عنه، مُحْتَجًّا لرجوعه بقرينة الترتيب اللفظيِّ في نصِّ البخاريِّ، وتقديمه في الذِّكْرِ على يحيى بن سعيدٍ، فاتَّكأَ ابنُ حجرٍ في بيان مقصودِه على ترتيب البخاريِّ ألفاظَه في سياقِ النصِّ.

فقال في «الفتح» (١/ ١٥٤): «قوله: (ورأى عبدُ الله بن عُمَرَ) كذا في جميع نُسَخِ (الجامع): عُمَر بضم العين، وكنتُ أظنُّه العُمَرِيَّ المَدَنِيَّ، وخرَّجْتُ الأثرَ عنه بذلك في (تغليق التعليق)، وكذا جزمَ به الكَرْمَانِيُّ، ثم ظهرَ لي مِن قرينةِ تقديمِه في الذِّكْرِ على يحيى بن سعيدٍ أنَّه غير العُمَرِيِّ؛ لأَنَّ يحيى أكبر منه سِنًّا وقَدْرًا، فتتبعتُ فلم أجده عن عبدِ الله بن عُمَر بن الخطاب صريحًا؛ لكن وجدتُ في كتاب (الوصية)

لأبي القاسم ابن مَنْدَه مِن طريق البخاريِّ بسندٍ له صحيحٍ إلى أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ - بضم المهملة والموحدة - أنَّه أَتَى عبدَ الله بكتابٍ فيه أحاديث فقال: انظر في هذا الكتاب، فما عرفتَ منه اتركه، وما لم تعرفه امْحُه. فذَكَرَ الخبرَ، وهو أصلٌ في عرض المناولة، وعبدُ الله: يحتمل أنْ يكون هو ابن عمر بن الخطاب؛ فإِنَّ الحُبُلِيَّ سَمِع منه، ويحتمل أنْ يكون ابن عمرو بن العاصي؛ فإِنَّ الحُبُلِيَّ مشهورٌ بالرواية عنه» اهـ.

واعترضَ عليه العينيُّ (٢/ ٢٥) باعتراضاتٍ وقال: «فيه نظرٌ مِن وُجُوه: الأول: أَنَّ تقديم عبدِ اللَّه بن عُمَر المذكور على يحيى بن سعيد لا يستلزم أَنْ يكون هو العُمَرِيُّ المَدَنِيُّ المذكور، فمَن ادَّعى ذلك فعليه بيان الملازمة» اهـ.

وأجابه ابنُ حجرٍ في «انتقاض الاعتراض» (ص/ ١١٩) بأنَّ «التقديم يفيد الاهتمام، والاهتمام بالأَسَنِّ الأوثق؛ مُستَقْرأٌ» اهـ.

فاحتجَّ ابنُ حجرٍ بقرينة ترتيب الألفاظ داخل النصِّ الواحِد، وأَيَّدَ حُجَّتَهُ هذه بواقعِ العلماءِ، ومنهجهم وطريقتهم في الاهتمام بالمُقَدَّم، ومِن ثَمَّ تقديم الأَسَنّ أو الأوثق أو الأكثر رتبةً مِمَّنْ يليه في سياق النصِّ.

وهو كما قال ابنُ حجرٍ؛ فقد جرتْ عادةُ أهلِ العلمِ - في كلامهم - بتقديم الأَسَنّ والأقدم وفاةً على غيرِه؛ إِلَّا أنْ يُنْظَرَ لمعانٍ أخرى فيجري تقديم الأصغر على الأكبر ونحو هذا عند الحاجة، وقد وقفتُ على هذا وذاك في «الصحيح».

لكن هنا قرائن تُؤَيِّد المطلوب وتشير إليه؛ كالتالي:

أولًا: تقديم الأكبر والأَسَنّ على غيره، كما تقدَّم، اتكاءً على استنطاق النصِّ، واستثمارِ هذه القرينة المذكورة في السياق، حيثُ جاءَ مُقَدَّمًا على يحيى بن سعيدٍ، كما أشارَ ابنُ حجرٍ.

ويحيى بنُ سعيدٍ: هو ابنُ قيسٍ الأنصاريُّ، قد تُوفِّي سنة ١٤٣ أو ١٤٤ وقيل: ١٤٦.

بينما مات مالكٌ إمام دار الهجرة سنة ١٧٩.

وأما عبد الله بن عُمَر بن حفص العُمَرِيُّ المُكَبَّر، فتأَخَّرَتْ وفاته إلى سنة ١٧١.

نعم؛ تُوفِّي عُبَيْد الله بن عُمَرٍ العُمَرِيُّ - المضموم أوله - نحو سنة ١٤٥ أو ١٤٧، لكن اتفقتْ سائر نُسَخ «الصحيح» على تسميةِ «عَبْد الله» مُكَبَّرًا، ولا يُوجد في صَفِّ «عُبَيْدِ الله» مِن الأدلةِ ما له قوة على دَفْعِ إجماعِ نُسَخِ «الصحيح» النفيسةِ والعتيقةِ على رسمِ «عَبْدِ الله» مُكَبَّرًا.

ثانيًا: يحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ سَمِعَ مِن أنسِ بنِ مالكٍ، وقد وردتْ تسمية «عَبْد الله» بينَ أنسِ بنِ مالكٍ وبين يحيى بن سعيدٍ، وهي إشارة إلى تقدُّم عبدِ الله؛ وتقوية احتمال أنْ يكون صحابيًّا.

ثالثًا: الرواية التي أوردَها ابنُ حجرٍ عن «الوصية» لابن مَنْدَه؛ تؤيِّد حَصْرَ المطلوب هنا بصحابيٍّ.

نعم؛ ذهبَ ابنُ حجرٍ إلى تردُّد المقصود هنا بين ابنِ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما، أو ابنِ عَمْرِو بنِ العاص رضي الله عنهما؛ لكن تعقَّبه العينيُّ في ابنِ العاص، وقال: «فذاك غير صحيح، لأَنَّهُ لم يثبت في نُسْخَةٍ مِن نُسَخِ البخاريِّ إِلَّا عبد الله بن عُمَرَ، بدون الواو» اهـ. ورغم هذا قال العينيُّ: «والذي يظهر لي أَنَّ عبد اللَّه بن عُمَرَ هذا هو العُمَرِيُّ المَدَنِيُّ كما جزمَ به الكَرْمَانِيُّ؛ مع الاحتمال القوي أَنَّه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما» اهـ.

بل الظاهر الأَقْوَى أَنَّه عبد الله بن عُمَر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ بدليل القرائن السابقة.

ولا يلزم هنا ورود النصّ الصريح عنه بذلك؛ فقد استدلَّ البخاريُّ بنَسْخِ عثمان - رضي الله عنه - للمصاحف وإرسالها إلى الآفاق.

فاستدلَّ البخاريُّ بالمعنى على المطلوب.

وقد قال العينيُّ في تعقُّبه على ابنِ حجرٍ: «ولا يلزم مِن عدم وجدان هذا القائل - مع تتبُّعِه - عن عبدِ الله بن عُمَرَ في ذلك شيئًا صريحًا؛ أَنْ لا يكون عنه رواية في هذا الباب» اهـ.

فالأمر لا يتوقف على اللفظ الصريح.

وقد استدلَّ البخاريُّ بمعنى صنيع عثمان رضي الله عنه، في كتابته المصاحف، والإرسال بها إلى الأمصار، فناسَبَ ذلك أنْ يكون قد احتجَّ بالمعنى أيضًا في صنيع ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

خاصةً وقد وردَ المعنى نفسه عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما، حيثُ كان يُجيب على الأسئلة التي تَرِد عليه، ويُرسل الفتاوى والأجوبة إلى الآفاق[١]. وجاء عنه أنَّه «كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ» ، وغيره[٢]. وأنَّه كانَ يكتبُ إلى غِلْمَانِهِ ومَمْلُوكِيه، و«يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبْدَؤُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ» ، و«أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِغِلْمَانِهِ: إِذَا كَتَبْتُمْ إِلَيَّ فَابْدَأُوا بِأَنْفُسِكُمْ، وَكَانَ إِذَا كَتَبَ لَمْ يَبْدَأْ بِأَحَدٍ قَبْلَهُ»[٣].

فكتبَ عبدُ الله بنُ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما؛ بالعلم والفتوى إلى الآفاق، كما نَسَخَ عثمان - رضي الله عنه - المصحفَ وأرسلَه إلى الآفاق أيضًا.

وهذا المعنى الواردُ عنِ ابنِ عُمَرَ بن الخطاب - رضي الله عنهما - هو المقصود هنا؛ لأمورٍ:

أولها: تناغُم المعنى الوارد عنه مع المعنى الذي أفصحَ عنه البخاريُّ - رحمه الله

(١) ينظر: «مسائل الإمامين أحمد وابن راهويه» (١/ ٢٣٤).

(٢) ينظر: «تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي» (رقم/ ١١٥)، «طبقات ابن سعد» (٤/ ١٤٢)، «تاريخ ابن عساكر» (٣١/ ١٩١، ٣٧/ ١٣٢)، «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٣١)، «التوضيح» لابن الملقن (٢٩/ ٩٧).

(٣) «الطبقات الكبير» لابن سعد (٤/ ١٤٢).

- مِن صنيع أمير المؤمنين عثمانَ رضي الله عنه.

ثانيًا: موضع وروده في كلام البخاريِّ رحمه الله، حيثُ ذَكَرَهُ بين صَحَابيٍّ وهو أنس بن مالكٍ، وراوٍ عن صحابيٍّ وهو يحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ.

فاتَّفَقَ موضع تسميةِ ابنِ عُمَرَ بن الخطاب - رضي الله عنهما - في سياق النصِّ، وترتيبه في ألفاظ وكلام البخاريِّ، مع ورود المعنى نفسه منقولًا مرويًّا عنه.

وبذا اتفق استنطاقُ النصِّ، مع استثمار الواقع المشهور المعروف عن ابنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - على تَثْبِيت وتأكيدِ المطلوب في هذا الموضع.

ولم يرسل عثمان - رضي الله عنه - بالمصاحف إلى الآفاق إلَّا وهو يرى المناولة جائزة، والعمل بها جائز في نقْلِ العلم.

وكذلك ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، عندما كتبَ بالفتوى والعلم وأجاب على أسئلة الأمصار التي وردتْ عليه، وأرسلَها إليهم، فلم يفعل ذلك إلَّا وهو يرى المناولة جائزة أيضًا، تقوم بها حجة الجواب والتبليغ عنده، كما تقوم بها حجة العلم والمعرفة لدى الأمصار التي تصل إليها.

والمقصود الإشارة إلى كشف وتأكيد المقصود بعبدِ الله بن عُمَر - رضي الله عنهما - بناءً على سياق البخاريِّ، وترتيب ألفاظه وكلماته، وتقديمه ذِكْر عبدِ الله بنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - عقب ذِكْرِ أنسٍ - رضي الله عنه - وقبل يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ رحمه الله.

فكان في هذا الترتيب الوارد في ألفاظ البخاريِّ وكلامِه؛ إشارةً منه لبيان مقصودِه، وبذا قامَ ترتيبُه مقام التصريح الواضح.

فالتقى هذا الترتيب الوارد في كلمات النصِّ، مع الوارد المعروف عن ابنِ عُمَرَ بنِ الخطاب - رضي الله عنهما - ليتأَكَّدَ المطلوبُ في هذا الموضع،

بناءً على الْتقاء استنطاق النصِّ ودلالة ألفاظه وسياقه مِن جهةٍ؛ مع استثمار الواقع المعروف مِن جهةٍ أخرى. والله أعلم.

المبحث الثاني

تعليقةٌ على ضبط لفظٍ في مقدمة «صحيح مسلم»

حيثُ قال الإمام مسلمٌ في صدْرِ «صحيحه» مُفْصِحًا عن منهجه فيه: «ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٍ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ - إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ - أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ؛ فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى» اهـ[(١)].

وقد اختلفت النُّسَخُ الخطِّيَّةُ في ضبط «أو إسناد» ما بين الرفع، أو الكسر، والجمع بينهما، أو الاقتصار على أحدهما.

أولًا: الرفع:

حيثُ ضُبِطَتْ «أو إسنادٌ» بالرفع عطفًا على «موضع»، وإليه ذهبَ النوويُّ في «شرحه» (١/ ٤٨ - ٤٩)، وغيره. وكذا وقعَ في نسخة المَيْدُومِيِّ النفيسة: مخطوط نور عثمانية (رقم/ ١١٨٥)، وفي عددٍ مِن النُّسَخ الخطِّيَّة الأخرى مِن «صحيح مسلمٍ»،

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٣ ط: التركية) (١/ ٤ ط: عبد الباقي) (١/ ٢٩٩ ط: التأصيل) (١/ ٢ ط: الفاريابي).

منها: مخطوطات كوبريلي (٣٦٥) و(٣٧٠)، وفيض الله (٤٩١)، وجار الله (٣٨١)، والفاتح (١١٠٥) و(١١٠٦)، وآيا صوفيا (٨٤٣)، وقليج علي (٢٦٤)، وعاطف أفندي (٥٨٩)، والأزهرية (٩٣١٩٩) و(٥٦٦٩) و(٥٩٨٠)، وبرنستون (١١٨)، وتشستربيتي (٥١٩٣)، ومكتبة جامعة الرياض (٢٨٧)، وجامعة الملك سعود (٢٤٦٨)، ورستم باشا (٢٣١)، ولالي لي (٦٢١)، ومدرسة مصلى (٦١)، والسليمانية: برتفنيال (١٤٤)، والسليمانية: حالت أفندي (٥٣)، والسليمانية: محمد أغا (٦٤)، وحكيم أوغلو (٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٩) وكتب فوقها وتحتها كلمة «صح» إشارةً إلى تأكيد رسمها بالرفع:

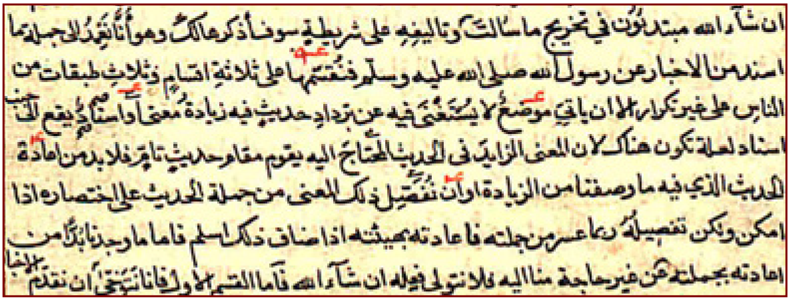

ثانيًا: الجَمْع بين الرفع والكسر:

حيثُ وردتْ مضبوطة بالرفع والكسر معًا في نُسْخَةِ القرويين العتيقة التي عُنِي بها ابنُ خيرٍ عنايةً بالغةً (٣٤٥)، وكذا رأيتُه في نسخة السلمي النفيسة: مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٦٦):

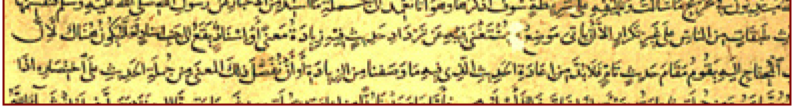

ومثله بهما أيضًا في مخطوطات: الأزهرية (٤٠٧٣)، والفاتح (١١٠٨)، وجامعة الرياض (٢٥٠١)، وجامعة الملك سعود (٥٧٨٧) وكتب عليها: «معًا» إشارةً للوجهين فيها:

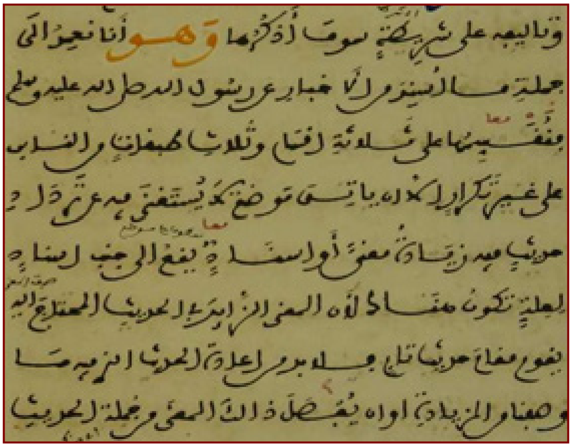

والظاهر أنَّها بالرفع والكسر أيضًا في مخطوط محمود باشا (١٣١).

وكتب في حاشية الفاتح: «(أو إسناد) قال النووي: مرفوعٌ عطفًا على موضعٍ. انتهى. فإنْ كان روايةً وإلَّا فيجوز جَرُّه عطفًا على تَرْدَاد؛ والله أعلم» اهـ.

ثالثًا: الكسر، فقط:

حيثُ وقفتُ عليها مُقْتَصَرًا على ضبطِها بالكسر فقط في مخطوطات: عاطف أفندي (٥٨٧)، والتيمورية (٤٦٩)، والأزهرية (٢٦٣٦٩)، والظاهرية (٧٢٢٤):

نعم؛ وجدتُها في مخطوط الفاتح (١١٠٢): «أو إسنادٍ» والكسر فيها ظاهرٌ؛ لكن الصواب المشهور المتداول في النُّسَخ الخطِّيَّة من دون الموحدة.

الترجيح:

ويمكن تخريج الرفع على الاستثناء في أمرين مِن قوله: «فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ» ، فاستثنى أمرين: أولهما: الموضع فيه زيادةُ مَعْنًى، وثانيهما: الإسناد يقع إلى جنبِ إسنادٍ لعِلَّةٍ تظهر.

بَيْدَ أَنَّ الأمرَ ليس كذلك عند تحليل النصِّ، الذي يُشير إلى وقوع التكرار في حالتين:

الحالة الأولى: وجودُ زيادةِ مَعْنًى في المتنِ تقتضي تكرار الحديث؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث يقوم مقام الحديثِ التَّامِّ.

فالتكرار هنا إِنَّما نتج بناءً على شيءٍ متصلٍ بالمتنِ، وهو زيادة المعنى الواردة في بعضِ الطُّرُق والروايات.

الحالة الثانية: وجودُ زيادةٍ في الحديث مِن نوعٍ آخر، تتصل بالإسناد، حيثُ يقع إسنادٌ إلى جنبِ إسنادٍ لعلةٍ تكونُ هناك، نحو إثباتِ سماعٍ لراوٍ مِن شيخه، أو تثبيتِ روايةٍ، أو نفي شبهةٍ عن إسنادٍ، ونحو ذلك مِن الضرورات الإسنادية.

فالتكرار هنا إِنَّما نشأ عن حاجةٍ إسناديَّةٍ، رغم عدم وجود الزيادة اللفظية في المتن.

وبعبارةٍ أخرى فإِنَّ التكرار أو الزائد هنا مُتَعَلِّقٌ بحاجةِ الإسنادِ لا المتن؛ لكنَّه لأهميَّتِه وضرورته في تثبيتِ الحديث متنًا وإسنادًا؛ أصبحَ الإتيان به ضرورةً تستلزم التكرار والتّرداد، ولذا استُثْنِيَتْ هذه الضرورة أيضًا مِن اشتراط عدم التَّكْرار.

ومع ذلك فهي جزءٌ مِن الاستثناء الخارج على شرطِ عدم التَّكْرَار.

وبعبارةٍ أخرى؛ فقد اشترطَ على نفسِه عدم التكرار، واستثنى مِن ذلك مواضع الضرورات اللازمة للتكرار، وهذه المواضع: إمَّا أنْ تكون مُتعَلِّقَةً بالمتن فقط لزيادةِ لفظةٍ أو مَعْنًى زائدٍ فيه. وإمَّا مُتَعَلِّقَة بالإسنادِ لسببٍ أو عِلَّةٍ تستلزم وجود أو وقوع أكثر مِن إسنادٍ للحديثِ الواحِدِ.

فالأمر هنا جزءٌ مِن الاستثناء على الأصل الذي هو عدم التكرار، فاستُثْنِي مِن هذا الأصل: ما وقعَ بسببٍ في المتنِ أو بسببٍ في الإسناد، فأما الذي في المتن: فالمعنى الزائد، وأما الذي في الإسناد: فالعلَّة التي تكون هناك تستلزم تكرار الإسناد للحديث الواحد؛ لأمرٍ خاصٍّ بتثبيت الإسناد.

وقوله: «أو إسناد» يعود إلى أقرب مَذْكُورٍ في السياق وهو التّرداد، ومفاد السياق: إلَّا أنْ يأتي موضعٌ لا يُسْتَغْنَى فيه عن تردادِ حديثٍ أو إسنادٍ؛ للأسباب التي ذَكَرَها في الحديثِ - أي المتن - أو في الإسناد.

فلفظةُ «ترداد حديث» ليس مقصودًا بها التعريف المشهور للحديث، الشامل للمتن والإسناد، في مقابل استثناءٍ آخر خاصٍّ بإسنادٍ يقع إلى جنبِ إسنادٍ، وإنَّما هو «ترداد حديثٍ» بمعنى «ترداد متنٍ» فيه زيادة، أو إسنادٍ تستدعي الضرورة تكراره.

ويَتَأيَّد ذلك بقوله بعده: «أو إسناد» إلى آخر كلامه؛ فلو كان المراد له في قوله: «ترداد حديث» يعني حديثًا بمعناه الواسع الشامل للمتنِ والإسناد؛ لكان كلامه عقب ذلك عن الإسناد تكرارًا للإسناد خاصةً دون المتن، مع أنَّ عبارة«ترداد حديثٍ فيه زيادةُ مَعْنًى» كانت ستشمله لو أرادَ الاقتصار في العبارة وعدم التكرار، ولو كان مقصوده بالحديث المعنى الشامل للمتن والإسنادِ معًا.

وهذا يؤكِّد أنَّه قد أراد شيئًا آخر بكلامه عن الإسناد، غير الذي سبق له بكلامه عن الحديث في قوله: «ترداد حديثٍ» ، وأنَّ المقصود بالحديث في قوله: «ترداد حديثٍ

إنَّما هو «المتن» ، فهو مِن العام الذي أُرِيد به الخاص، وليس عامًّا أو مطلقًا.

ولذا جاء عقب ذلك بالجزء الخاص بالإسناد في كلامه.

واستخدمَ «أو» بين المتن والإسناد عندما قال: «أو إسناد»؛ للإشارةِ إلى دخول هاتين القضيتين المذكورتين الخاصَّتَيْن بالمتن أو بالإسناد؛ في حَيِّز الموضع المُسْتَثْنَى في كلامِه، أي أنَّ هذا الموضع المُسْتَثْنَى إمَّا أنْ يكون مُتَعَلِّقًا بالمتنِ وزيادةِ المعنى، أو مُتَعَلِّقًا بالإسنادِ لعلَّةٍ تكون أو تظهر هناك.

فالموضع المُسْتَثْنَى شاملٌ للقضيَّتَيْن المذكورتَيْن في المتن، أو في الإسنادِ، وليس مقتصِرًا على الأولى منهما الخاصة بالمتنِ فقط؛ بل هو شاملٌ جامعٌ لهذه وتلك.

ولا ضرورة هنا تضطرُّنا لحملِ «أو إسناد» والذهاب بها لأبعد مذكورٍ في السياق وهو لفظة «موضع» ، والعطف عليها؛ مع وجود أقرب منها وهو «تَرْدَاد حديثٍ».

فالاستثناءُ هنا إنَّما هو لما يخرج عن الأصل العام، والشرط المضطرد بعدم التكرار، ويُسْتَثْنَى مِن ذلك: ترداد بعض المتون لوجود مَعْنًى زائدٍ فيها، أو ترداد بعض الأسانيد للمتن الواحد؛ لوجود ضرورة أو سببٍ أو عِلَّة تستلزم ذلك.

وهذا التفسير كلُّه مبنيٌّ على استنطاق النص، وتحليل السياق مِن داخلِه، والنظر في ألفاظه.

ثم يأتي الواقع الخارجي المتصل بالنصِّ ليحكم على هذا التحليل والاستنطاق، فيقبله أو ينفيه، وقد جاء الواقع هنا مُؤَكِّدًا مُؤَيِّدًا لما توصَّل إليه استنطاقُه وتحليلُه.

وذلك بالنظر في واقع «صحيح مسلمٍ» ، ومنهجه وطريقته في كتابه، مِن حيثُ المعنى وزيادات الألفاظ، أو مِن حيثُ الأسانيد التي كَرَّرَها فيه للمتنِ نفسِه.

فأمَّا قضية زيادات الألفاظ والمعاني وبيانها في«الصحيح»: فهي مُسْتَغْنِيَةٌ

بشُهرتها عن التمثيل لها بمثالٍ.

ويكفي هنا الإشارة لمثالٍ عن تكرار الأسانيد، أو وقوع إسنادٍ إلى جنبِ إسنادٍ لعلَّةٍ تكون.

وهو:

قول الإمام مسلم (١٨٢٨): حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ[١]، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقَمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنَّا الْبَعِيرُ فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرَ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى النَّفَقَةِ، فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخِي أَنْ أُخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «اللَّهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ؛ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ؛ فَارْفُقْ بِهِ»

هكذا أخرجه الإمام مسلمٌ، ثم ساق بعده إسنادًا آخر لهذا الحديث، وأحال على الروايةِ السابقة، فقال: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

فوقعَ له هنا «إسنادٌ إلى جنبِ إسنادٍ» ، أي كرَّرَ ذِكْرَ إسنادٍ آخر للحديث نفسه، وقال: «بمثله» إشارة إلى عدم الاختلاف في المتن، وإنَّما استدعتِ الضرورةُ هنا إخراج الحديث بإسنادٍ آخر؛ «لعلَّةٍ تكون» حسب تعبيرِه في مقدمته.

وتظهر العِلَّة هنا بمراجعة ترجمة عبد الرحمن بن شُمَاسَة، حيثُ قال أبو حاتمٍ

(١) ضبطَه القاضي عياض في «المشارق» (٢/ ٢٦٢) «بشين مضمومة ومفتوحة أيضًا وبميم مخفَّفة وآخره سين مهملة»

الرَّازِيُّ: «رَوَى عَنْ عائشةَ؛ مُرْسَلٌ»[(١)].

فقول أبي حاتمٍ يستلزم الانقطاع في الإسناد، بينما الرواية التي أوردها مسلمٌ صريحةٌ في سماع ابنِ شُمَاسَة مِن عائشةَ رضي الله عنها، فأرادَ مسلمٌ تأكيدَ صحة هذا السماع، وأشارَ لذلك بهذا الإسناد الثاني الذي أوردَه عقبَ الحديث ووقعَ فيه «عن حَرْمَلَة المصري» في إشارةٍ إلى أنَّه أعلمُ بابنِ شُمَاسَة المصريِّ أيضًا[(٢)]؛ لكونه الراوي عنه هنا مِن جهةٍ، ولكونه مِن أهلِ بلِده مِن جهةٍ أخرى، فهو أعلمُ به، وأقرب إليه مِن أبي حاتمٍ الرَّازِيِّ.

والظاهر أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ لم يُوافق أَبَاه على هذا الحُكْم أيضًا؛ فقد قال بعدما انتهى مِن حكاية كلامِ أبيه: «قلتُ: روى عن أبي ذَرٍّ؛ قال: سَمِعْتُ منه» اهـ.

وأبو ذَرٍّ الغفاريُّ رضي الله عنه: قد تُوفِّي في خلافةِ عثمانَ رضي الله عنه، سنة ٣٢، وصَلَّى عليه ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه[(٣)]. بينما تأَخَّرَتْ وفاةُ عائشةَ رضي الله عنه بعده إلى سنة ٥٧ أو ٥٨ [(٤)].

فإذا سَمِعَ مِن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه؛ فأَوْلَى أنْ يكون قد سَمِعَ مِن عائشةَ رضي الله عنها، وقد تأخَّرَتْ وفاتُها - رضي الله عنها - بعد أبي ذَرٍّ - رضي الله عنه - بنحو خمس وعشرين سنة أو يزيد.

وفي كلامِ ابنِ أبي حاتمٍ وتعقيبه على كلام أبيه إشارةٌ لذلك، واعتراضٌ واضحٌ على ما ذَكَرَهُ أبوه؛ لكنَّه كان بارًّا بأَبِيه، جميلًا في عبارتِه معه، مُهذَّبًا مؤدَّبًا لطيفًا رقيقًا في اعتراضه وتعقُّبِه على أبيه ثم شيخه، فاقتصرَ على الإشارة إلى روايةِ ابنِ شُمَاسَة

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤٣)، ومخطوطته الأزهرية النفيسة (ق/ ٦٧٤/ أ).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٧٢).

(٣) المصدر السابق (٣٣/ ٢٩٨).

(٤) السابق (٣٥/ ٢٣٥).

عن أبي ذَرٍّ، وتصريحه بالسَّماع منه، في إشارةٍ إلى أنَّه إنْ كان قد سَمِعَ مِن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه؛ فأَوْلَى أنْ يَثبُتَ سَماعُه مِن عائشةَ رضي الله عنها.

فأَدَّى ابنُ أبي حاتمٍ حقَّ الأُبُوَّةِ، وبَرَّ بأبيه، نعم؛ وأَدَّى حقَّ العِلْمِ وأمانته كذلك، فرحم الله أبا حاتمٍ وابنه وشَمِلَهما بعفوِه ورضوانه.

والمقصود الإشارةُ إلى العلة التي دفعت الإمام مسلمًا لتكرار هذا الإسناد الثاني للحديث نفسه، وفاءً بكلمتِه السابقة في مقدمته.

والمقصود أيضًا الإشارةُ إلى ترجيح الكسر على الرفع في هذا الموضع، بناءً على تحليل السِّياق الخاصِّ بالنصِّ مِن جهةٍ، مُؤَيَّدًا بواقع «صحيح مسلمٍ» مِن جهةٍ أخرى.

وبناءً على هاتين الجهتين: الخاصة بالسياق، والخاصة بواقع «الصحيح»؛ كان الكسرُ هنا أظهرَ حُجَّةً، وأقوَى نظرًا؛ والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

تصويب موضعٍ في «الجامع» للخطيب

أخرج الإمام أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع» عدةَ أخبارٍ في الكلام على «كَتْب الأحاديث المُعَادَة» ، فكان مِن بينها:

ما أخرجه الخطيب (٢/ ٢١١ رقم ١٦٣٤) عن محمد بن أحمد بن عَلِيٍّ الدَّقَّاق، نا أحمدُ بنُ إسحاقَ النَّهَاوَنْدِيُّ، نا ابنُ خَلَّاد، نا زَنْجُويَه بنُ محمدٍ النَّيْسَابُورِيُّ بمكةَ، نا محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ قالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ ابْنَ المَدِينِيِّ يقولُ: «التَّفَقُّهُ فِي مُعَادِ الحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»

كذا رواه الخطيبُ في كتابه ضمن أخبارِ فصلِ «كَتْبِ الأحاديثِ المُعَادَةِ» ، بينَ خَبَرَيْنِ، أحدهما قبله: وهو قول يزيد بن زُرَيْعٍ: «لأنْ أَرَى في كتابي حديثًا مَرَّتَيْن أحبُّ إِلَيَّ مِن دينارَيْنِ» وثانيهما بعده: وهو قولُ سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ « وقال له رجلٌ: هذا

الحديث مُعَادٌ – فقال: «والله لا حَدَّثْتُكُمْ كذا وكذا، أتقولُ لحديثِ رسولِ الله مُعَاد؟»

فالكلام في هذا الموضع مِن كتاب الخطيب عن الأحاديث المُعَادَة، ولا مجال هنا لاحتمالِ أخطاء النُّسَخِ الخطِّيَّةِ بعد الخطيب؛ إذِ الترجمة التي كتبَها على مجموعة الأخبار ظاهرةٌ في تصحيح ورود لفظة «مُعَاد» في كلامِ ابنِ المَدِينيِّ عنده.

وتَأَكَّدَ هذا بالخبرين السابق واللاحق على كلام ابنِ المَدِينيِّ عند الخطيب، فهما يتحدَّثان عن قضية الحديث المُعَاد أيضًا.

فلا مجال هنا لاحتمال خطأ ما في نسخةِ كتاب الخطيب بعده، ونحو هذه الأعذار، وإنما اللفظة ثابتةٌ صحيحةُ النِّسْبَةِ للخطيب وكتابه، ظاهرٌ فيها قصده لإثباتِها، والاحتجاج بها على قضية كتابة الأحاديث المُعَادَة، أو إعادة التحديث، أو الكتابة للحديث أكثر مِن مرةٍ.

وقد ختمَ الخطيبُ هذه الأخبار بقولِ ابن مَعِينٍ: «اكتُب الحديثَ خمسينَ مرةً؛ فإِنَّ له آفاتٍ كثيرة»

ثم قال الخطيب عقب ذلك: «كَتْب الطرق المختلفة» وأوردَ أخبارًا أولها قولُ ابن مَعِينٍ: «لو لم نكتب الحديثَ مِن ثلاثينَ وجهًا ما عَقَلْنَاه»

والذي يظهر للمُتَدَبِّر فيما أوردَهُ الخطيبُ مِن أخبارٍ؛ أنَّها لا تُسْعِفه على مُرادِهِ رحمه الله، فمثلًا القولُ الذي أوردَه لابن معينٍ عن كتابةِ الحديث مِن خمسين وجهًا؛ يخرُجُ مِن المشكاة نفسها التي يخرج منها قولُ ابنِ مَعِينٍ الآخر الذي أوردَه الخطيب في الفصل التالي في كتابةِ الطرق المختلفة.

فابن مَعِينٍ يتكلَّم في قضية كتابة الحديث مِن خمسين أو ثلاثين وجهًا؛ أي كتابة الحديث مِن أكثر مِن طريقٍ؛ فكلامه حُجَّةٌ في كتابةِ الحديث مِن طُرُقٍ وأَوْجُهٍ؛ لكنه ليس حُجَّةً في إعادة كتابة الحديث المكتوب عدة مرات.

بل لم تكن إعادة الحديث بالشيء اليسير أو المستملَح في الواقعِ الحديثيِّ العتيق.

وقد عقدَ ابنُ أبي شيبةَ فصلًا «في إعادةِ الحديثِ»

وأوردَ فيه (٢٧١٧٠) قول أَيُّوب: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَاتَ يَوْمٍ حَدِيثًا؛ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: أَعِدْهُ، فَقَالَ: إِنِّي مَا كُلَّ سَاعَةٍ أَحْلِبُ فَأَشْرَبُ»

و(٢٧١٧١) قول ابْنِ شِهَابٍ: «تَرْدَادُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ مِنْ نَقْلِ الْحِجَارَةِ»

وفي روايةٍ عن ابنِ شهابٍ - وقَالُوا له فِي حَدِيثٍ ذَكَرَهُ: أَعِدْهُ عَلَيْنَا - قَالَ: «إِعَادَةُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ مِنْ نَقْلِ الصَّخْرِ»(١).

وكان أبو أُسامة حماد بن أسامة «إذا مَرَّ الحديثُ مُعَادًا قال: حامض»(٢).

ووجَدْنا كذلك في أهل الحديث مَن كان يخشى التحديث، ويخافُه أصلًا(٣)، فكيف بالإعادة؟

والمقصود الإشارة إلى دلالة الواقع الحديثي على خطأ هذا المعنى الوارد في رواية الخطيب في كون كتابة الأحاديث المُعَادَة نصف العلم؛ فلم يكن هذا المعنى معروفًا في الواقع الحديثيِّ العتيق.

بل قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ مُفْصِحًا عن هذا الواقع القديم: «باب مَن استَثْقَلَ إعادة الحديث»(٤)، وأوردَ فيه الأقوال السابقةَ وغيرها في شدَّة إعادة الحديث، وأنها أشدُّ مِن الصخر، وأَمَرُّ مِن العلقم، وتذهبُ بنورِه، إلى آخره.

فالوارد المعروف في الواقع الحديثيِّ القديم: هو استثقال إعادة الحديث،

---

(١) «المعرفة» ليعقوب (١/ ٦٣٥)، «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٧٢٩ السفر الثالث).

(٢) «سؤالات الآجُرِّيّ» (٥٥٩).

(٣) ينظر: «المعجم» لابن الأعرابي (١/ ٦٣٥ رقم ٢٣١٢ - ٢٣١٧).

(٤) «المحدِّث الفاصل» (ص/ ٥٦٦).

وتكرير التحديث به، ومنافرة هذا الواقع للمعنى الذي وقعَ في رواية الخطيب تلك.

نعم؛ وردَ عن ابن معينٍ كما سبق - وعن غيره مِن الحُفَّاظ أيضًا - سماعُ الأحاديث مِن وجوهٍ عديدةٍ، وحرصُهم على ذلك، وإشارتهم لضرورته في كشف عِلَل الأحاديث والمرويات.

ولا تَعارُضَ بين هذا وذاك لانفكاك الجهة؛ إذ المراد باستثقال الإعادة إنَّما هو في مجلس التحديث الواحد؛ أيْ تكرير الحديث وإعادته في مجلسٍ واحدٍ أكثر مِن مرةٍ، فقد كان هذا مُسْتَثْقَلًا عليهم، خاصةً مع ما عُرِفوا به مِن حفظٍ وفَهْمٍ، بحيثُ كانت إعادة الحديث تنافر طبائعهم وما جُبِلوا عليه مِن حِفْظٍ سريعٍ.

وهذا يختلف عن سماع الحديث مِن وجوهٍ كثيرة، وفي أكثر مِن مناسبةٍ، وعلى أكثر مِن شيخٍ، والحرص على جَمْع طُرُقِه ورواياته، والرحلة في ذلك.

وأخبارهم في هذا الباب مشهورةٌ معلومةٌ.

وهذا شيءٌ آخر يختلف عن تكرير الحديث وإعادته في المجلس الواحد، أي في وقتٍ واحدٍ عند التحديث به.

والمقصود الإشارة إلى منافرة ما وقع في رواية الخطيب؛ للمعروف في الواقع الحديثيِّ العتيق.

وقد كان هذا الواقع كفيلًا بالتنبيه على إشكال اللفظ الوارد في رواية الخطيب، وتوجيه الأنظار صوب ضرورة البحث والتفتيش عن سبب هذا الأمر وملابساته.

وبالنَّظَرِ في إسنادِ النصِّ عند الخطيب؛ نجده مرويًّا عنده مِن طريق الرَّامَهُرْمُزِيِّ، فإذا رجعنا إلى كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ؛ نجد الخبر عنده بإسناده إلى عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ يَقُولُ: «التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»

هكذا أخرجه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في كتابه ومِن طريقه الذهبيُّ(١)، وفيه عندهما: «في مَعَاني الحديث» بدل «في مُعَادِ الحديث» التي تحرَّفَتْ في رواية الخطيب.

وكذلك نَقَلَهُ المِزِّيُّ أيضًا على الصواب(٢).

فظهر أَنَّ لفظ «مُعَاد الحديث» الوارد في رواية الخطيب إِنَّما هو مُحَرَّفٌ عن لفظ «مَعَاني الحديث» الوارد في كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ والذهبيِّ وغيرهما.

كما ظهرتْ أهمية الاطلاع على الواقع الحديثيِّ السائد أو المشهور بين الحُفَّاظ، في التنبيه على مثل هذه المواضع المُحَرَّفة، واستدعاء البحث والتفتيش بغية الوصول إلى حقيقتها المُنَافِرة للواقع الحديثيِّ المتداول؛ إِذِ الواقع هو الكاشف الأول للتحريف الواقع في رواية الخطيب؛ لأنَّ أحدًا لا يمكنه احتمال وجود تحريفٍ في هذا الموضع؛ لوجود المعنى نفسه قبله وبعده عنده الخطيب، فضلًا عن ترجمةِ الخطيب المتناغمةِ مع الأخبار التي أوردها، خاصةً أنَّ مراجعة كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ قد لا تُسْعف الناظر في كشف المطلوب، فلا يظهر معنى الخبر مِمَّا قبله وبعده عنده، وإِنْ أمكنَ ظهوره وكشفه مِن ترجمةِ الباب عنده؛ لكنها بعيدةً شيئًا ما عن موضعِ الخبرِ؛ مِمَّا قد يفتح الباب واسعًا أمام احتمال التحريف والتصحيف في كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ، اتِّكاءً على سردِ الأخبار وترجمةِ الباب الظاهرة عند الخطيب.

ومِن هنا تبرز أهمية الواقع الحديثيِّ، والقرائن الخارجيَّة في كشفِ الخللِ الواردِ في ألفاظِ النصِّ.

(١) «المحدِّث الفاصل» (ص/ ٣٢٠، رقم ٢٢٢)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٦٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١/ ١١٢).

خاتمة وتوصيات

وإذْ قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فتجدر الإشارة لشيءٍ مِن النتائج والتوصيات التي تَجَلَّتْ أثناء البحث؛ فمنها:

أولًا: ضرورة الاتِّكاء في تفسير النصِّ على الواقع المتَّصِل بالنصِّ، مقترنًا بالتحليل الداخليِّ للنصِّ، وبيان خطأ الاقتصار على أحد الأمرَيْن دون الآخر، فليس الواقع بمُغْنٍ عن التحليل الداخلي للنصِّ، وليس التحليل الداخلي بمُغْنٍ عن ربطِ النصِّ بواقعِه، واستثمار هذا الواقع في كشف معنى النصِّ، ومعرفة المراد منه.

ثانيًا: سدُّ منافذ النَّقْد والطعن في النصوص بناءً على فَهْمٍ منقوصٍ، يقوم على عزلةٍ مضروبةٍ على النصوص، تأخذ منها ما تريد بعيدًا عن واقِعِها وملابساتها وقرائنها، وهي الطريقة القاصرة المُتَّبَعَة في الدراسات المعادية للسُّنَّةِ عامةً، وللصحيحين أو أحدهما خاصة.

وقد تَجَلَّتْ هذه الطريقة القاصرة بوضوح في كلام الشانئين للبخاريِّ و«صحيحه»، فتراهم يعمدون للكتاب مباشرةً، فيأخذون المعاني بالشَّبَه في الألفاظ، دون معرفةٍ بالواقع والملابسات، أو درايةٍ بالتحليل الداخلي للنصِّ، فيخونون العلم والمنهج، كما يخونون الأمانة والسَّبِيل. وحَدِّث ولا حرج عن آثار تلك الأبحاث القاصرة، والنتائج التي تصل إليها، حيثُ يزعم أصحابها شيئًا ويتكلَّمون في آخر؛ جهلًا بالمطلوب، وتعجُّلًا للنتائج بغير دليلٍ أو برهانٍ مِن تحليلٍ أو واقعٍ محيطٍ؛ فالله المستعان.

ثالثًا: وبناءً عليه يعيد البحث المطالبة بضرورة إدخال دراسة مناهج كتب السُّنَّةِ عامة، و«الصحيحين» خاصةً، في مراحل الدراسة المختلفة في العالم الإسلامي، وعدم الاقتصار على الجامعات والمعاهد المتخصِّصة في العلوم الشرعية فقط، والعناية بذلك عنايةً بالغةً. والله يهدي الخَلْق إلى الحقِّ. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

المخطوطات:

١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مخطوط الأزهرية.

صحيح البخاري:

٢- مخطوط اسميهان سلطان (رقم/ ٩٣).

٣- مخطوط الفاتح (رقم/ ١٠٤٧).

٤- مخطوط آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١).

٥- مخطوط تازة (رقم/ ٨٨).

٦- مخطوط تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦).

٧- مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٢٨٤).

٨- مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٣١٨٩).

٩- مخطوط داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٦).

١٠- مخطوط راغب باشا (رقم/ ٣٣٨).

١١- مخطوط شهيد علي (رقم/ ٣٩٨).

١٢- مخطوط طرخان والدة السلطان، تركيا (رقم/ ٦٧).

١٣- مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٥٥).

١٤- مخطوط مراد ملا (رقم/ ٥٧٧).

١٥- مخطوط مكتبة أحمد الثالث، بتركيا (رقم/ ٢٤٠).

١٦- مخطوط مكتبة الدولة، برلين (رقم/ ٤٢).

١٧- مخطوط مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤).

١٨- مخطوط مكتبة فيض الله أفندي، تركيا (رقم/ ٤٧٧ ▯ ٤٨٠).

١٩- مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢).

٢٠- مخطوط مكتبة يازما (رقم/ ٤٢٢ ▯ ٤٣١).

٢١- مخطوط مكتبة يوسف أغا (رقم/ ٥٥٥٥).

٢٢- مخطوط يوسف أغا (رقم/ ١٥٧).

صحيح مسلم:

٢٣- مخطوط (١١٠٦).

٢٤- مخطوط الأزهرية (٢٦٣٦٩).

٢٥- مخطوط الأزهرية (٤٠٧٣).

٢٦- مخطوط الأزهرية (٥٦٦٩).

٢٧- مخطوط الأزهرية (٥٩٨٠).

٢٨- مخطوط الأزهرية (٩٣١٩٩).

٢٩- مخطوط التيمورية (٤٦٩).

٣٠- مخطوط السليمانية: برتفنيال (١٤٤).

٣١- مخطوط السليمانية: حالت أفندي (٥٣).

٣٢- مخطوط السليمانية: محمد أغا (٦٤).

٣٣- مخطوط الظاهرية (٧٢٢٤).

٣٤- مخطوط الفاتح (١١٠٢).

٣٥- مخطوط الفاتح (١١٠٥).

٣٦- مخطوط الفاتح (١١٠٨).

٣٧- مخطوط القرويين (٣٤٥).

٣٨- مخطوط آيا صوفيا (٨٤٣).

٣٩- مخطوط برنستون (١١٨).

٤٠- مخطوط تشستربيتي (٥١٩٣).

٤١- مخطوط جار الله (٣٨١).

٤٢- مخطوط جامعة الرياض (٢٥٠١).

٤٣- مخطوط جامعة الملك سعود (٢٤٦٨).

٤٤- مخطوط جامعة الملك سعود (٥٧٨٧).

٤٥- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٦).

٤٦- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٧).

٤٧- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٩).

٤٨- مخطوط رستم باشا (٢٣١).

٤٩- مخطوط عاطف أفندي (٥٨٧).

٥٠- مخطوط عاطف أفندي (٥٨٩).

٥١- مخطوط فيض الله (٤٩١).

٥٢- مخطوط قليج علي (٢٦٤).

٥٣- مخطوط كوبريلي (٣٦٥).

٥٤- مخطوط كوبريلي (٣٧٠).

٥٥- مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٦٦).

٥٦- مخطوط لالي لي (٦٢١).

٥٧- مخطوط محمود باشا (١٣١).

٥٨- مخطوط مدرسة مصلى (٦١).

٥٩- مخطوط مكتبة جامعة الرياض (٢٨٧).

٦٠- مخطوط نور عثمانية (رقم/ ١١٨٥).

المطبوعات:

٦١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣.

٦٢- الإكمال، لابن ماكولا، المحقق: العلامة المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى، ١٤١١، ١٩٩٠م.

٦٣- انتقاض الاعتراض، لابن حجر، المحققان: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط: أولى، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

٦٤- تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي، المحقق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٥- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١ (٢٠٠٣ م).

٦٦- تاريخ الدوري، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط: أولى، ١٣٩٩، ١٩٧٩م.

٦٧- التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الثالث، المحقق: صلاح فتحي هَلَل، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، ط: أولى، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.

٦٨- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.

٦٩- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

٧٠- تذكرة الحفاظ، للذهبي، المحقق: العلامة المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى، ١٤١٩، ١٩٩٨م.

٧١- تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي، المحقق: غنيم عباس، وآخرون، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، ط: أولى، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٧٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

٧٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢ (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).

٧٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، أبو حفصٍ المعروف بابن الملقِّن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، ط: أولى، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.

٧٥- الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، بالهند، ط: أولى، ١٣٩٣، ١٩٧٣م.

٧٦- الجامع الصحيح للبخاري، مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشْمَيْهَنِيِّ والمُسْتَمْلِي والسَّرْخَسِيِّ، المحقق: عبد القادر شيبة الحمد، الناشر: المحقق نفسه، ط: أولى، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.

٧٧- الجامع، للخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، السعودية، ١٤٠٣، ١٩٨٣م.

٧٨- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، المحقق: العلامة المعلمي، تصوير: دار إحياء التراث، بيروت، ط: أولى، ١٣٧١، ١٩٥٢م.

٧٩- الجمع بين الصحيحين، للحُمَيْدِيِّ.

٨٠- سؤالات الآجُرِّيِّ.

٨١- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٨٢- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، المحقق: ياسر إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية،

ط: ٢، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.

٨٣- شرح مسلم، للنووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: ٢، ١٣٩٢.

٨٤- صحيح البخاري: الطبعة السلفية.

٨٥- صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الناشر: دار بيت الأفكار، ١٤١٩، ١٩٩٨م.

٨٦- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (١/ ٣٩)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط: أولى، ١٤٢٢ هـ.

٨٧- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.

٨٨- صحيح مسلم: الطبعة التركية. طبعة عبد الباقي. طبعة التأصيل. طبعة الفاريابي.

٨٩- الطبقات الكبير، لابن سعد، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: أولى، ٢٠٠١.

٩٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للشيخ الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار الفكر، مصورًا عن الطبعة المنيرية.

٩١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٩٢- الفجر الساطع على الصحيح الجامع، المؤلف: محمد الفضيل بن الفاطمي الشَّبِيهِيّ، المحقق: د. عبد الفتاح الزِّنيفي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية.

٩٣- الكواكب الدراري، للكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: ٢، ١٤٠١، ١٩٨١م.

٩٤- المحدث الفاصل، لابن خلاد الرامهرمزي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٤.

٩٥- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م.

٩٦- مسائل الإمامين أحمد وابن راهويه، رواية إسحاق بن منصور، المحقق: خالد الرباط وآخرون، الناشر: دار الهجرة، السعودية، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٩٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي،

الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٩٨- المصنف، لابن أبي شيبة، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القِبلة، جدّة، السعودية، ط: أولى، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.

٩٩- المعجم، لأبي سعيد ابن الأعرابي، المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط: أولى، ١٤١٨، ١٩٩٧م.

١٠٠- المعرفة، ليعقوب بن سفيان، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠١، ١٩٨١م.

قال علي بن المَديني رحمه الله :

«البَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»

عِلَلٌ

بابٌ يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق

بعلل الأحاديث النبوية سَنَدًا ومَتْنًا

طرق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه
في البسملة في الصلاة
والكلام علىٰ علله وبيان ما في ألفاظه من اختلاف

أ.د. يحيىٰ بن عبدالله البكري الشهري
أستاذ السنة وعلومها غير المتفرغ جامعة الملك خالد - أبها

ملخص البحث

يتعلَّق هذا البحث بجمع طرق حديث أنس في عدم الجهر بالبسملة، ولفظه: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يفتتحون بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. وتخريجه والكلام على طرقه صحةً وضعفًا، وقد حررت أوجه اختلاف الرواة في طرقه، وأسبابها، والراجح في ذلك، والحديث فيه علل بعضها يقدح في صحة بعض طرقه، وبعضها لا يقدح.

فالحديث مختلف فيه فقد رواه عن أنس تسعة عشر راويًا، وقد اختُلف عليهم، وعنهم في ألفاظه، فمنه ما مرده إلى الاختصار، ومنه ما مرده للوهم والخطأ؛ وبناءً عليه اختلف العلماء فيه بين التصحيح والتضعيف من أجل هذا الاضطراب: إذ صح من رواية خمسة من أصحاب أنس، وهم: إسحاق بن عبدالله، وثابت البُناني، والحسن البَصْرِيّ، وحميد الطويل، وقتادة بن دِعامة، ومحمد بن سيرين.

وأعلت بالعلل الظاهرة رواية: أبان بن أبي عياش، وإبراهيم التيمي، وأيوب السختياني، وثمامة بن عبدالله، وحماد بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وسفيان

الثوري، وعائذ بن شريح، وأبي قلابة، ومالك بن دينار، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان، أبي نعامة.

وأعلت بعلل خفية قادحة: رواية الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس.

ورواية مالك بن أنس: عن حميد، عن أنس.

وفيه علل غير القادحة، منها: عنعنة حميد عن أنس.

وما وقع من اختلاف على قتادة في لفظ حديثه.

والحديث صحيح والمعنى المفهوم منه: أنه عليه الصلاة والسلام والخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. لا أن المعنى أنهم لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وهذا ما عليه ظاهر الحديث في «الصحيحين» والله أعلم.

***

مُقدِّمة

الحمد للَّه والصلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه..

أما بعد:

فهذا جزء يتعلق بجمع طرق حديث أنس، في «الافتتاح» ، ولفظه المشهور: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يفتتحون بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. وسأقوم بتتبع طرقه وتخريجها، ثم الكلام على علله، وبيان اختلاف ألفاظه.

وقد حرصت فيه على تحرير أوجه اختلاف الرواة فيه، من حيث بيان العلل الظاهرة والخفية، القادحة وغير القادحة، والكلام على بعض رواته الذين يدور عليهم تعليله.

فالحديث رواه عن أنس تسعة عشر رجلًا، وقد اختُلف على بعضهم فيه: وبعض هذا الاختلاف راجع للاختصار، وبعضه للراوية بالمعنى، ومنه ما مرده للوهم والخطأ؛ وبناءً على ذلك اختلف العلماء بين القبول والرد؛ من أجل هذا الاضطراب، فمنهم من تأوله وقبله، ومنهم من أعله به ورده.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح»[(١)]: «وقد أعله جماعة من الحفاظ: الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبدالبر رحمهم الله» اهـ.

وصححه آخرون واحتجوا به منهم: ابن خزيمة، وابن حبان، وابن طاهر المقدسي، والضياء المقدسي، والزيلعي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم .. وسيأتي كلامهم مفصلًا في محله.

أهمية البحث:

وهذا يُظهر مدى أهمية دراسة هذا الحديث، وبيان الراجح من هذا الخلاف،

(١) «التقييد» (ص٩٨ - ٩٩).

وكون الاستفتتاح بالبسملة جهرًا، أو الإسرار بها، مما اختلف فيه كذلك، والأصل في كل ذلك هذا الحديث، الذي اختلفت فيه أنظار المحدثين، والفقهاء.

إشكالية الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من الاختلاف في معنى الحديث برواياته؛ هل المقصود به أنهم لا يقرأون البسملة في الصلاة لا جهرًا، ولا سرًّا؟ أم أن المقصود أنهم لا يجهرون بها؟ ولكن يقرأون بها في السر.

ثم هل صح ذلك من جهة الراوية؟ وإن صح، فما توجيه ذاك الاختلاف، ثم ما الأسباب التي أعل بها غير الاضطراب؟.

فالبحث بحث صناعة حديثية بحتة، والذي ظهر لي أن الخلاف للاضطراب من جهة الألفاظ، وفي بعض طرقه علل إسنادية بعضها ظاهر، وبعضها تحتاج لكشف وبيان، وهو ما ستتكفل هذه الدراسة ببيانه، بإذن الله تعالى.

وهو الجانب الذي لمست فيه نقصًا؛ بسبب فقد بعض الكتب، التي تناولت علل هذا الحديث؛ ولذا قوي العزم عندي على تحرير ما يتعلق بهذا الجانب، على حسب فهمي القاصر وجهدي الناقص، فلا أذكر مع من سبقني من الأئمة بالكلام عليه. والله المستعان.

أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة، بناء على ذلك ما يلي:

١ - جمع طرق الحديث وتخريجها من مصادرها الأصلية.

٢ - بيان اختلاف ألفاظ الحديث، وعلله المتنية والإسنادية.

٣ - تحرير أوجه الخلاف بين بعض النقاد في علله.

ترتيب البحث:

رتبته على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

مقدمة: وفيها بيان موضوع البحث، وأهميته وإشكاليته، وأهدافه، وخطته، ثم منهجي في الكلام عليه.

تمهيد: وفيه المؤلفات الواردة في الجهر بالبسملة.

المبحث الأول: في تخريج طرق حديث أنس في البسملة، وبيان علله، وذكر ما فيه من اختلاف.

المبحث الثاني: النظر في علل حديث أنس في البسملة.

المبحث الثالث: بيان ما لحديث أنس من شواهد.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهجي في سياق طرقه، والكلام عليه:

وسيكون تناول الحديث بتخريج طرقه، وَفق ما هو متبع في الأحاديث المفردة بالدراسة، مثل هذا الحديث؛ وذلك بالتوسع في تتبع طرقه، وأوجه الخلاف فيه، وَفق ما يلي:

١- جمع طرق الحديث عن أنس وترتيبهم على حروف «ألف باء» ، ثم ما كان في طرقه العالية من اختلاف، رتبت رواتها كذلك على الحروف، وَفق منهج المزي في «تحفة الأشراف» .

٢- رتبت مصادر التخريج بناء على العلو بالنظر لتقدم الوفاة؛ وذلك مراعاة لقرب الأسانيد، ومدار الروايات، والمتابعات بتمامها وقصورها، وسهولة معرفة المصادر الأصلية المتفرده بسياق بعض الطرق، والفرعية «المسندة» ، التي خرجت من طريق «الأصول المسندة» .

٣- جعلت توثيق التخريج في صلب المتن؛ مراعاة لعدم تضخيم الحواشي بكثرة الإحالات.

٤- كان العزو بالجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث، وإذا كان الكتاب من ذوي الجزء الواحد فبذكر الصحيفة، ورقم الحديث ؛ وأغفلت ذكر الكتب والأبواب؛ فلا أثقل بذكرها؛ إذ الحديث متعلق بالصنعة.

٥- ما يتعلق بتراجم الرواة، اكتفيت باليسير من الكلام على الراوي؛ إذا كان هو سبب العلة، بما يؤدي الغرض من بيان حاله، وربما عرفت تعريفًا يسيرًا ببعض المهملين مع ذكر مراتبهم برأس القلم، وشرطي في هذا عدم شهرة الراوي.

٦- اذكر الحكم على الرواية: ببيان وجه إعلالها؛ إن كانت ضعيفةً، أما إن كانت صحيحةً، لا علة فيها؛ فإني أسكت عنها؛ وهذا مؤذن بصحتها.

هذا وأسأل الله مولاي الكريم: حُسن العمل، وحُسن القبول، وأن ينفع به عباده، وينفعني به في حياتي، وبعد مماتي.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم بارك على نبينا محمد، وعلى آله وأزواجه وذريته.

تمهيد

المؤلفات الواردة في مسألة الجهر بالبسملة

مسألة البسملة من المسائل المهمة، التي تعرض لها كثير من المفسرين، والفقهاء، والمحدثين في مصنفاتهم، ومنهم من أفردها بالتأليف، وسأورد هنا أشهر المؤلفات التي تناولت حديث الجهر بالبسملة، من عدمه:

١ - «**مصنف**» للحافظ أبي بكر ابن خزيمة (٣٢١هـ)(١).

٢ - كتاب «**الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (٣٣٢هـ)، ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»(٢).

٣ - «**جزء في الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أبي عمر علي بن عمر الدراقطني (٣٨٥هـ). ذكره الحافظ ابن الجوزي في «التحقيق»(٣)، فقال: «صنفه لما ورد مصر؛ لسؤال بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك، فقال: كل ما روي عن النبي ﷺ من الجهر فليس بصحيح فأما عن الصحابة رضي الله عنهم فمنه صحيح ومنه ضعيف»

٤ - «**مسألة الجهر بالبسملة**» ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)(٤).

قال ابن الجوزي في «التحقيق»(٥): «تجرد أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث

---

(١) نص عليه ابن عبدالهادي في «التنقيح» (٢: ١٧٨)، «الرسالة المستطرفة» (ص٣٤١).

(٢) «السير» (١٢: ٣٩).

(٣) باسم «مسألة في الجهر بالبسملة» نص عليه ابن الجوزي في «التحقيق» (١: ٣٥٧)، «الرسالة المستطرفة» (ص٣٤١).

(٤) المصدران السابقان.

(٥) نص عليه ابن الجوزي في «التحقيق» (١: ٣٥٧).

الجهر، فأزرى على علمه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف»

وأشار الذهبي في ترجمته من «السير»[1]: إلى هذا المصنف، فقال: «كتاب البسملة وأنها من الفاتحة»، «الجهر بالبسملة- جزآن».

٥ - كتاب «**الجهر بالبسملة**»، لأبي سعد إسماعيل بن أبي القاسم البوشنجي. ذكره ابن حجر في كتاب «النكت لابن الصلاح»[2].

٦ - «**جزء مسألة التسمية**»، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ) -طبع في مكتبة الصحابة - جدة، بتحقيق عبدالله بن علي مرشد.

٧ - «**مسألة التسمية**»، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، جمع فيها طرق هذا الحديث، وقد اجتهد محقق الكتاب عبدالله المرشد، في تخريج أحاديث هذا الجزء، وحرر الخلاف الفقهي فيه، في بحث ختم به الكتاب، أسماه «توضيح المسألة وتحقيق الحق في الجهر بالبسملة».

٨ - «**جزء**» للشيخ عثمان بن حسن بن علي بن السبتي أبو عمرو اللغوي المعروف بابن وجيه (٦٣٤هـ). قال الحافظ في «اللسان»[3]: «وقفت له على «جزء في الجهر بالبسملة» أنبأ فيه عن عدم معرفته بهذا الفن».

٩ - كتاب «**البسملة**»، للشيخ عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي الشافعي المعروف بأبي شامة، قال النووي في «شرح المهذب»[4]: «قد جمع الشيخ أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي ذلك في كتابه المشهور، وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلدًا كبيرا، وأنا إن شاء الله تعالى أذكر هنا

(١) «السير» (١٨: ٢٩١).

(٢) «النكت» (١: ١٨١).

(٣) «اللسان» (٤: ١٣٣، ٣٠٣).

(٤) «المجموع» (٣: ٢٨٠).

جميع مقاصده مختصرة، وأضم إليها تتمات لا بد منها. وعزاه له أيضًا ابن قاضي شهبة في «طبقاته»[(١)] فقال: كتاب «البسملة» الأكبر في مجلد، والأصغر لطيف»[(٢)].

١٠- «**إلصاق عوار الهوس بمن لم يفهم الاضطراب في حديث البسملة عن أنس**»، لأبي العباس أحمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي (٩٧٤هـ)[(٣)].

١١- «**الرد على أبي بكر الخطيب الحافظ في مسألة الجهر بالبسملة**»، للحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي (٧٤٤هـ) قال في «التنقيح»[(٤)]: «وقد رُوي في الجهر أحاديث ضعيفة غير هذه لا حاجة إلى ذكرها، وقد ذكرت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الجهر، وذكرت عللها والكلام عليها في كتابٍ مفردٍ، تتبَّعت فيه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنَّفه، وهو كتابٌ متعوبٌ عليه، فمن أحبَّ الوقوف عليه فليسارع إليه».

١٢- «**ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا**»، للحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ). اختصره من كتاب الخطيب السابق[(٥)].

١٣- «**الرحمة المرسلة في شأن حديث البسملة**»، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، طبع بمصر، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣٢٣هـ).

---

(١) «طبقات الشافعية» (٢: ١٣٤).

(٢) طبع ضمن إصدارات المجمع الثقافي - أبو ظبي، بتحقيق عدنان عبدالرزاق، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم درمان. وقد اختصره الحافظ الذهبي، وطبع مختصره هذا في مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع (١٤٢٧هـ)، بتحقيق علي بن أحمد الكندي. وبذيله "مجلس الجهر لأبي محمد الحسن بن علي الجوهري»، برواية الذهبي.

(٣) «إيضاح المكنون» (٣: ١١٨).

(٤) «التنقيح» (٢: ١٩٩).

(٥) طبع ضمن مجموع رسائل، في مكتبة الدرا السلفية ـ الكويت، (١٤٠٨هـ)، بتحقيق جاسم بن فهيد الدوسري.

ومع ذلك فلا تجد بسط طرق هذا الحديث، والكلام على علله باستفاضة في شيء من هذه المصنفات التي وصلتنا، فلعله يكون فيه إضافة علمية للمتخصصين في الحديث وعلومه.

المبحث الأول

تخريج طرق حديث أنس في البسملة

وذكر علله وبيان ما فيه من اختلاف

الحديث جاء عنه من رواية: أبان بن أبي عياش البصري، وإبراهيم بن يزيد التيمي، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري، وأيوب بن أبي تميمة السَّختياني، وثابت بن أسلم البُناني، وثمامة بن عبدالله بن أنس، والحسن بن أبي الحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان الكوفي، وحميد بن أبي حميد الطويل البصري، وداود بن أبي هند البصري، وسفيان بن سعيد الثوري، وعائذ بن شُريح الحضرمي، وقتادة بن دعامة السدوسي، وأبي قلابة عبدالله بن زيد الجرْمِي، ومالك بن دينار البصري، ومحمد بن سيرين البصري، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان الواسطي، وأبي نعامة قيس بن عباية الحنفي.

وفي مروياتهم اختلاف وعلل، وبيان ذلك على النحو الآتي:

[١]

فأما حديث أبان بن أبي عياش البصري

فأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٨) عن معمر، عنه به، قال: سمعت النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان، يقرؤون ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

قرنه عبدالرزاق في روايته بحميد وقتادة، عن أنس.

والحديث من هذا الوجه لا يصح؛ ضعيف جدًّا؛ فإن أبان بن أبي عياش، البصري أحد الضعفاء، متروك، وهو تابعي صغير، يحمل عن أنس، وغيره.

قال أبو عوانة: كنت لا أسمع بالبصرة حديثًا إلا جئت به أبان، فحدثني به عن

الحسن، حتى جمعت منه مصحفًا؛ فما استحل أن أروي عنه. ترك يحيى وعبدالرحمن الحديث عنه. وقال أحمد: هو متروك الحديث. وقال ابن معين والنسائي: متروك. وعلى تضعيفه جميع النقاد، بل هناك من كذبه. خرج له أبو داود وقرنه بآخر[(١)].

[٢]

وأما حديث إبراهيم بن يزيد التيمي

فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧: ١٨٧، برقم ٧٢٣٤): حدثنا محمد بن مسلم، ثنا روح بن قرة المقرئ، ثنا عبدالله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم بن التيمي، عن أنس بن مالك، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ حتى قبض، وخلف أبي بكر وعمر حتى قبضا، فما سمعت أحدًا منهم جهر بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الصلاة، وكانوا يفتتحون بالحمد.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم التيمي إلا العوام، تفرد به عبدالله بن خراش».

والحديث من هذا الوجه لا يصح؛ فإن عبدالله بن خراش هذا ضعيف جدًّا؛ قال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وهو أخو شهاب. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. خرج له ابن ماجة وحده[(٢)].

[٣]

وأما حديث إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري

فأخرجه مسلم في «الصحيح» (١: ٣٠٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢: ١٩)، «الكاشف»، رقم (١١٠)، «الميزان» (١: ١٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (١: ١٦٧)، «تهذيب التهذيب» (١: ٩٦)، «التقريب»، رقم (١٤٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٤: ٤٥٣)، «الكاشف»، رقم (٢٧٠٣)، «الميزان» (٢: ٤١٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧: ٣٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٥: ١٩٧)، «التقريب»، رقم (٣٢٩٢).

(١: ٢٠٣)، والدارقطني في «السنن» (١: ٣١٦، برقم ٩): من طريق الأوزاعي، عنه به، قال: كنا نصلي خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بأم القرآن، فيما يجهر فيه. واللفظ لرواية الدارقطني.

[٤]

وأما حديث أيوب بن أبي تميمة السختياني

فأخرجه البزار في «مسنده» (١٣: ١٤١، برقم ٦٥٣٥): من طريق جرير بن حازم، عنه به: كان النبي ﷺ وأبو بكر، وعمر، رضي الله عنهما، يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، [ويسلموا تسليمة].

وهذا يدخل في باب الأفراد، قال البزار: «لا نعلم رواه عن أيوب إلا جرير».

وإسناده منقطع. فأيوب رأى أنسًا، ولم يسمع منه شيئًا، قاله أحمد وأبو حاتم الرازي وغيرهما[١].

[٥]

وأما حديث ثابت بن أسلم البُناني:

فأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤)، وكرره في (٤: ٤٠٤، برقم ١٣١٠١) مقرونًا بقتادة في هذا الموضع. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم ٤٩٧)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢: ١١١، برقم ٧٨٧)، وابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): كلهم من طريق حماد بن سلمة.

قرنه أحمد وأبو يعلى وابن حبان بحميد وقتادة، عن أنس.

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (١: ٤٠٩)، «الثقات» (٦: ٥٣)، «جامع التحصيل» ، رقم (٥٤)، «تحفة التحصيل (ص٣٤، ٣٥).

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢: ٥٨)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣: ٢٢٧)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» مسند ابن الجعد (ص٢٠٨، برقم ١٣٧٣)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم٤٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٦: ٨٣)، وتمام الرازي في «فوائده» (١: ٣٤١، برقم ٨٦٦)، والخليلي في «الإرشاد» ، مختصره (٢: ٤٩٢، برقم ١٤٠): من طريق عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة بن الحجاج. كلاهما: حماد، وشعبة، عنه به.

وفي لفظه اختلاف بين الوجهين: فلفظ عمار عند ابن خزيمة: صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، فلم يجهروا بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وهو معلول من هذا الوجه؛ فقد أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» ، ترتيبه برقم (٩٧): حدثنا عبدالله بن أبي زياد، حدثنا أبو الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. وهنا ظهر اتفاق اللفظ مع المشهور.

قال أبو عيسى: هذا وهم، والأصح شعبة، عن قتادة، عن أنس.

وقال ابن أبي حاتم: في «العلل» برقم (٢٢٩): «سألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب، عن عمار بن رُزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فلم يجهروا بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

فقال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه الأعمش، إنما هو شعبة، عن قتادة، عن أنس.

قلت لأبي: حدثنا أحمد بن يونس الضبي، عن بعض أصحابه: أن شعبة كان عند الأعمش، فقال له الأعمش: يا بصري أي شيء عندكم مما تُغربون به علينا ؟

فقال شعبة: حدثنا قتادة، عن أنس: أنه صلى خلف أبي بكر وعمر.

فقال: يا بصري أَحِلْني على غير قتادة. فقال: حدثنا ثابت، عن أنس، قال أبي: ليس هذا بشيء؛ لم يحك صاحبك عن أحد معروف ثقة، يحكي عن شعبة هذا الكلام. والحديث عن شعبة معروف عن قتادة، عن أنس» اهـ.

لكن دفع هذه العلة محمد بن طاهر المقدسي في «مسألة التسمية» (ص٤٢،٤١)، فأورده من طريق الأحوص بن جواب، عن الأعمش به، ولفظه: صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، فلم يجهروا بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ثم قال: «وهذا الحديث لا يعلل به حديث شعبة عن قتادة، عن أنس، فيُحتمل أن يكون الحديث عنده عنهما، وفرق بينهما في الرواية لاختلاف العبارة، وقد جمع بينهما في هذا الحديث حماد بن سلمة فصحَّ بذلك ما قلناه» اهـ.

ثم أورده من حديث يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن قتادة وثابت عن أنس.

قلت: وهذا بعيد، فقد قال ابن عبدالبر: «لا يعرف للأعمش عن شعبة رواية محفوظة، فالأمر على ما قال»[1].

والخلاصة: أن الحديث ثابت رواية ثابت له عن أنس، لكن من رواية حماد بن سلمة فحسب، أما رواية شعبة عنه فمعلولة. فهذه أولى علل هذا الحديث.

[٦]

وأما حديث ثمامة بن عبدالله بن أنس

فأخرجه الخطيب في كتابه«البسملة»: وأورده الذهبي في «المختصر»[2] فقال: ورواه العلاء بن حصين، عن عائذ بن شريح، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس، بلفظ: فلم أسمعه يجهر.

---

(١) (ص٢٢١).

(٢) (ص٥٦) نشرة مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، موقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، (٢٠٠٤م). الشاملة.

وعائذ بن شريح ضعيف، وله رواية عن أنس تأتي في محلها، من ترتيب هذا البحث(١).

[٧]

وأما حديث الحسن بن أبي الحسن البصري

فله عنه أربعة أوجه: رواية موصولة، رواها عنه جماعة، وعبدالعزيز بن صهيب، وطريف لكن مرسلًا، ومن طريق جسر بن فرقد وهو غريب:

(١) فأما رواية الجماعة الموصولة:

فأخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (١: ٢٥٥، برقم ٧٣٩)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٥: ٢٤٩، برقم ١٨٧٨).

وأخرجها الضياء - أيضًا - (٥: ٢٤٩، برقم ١٨٧٧): من طريق محمد بن عبد الرحمن الأرْزُناني.

(كلاهما): الطبراني، الأرْزُناني، عن عبدالله بن وهيب، عن ابن أبي السري، عن المعتمر، عن أبيه سليمان بن طرخان التيمي.

وأخرجها ابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٥٠، برقم ٤٩٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، والطبراني في المعجم الأوسط «مجمع البحرين» (٢: ١١٦، برقم ٨٠٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣: ٤٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦: ١٧٩)، جميعًا: من طريق عمران القصير.

وأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، وابن فيل البالسي في «جزء له» ، رواية أبي الحسن بن بندار القاضي، مجموع (١٥٥٩، ق ٢٤): من طريق هشام بن حسان.

---

(١) برقم [١٢].

(ثلاثتهم): سليمان التيمي، وعمران القصير، وهشام بن حسان، عنه به، (نحوه).

وخالف عمران في لفظه، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يسر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الصلاة، وأبو بكر، وعمر. قرن ابن فيل في إسناده رواية الحسن برواية بن سيرين، عن أنس.

واستدل به ابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٥٠) على أنه ﷺ كان يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ سرًّا، فقال: «هذا الخبر يصرح بخلاف ما توهم من لم يتبحر العلم، وادَّعى أن أنس بن مالك أراد بقوله: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يستفتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وبقوله: لم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، إنهم لم يكونوا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ جهرًا ولا خفيًا. وهذا الخبر صحيح يصرح أنه أراد أنهم كانوا يسرون به ولا يجهرون به عند أنس» اهـ.

وهذا الوجه هو أشهر الروايات عن الحسن بن أبي الحسن البصري وأصحها.

(٢) أما رواية عبدالعزيز بن صهيب:

فأخرجها مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٢: ٤٩، برقم ١٢٥٥): ثنا عبدالوارث، عن عبدالعزيز بن صهيب، قال: سُئل الحسن، عن الرجل يُكثر قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فقال: ما قرأها النبي ﷺ، ولا أبو بكرٍ، ولا عُمر، ولا عُثمان، ولا معاوية، حتى كان هذا إلا عشيَّة».

(٣) وأما رواية أبي سفيان طريف بن شهاب السعدي:

فأخرجها عبدالرزاق في المصنف (٢: ٨٩، برقم ٢٦٠٤) من طريق أبي سفيان طريف، عن الحسن، قال: سألته عن بسم الله، أجهرُ بها ؟ قال: السُّنة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

وطريف بن شهاب السعدي، ويقال: ابن سفيان، ويقال: ابن طريف بن سعد،

كذا سماه أبو معاوية. ضعيف جدًّا؛ تركه القطان وابن مهدي، وقال أحمد: ليس بشيءٍ، ولا يكتب حديثه. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. ليس بقوي. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم(١).

(٤) وأما رواية جسر بن فرقد:

فأخرجها الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ» لابن القيسراني (٢، ٨٧، برقم ٨٢٤): بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال ابن القيسراني: «تفرد به جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند، كليهما عن أنس» .

قلت: وقوله هذا منقول عن الدارقطني، ولعل مراده بالتفرد هنا من هذا الوجه، أي بجمع الحسن البصري وداود بن أبي هند. والله أعلم.

والحديث من هذا الوجه ضعيف - كما سيأتي - في طريق داود بن أبي هند.

[٨]

وأما حديث حماد بن أبي سليمان الكوفي(٢)

فأخرجه محمد بن عبدالله البخاري في «مسنده» كما في «جامع المسانيد» (١: ٣٢٢)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣: ١٦٥): من طريق عبدالرحيم بن عبد الله بن إسحاق السمناني، قال: حدثنا محمد بن الفرخ، عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣: ٣٧٧)، «الكاشف» ، رقم (٢٤٦٤)، «الميزان» (٢: ٣٣٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧: ٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٥: ١١)، «التقريب» ، رقم (٣٠١٣).

(٢) حماد بن أبي سليمان الكوفي، له رواية عن أنس؛ كما في «تاريخ واسط» (ص٦٦)، وفي «مسند أبي يعلى» (٧: ٧٤، برقم ٤٠٠١) وصرح فيه بالسماع. وقد ذكر المزي في «تهذيبه» (٧: ٢٧٠) أنسًا في شيوخه، ولم يذكره في تلامذة أنس.

إسحاق بن بشر القرشي، حدثنا أبو حنيفة، عنه به، (فذكره) بلفظ مخالف.

وفيه محمد بن فَرْخ (بالخاء المعجمة)، قال الخطيب: محمد بن فرخ عندنا مجهول، لم تقع إلينا الرواية عنه إلا من هذا الوجه. وقال ابن ماكولا في الإكمال: لا يعرف، حدث بقزوين. وهو يشتبه بمحمد بن فرح بن هاشم السمرقندي وهو بحاء مهملة. انتهى(١). اهـ.

[٩] وأما حديث حميد بن أبي حميد الطويل البصري:

فهو من أشهر الطرق عن أنس، وقد رواه عنه جماعة كثيرة، فجاء من رواية: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير القارئ، وحماد بن سلمة البصري، وزهير بن معاوية الكوفي، وسفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي، وسهل بن يوسف الأنماطي البصري، وشعبة بن الحجاج الواسطي ثم البصري، وعبدالله بن عمر العُمري، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ومالك بن أنس الأصبحي، ومحمد بن إبراهيم ابن أبي عدي البصري، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومعمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري، و هُشَيْم بن بشير الواسطي.

وقد اختلفوا عنه، وعليه في لفظه رفعًا ووقفًا، زيادةً ونقصًا. وهذا تفصيل تخريج هذه الأوجه والكلام على ما لم يصح منه باختصار:

(١) فأما رواية إسماعيل بن جعفر الأنصاري:

فأخرجها علي بن حُجر في «حديثه» برقم (٩٣). وأخرجها أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (ص١٤٣/ برقم ٩٠) من حديث أبي القاسم البغوي، ثنا عبدالله بن مطيع.

(كلاهما): علي بن حُجر، وعبدالله بن مطيع، عنه به، قال أنس: صليت مع أبي

(١) «تاريخ بغداد» (٣: ١٦٥)، «الإكمال» (٧: ٤٤)، «لسان الميزان» (٧: ٤٣٩).

بكر، وعمر، وعثمان؛ وكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

(٢) وأما رواية حماد بن سلمة البصري:

فأخرجها أحمد في «المسند» (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤): عن عفان، وأبي كامل فيه (٤: ٥٧٠، برقم ١٤٠٥٣)، وقد فرقهما.

وأخرجها أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣) من طريق عفان بن مسلم الصفار، أيضًا.

وأخرجها ابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): من طريق داود بن شبيب.

(ثلاثتهم): عفان، وأبو كامل، وداود بن شبيب، عنه به (فذكره) مرفوعًا، مع ذكر أبي بكر، وعمر، وعثمان، إلا أن عفان زاد: [وكان حميد لا يذكر النبي ﷺ].

قرنه بثابت وقتادة، ولم يذكر أحمد ثابتًا في الموضع الأول.

(٣) وأما رواية زهير بن معاوية الكوفي:

فأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (٢: ٢٠٢): حدثنا فهد، قال: ثنا أبو غسان، عنه به (فذكره)، وفيه: ويرى حميد أنه قد ذكر النبي ﷺ.

فهد، هو: ابن سليمان بن يحيى، أبو محمد الكوفي: «ثقة ثبت» (ت٢٧٥هـ)[1].

وأبو غسان، هو: مالك بن إسماعيل النَّهْدِي الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان: «ثقة متقن صحيح الكتاب» (ت٢١٧هـ)[2].

(٤) وأما رواية سفيان بن عيينة الهلالي:

فاختُلف عليه: فروى الحديث الشافعي عنه موقوفًا، ورواه علي بن المديني

(١) انظر «تراجم الأحبار» (٣: ٢٤٢).

(٢) انظر «التقريب» رقم (٦٤٢٤).

مرفوعًا. ورواه ابن وهب عنه، فاختُلف فيه على وجهين: أحدهما بلفظ مختلف.

(أ) - فأما رواية محمد بن إدريس الشافعي:

فأخرجها المزني في «السنن المأثورة» (ص١٣٥، برقم ٤٠)، ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن» (١: ٥٢٢، برقم ٧٢٣): حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا حميد، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، يفتتحان القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(ب) وأما رواية علي بن عبدالله المديني:

فأخرجها البخاري في «القراءة خلف الإمام» برقم (١٥٦): حدثنا علي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، كانوا يفتتحون بالحمد. كذا قال، لم يذكر فيه السماع.

والحديث صحيح من الوجهين، قصره الشافعي ورفعه ابن المديني.

(ج) وأما رواية عبدالله بن وهب المصري:

فرواها بحر بن نصر كما في «موطئه» برقم (٣٥٤)، قال: قُرئ على ابن وهب، أخبرك سفيان بن عيينة، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك في القراءة في الصلاة بذلك يعني: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

وخالفه أبو عبيدالله ابن أخي ابن وهب في روايته التي أخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦)، عنه به، بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان لا يجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الفريضة. قرن سفيان بن عيينة بعبدالله بن عمر العُمَري، ومالك بن أنس، (ثلاثتهم) عن حميد، عن أنس.

ومخالفته هذه قادحة، سيأتي بيانها في حديث عبدالله بن عمر العُمَري، إن شاء الله تعالى(١).

وقد تفرد سفيان بن عيينة بذكر سماع حميد من أنس من بين أصحاب حميد، في رواية الشافعي عنه، وهذه زيادة ثقة ثابتة بإسناد صحيح، لا مدخل للطعن فيها.

(٥) وأما رواية سهل بن يوسف البصري:

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٣٦٠، برقم ٤١٤٠): حدثنا سهل بن يوسف، عن حميد: أن أبا بكر كان يفتتح القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٦) وأما رواية شعبة بن الحجاج:

فأخرجها محمد بن المُظَفَّر في «غرائب شعبة» ، برقم (١٣٨): حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، قال: ثنا أبو هريرة الحمراوي، قال: ثنا عبدالرحمن بن زياد، عنه به، (فذكره).

قرن حميد في روايته بقتادة وثابت عن أنس.

وأبو هريرة الحمراوي، هو: وهب الله بن رزق، المصري، سمع: بشر بن بكر التنيسي، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن يحيى المعافري، وغيرهم. وعنه أبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن عبد الله بن عرس شيخ الطبراني لم يذكره ابن يونس في تاريخه، تفرد بحديث منكر(٢).

وعبدالرحمن بن زياد، هو الرصاصي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال: «ربما أخطأ» وقال ابن يونس: يروي

---

(١) برقم (٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٥: ١٢٨٠)، «المقتنى» (٢: ١٢٥، برقم ٦٣٦٨)، ذيل اللسان (١٩٩).

عن شعبة وغيره، وحدَّث بمصر، وكان ثقة، توفي بمصر سنة خمس ومئتين[(١)].

فالحديث بهذا الإسناد غريب من حديث شعبة، ولكنه ثابت عن حميد، فلا يبعد سماع شعبة له.

(٧) وأما رواية عبدالله بن عمر العُمَري:

فأخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦): عن عبدالرحمن بن أبي حاتم وغيره، حدثنا أبو عبيدالله بن أخي ابن وهب، حدثنا ابن وهب، عنه به (فذكره)، بلفظ مختلف قرنه ابن عدي في روايته بسفيان ومالك.

والحديث منكر، علته من أبي عبيدالله بن أخي ابن وهب، وثقه جماعة واتهمه آخرون، قال ابن حبان: «كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديمًا حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها»[(٢)].

وقال ابن عدي: «رأيت شيوخ مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء من غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه، منهم: أبو زرعة، وأبو حاتم فمن دونهما.

وسألت عبدان عنه، فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر ابن السَّرْح يُحسِّن فيه القول. ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث أنا ذاكر منها البعض، وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصه به»[(٣)].

وذكر ابن عدي هذا الحديث فيما انتقد عليه، فقال: «وهذا الحديث لا يعرف عن

(١) «الجرح» (٢: ٢٣٥)، «الثقات» (٨: ٣٧٤)، «الثقات لابن قطلوبغا» (٦: ٢٥٢).

(٢) انظر «المجروحين» (١: ١٤٩).

(٣) انظر «الكامل» (١: ١٨٤، ١٨٥).

مالك، ولا عن سفيان بن عُيَيْنَةَ إلا موقوفًا من قول أنس»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولاجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين، والله الموفق[(٢)].

وفيه كذلك عبدالله العمري ضعيف مشهور، قال بن معين صويلح. لكن قال البخاري فيما ذكره الترمذي في كتاب «العلل الكبير»[(٣)]: ذاهب لا أروي عنه شيئا. وقال بن عدي لا بأس به صدوق . قال ابن حبان: «غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته، فلما فَحُشَ خطؤه استحق الترك»[(٤)].

(٨) أما رواية عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:

فأخرجها المزني في «السنن المأثورة» برقم (٤٢) من رواية الشافعي عنه به، (فذكره).

(٩) وأما رواية مالك بن أنس الأصبحي:

فجاءت عنه من رواية: أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وإسماعيل بن موسى السُّدي، وحفص بن عمر العدني، وسويد بن سعيد الحَدَثاني، وعبدالله بن وهب المصري، وعبدالرحمن بن القاسم المصري، وأبي قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي، والوليد بن مسلم الدمشقي،

(١) انظر «الكامل» (١: ١٨٦)، وأقره الذهبي في «الميزان» (١: ١١٤)، وابن حجر في «التهذيب» (١: ٥٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١: ٣٨٧)، «الكاشف» ، رقم (٥٦)، «إكمال مغلطاي» (١: ٧٥)، «تهذيب التهذيب» (١: ٥٤)، «التقريب» ، رقم (٦٧).

(٣) انظر «العلل» (١: ٣٨٩).

(٤) انظر «المجروحين» (٢: ٧)، «تهذيب الكمال» (١٥: ٣٢٧)، رقم «الكاشف» (٢٨٧٠)، الميزان (٢: ٤٦٥)، «إكمال مغلطاي» (٨: ٧٥) ، «التهذيب» (٥: ٣٢٦) "التقريب» ، رقم (٦٧).

ويحيى بن عبدالله بن بُكير المصري، ويحيى بن يحيى الليثي.

واختلف لفظ بعضهم عن ما هو مشهور عن مالك:

(أ) فأما رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني:

فأخرجها في «الموطأ» في (١: ٨٧، برقم ٢٢٧): عنه به، قال: قمت وراء أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، كلهم لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إذا افتتح الصلاة.

(ب) وأما رواية إسماعيل بن أبي أويس المدني:

فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (١: ٣٥٩، برقم ٨٥٥): من طريق محمد بن أبي السري، عنه به، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي: فكلهم كانوا يجهرون بقراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

والحديث منكر من هذا الوجه؛ كأنه انقلب؟!

قال الذهبي: «أما استحيا المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع! فأَشْهَدُ بالله، والله بأنه كذب»[(١)].

وقال زين الدين العراقي: «لم يبين الذهبي مستنده في أنه موضوع كذب، فإن كان لمخالفته لرواية «الموطأ»: عن حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وعلى تقدير كونه مردودًا، فنهاية ما يمكن أن يقال: إنه شاذ، ولا يلزم بالشذوذ الحكم بأنه كذب موضوع»[(٢)].

وتعقب العراقي للذهبي في محله من حيث الحكم بالوضع بلا مستند، لكن فيه نظر؛ وعلته فيما يظهر من قِبل إسماعيل بن أبي أويس؛ فإنه ضعيف.

---

(١) انظر «تلخيص المستدرك» (١: ٢٣٤).

(٢) انظر «المستخرج على المستدرك» (ص٥٣، ٥٤).

قال الحافظ: «احتج به الشيخان؛ إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون؛ سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يُوجِب طرح روايته، واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف، ومرة قال: كان يسرق الحديث، هو وأبوه.

قال الحافظ: وروينا في «مناقب البخاري» بسند صحيح: أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّم له على ما يحدث به ليحدث به، ويُعرض عما سواه، وهو مُشعرٌ بأن ما أخرج له البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله؛ وعلى هذا فلا يحتج بشيء من حديثه، غير ما في «الصحيح» ، من أجل ما قدح فيه النسائي، وغيره»(١).

وقال في «التقريب»: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.

فالحديث منكر، فلعله شُبِّه على إسماعيل، فوهم في رفعه؛ لأنه كان فيه غفلة. قال أبو حاتم الرازي: محله الصدق مغفل(٢).

(ج) وأما رواية إسماعيل بن موسى السُّدِّي:

فأخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٩): من طريق محمد بن الليث الجوهري، عنه به: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا لا يستفتحون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وفي رواية أخرى خلافها، أخرجها ابن عبد البر -أيضًا- في «التمهيد» (٢: ٢٢٩): من طريق عبدالله بن محمود المروزي، عنه به: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان،

(١) «هدي الساري» (ص٣٩١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣: ١٢٤)، «الكاشف» ، رقم (٣٨٨)، «الميزان» (١: ٢٢٣)، «إكمال مغلطاي» (٢: ١٨٣)، «التهذيب» (١: ٣١٠)، «التقريب» ، رقم (٤٦٠).

كانوا يستفتحون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

فهذا اللفظ فيه نظر؛ والخطأ في اللفظ ظاهر، وهو من قبل إسماعيل بن موسى السُّدِّي، قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدى: أنكروا منه غلوا في التشيع.

وقال عبدان: أنكر علينا هناد وابن أبى شيبة ذهابنا إليه، وقال: إيش عملتم عند ذاك الفاسق؛ الذى يشتم السلف؟.

وقال الذهبي: «ومن أفراده: روى عن على بن مسهر، عن أشعث، عن أبى الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا: «من تسمَّى باسمى فلا يُكنى بكُنيتي». وتفرد عن شريك بأحاديث، ووصل عن مالك حديثين مرسلين»(١). قال الذهبي: صدوق شيعي. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، رمي بالرفض(٢).

قلت: فخطأه عن مالك في حديثين؛ يدل على أنه لم يضبط حديثه، وهذا الحديث من تلك البابة، إلا أن تفسر الرواية الأولى لا يستفتحون يعني جهرًا، وتفسر الثانية يستفتحون يعني سرًّا؛ ويكون هذا منه تصرفًا في الرواية وإخلالًا بالمعنى. والله أعلم.

(د) وأما رواية حفص بن عمر العدني:

فأخرجها ابن جُمَيْع في معجمه (ص٣٧٨): من طريق عباس التُّرقُفي، عنه به، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر: فكلهم يجهر بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ويسرون في أنفسهم ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وحفص بن عمر هذا فيه ضعف، لينه أبو حاتم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال

---

(١) «الميزان» (١: ٢٥١، ٢٥٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣: ٢١٠)، «الكاشف»، رقم (٤١١)، «الميزان» (١: ٢٢٣)، «إكمال مغلطاي» (٢: ٢٠٧)، «التهذيب» (١: ٣٣٥)، «التقريب»، رقم (٤٩٢).

ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[(١)].

(هـ) وأما رواية سُويد بن سعيد الحدَثاني:

فأخرجها في «الموطأ» (ص٨٥): عنه به، (فذكره)، كرواية أبي مصعب، سواء بسواء.

(و) وأما رواية عبدالرحمن بن القاسم المصري:

فأخرجها ابن المظفَّر في «غرائب حديث مالك»، برقم (١٠٠): حدثناه علي بن أحمد بن سليمان، نا الحارث بن مسكين، عنه به، موقوفًا على الخلفاء الثلاثة.

(ز) وأما رواية عبدالله بن وهب المصري:

فاختلف عليه في لفظها: فأخرجها الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٢): عن يونس بن عبد الأعلى، عنه به، (فذكره)، كلفظ «الموطأ»، رواية الليثي الآتية.

وأخرجها ابن عدي في «الكامل» (١: ١٨٦): عن عبدالرحمن بن أبي حاتم.

وأخرجها الخطيب: عن ابن أبي داود. نقله الزيلعي (١: ٣٥٢)، (كلاهما): ابن أبي حاتم، وابن أبي داود، عن ابن أخي ابن وهب أحمد بن عبدالرحمن، عنه به، قال: إن رسول الله ﷺ كان يجهر بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الفريضة. واللفظ للخطيب.

قال ابن عبدالهادي: «وقد قيل: إن الحديث صحيح ثابت عن مالك، لكن سقط منه لفظة (لا)»[(٢)].

وفي «نصب الراية»[(٣)]: «قال ابن عبد الهادي: سقط منه (لا)، كما رواه الباغندي، وغيره» قال الزيلعي: «وهذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط»

(١) «تهذيب الكمال» (٧: ٦٢)، «الكاشف»، برقم (١١٥٩)، «الميزان» (١: ٥٦٠)، «التقريب»، رقم (١٤٢٠).

(٢) نصب الراية (١: ٣٥٢).

(٣) تنقيح التحقيق (٢: ١٩٦) طبعة أضواء السلف بتحقيق سامي جاد الله (١٤٢٨هـ).

قلت: وما نقل ابن عبد الهادي حق؛ فقد أخرج ابن عبد البر الحديث في «التمهيد» (٢: ٢٢٩- ٢٣٠): من طريق ابن أبي داود على الصواب، وهو كذلك عند ابن عدي، وقد مر معنا.

(ح) وأما رواية موسى بن طارق الزَّبيدي:

فأخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨-٢٢٩): من طريق محمد بن يوسف، عنه به، قال: صليت خلف رسول الله [ﷺ] [(١)]، وأبي بكر، وعمر: فلم يكونوا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وموسى بن طارق، قال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» ، وقال: كان ممن جمع وصنف وتفقه وذاكر، يُغرب. قال الذهبي صدوق. وقال ابن حجر: ثقة يغرب[(٢)].

(ط) وأما رواية الوليد بن مسلم الدمشقي:

فأخرجها ابن المظفَّر في «غرائب حديث مالك» برقم (١١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨): من طريق محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مالك، عن حميد، عن أنس قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إذا افتتح الصلاة.

وذكره أبو بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، فقال: حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن حميد، عن أنس، (فذكره).

---

(١) لم تذكر في الأصل؛ وأضفتها تأدبا، قال النووي في «إرشاد طلاب الحقائق» (١: ٤٣٤): «وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ عند ذكره، ولا يسأم من تكريره...، ومن أغفل ذلك فقد حُرِم حظًا عظيمًا، ولا يقتصر على ما في الأصل إن كان ناقصًا"

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩: ٨٠)، «الكاشف» ، رقم (٥٧٠٤)، «الميزان» (٤: ٢٠٧)، «إكمال مغلطاي» (١٢: ٢٠)، «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٤٩)، «تقريب» ، رقم (٦٩٧٧).

والوليد بن مسلم، هو: أبو العباس القرشي، مولاهم الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية؛ قال ابن معين: قال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابًا، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي(١). وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم.

وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة، يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة، وقُرَّة وغيرهما فما يحملك على هذا؟

قال أنبل الأوزاعي أن يروي عن هؤلاء.

قلت: فاذا روى الأوزاعي عن هؤلاء، وهؤلاء ضعفاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي فلم يلتفت الى قولي. اهـ.

وقال الدارقطني: الوليد بن مسلم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء عن الزهري، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم(٢).

هذا بعض ما نقله أهل العلم في شأن تدليسه، وهو ثقة جليل أثنى عليه غير واحد

(١) «تهذيب المزي» (٣١: ٩٦).

(٢) «الضعفاء» (ص ٤١٥/ رقم ٦٣١)

ولم يعب عليه سوى هذا. قال الذهبي: كان مدلسا فيتقى من حديثه ما قال فيه عن[1].

هذا وقد أفاض بعض المعاصرين في ترجمته ودراسة حديثه، في كتاب أسماه: «القول النفيس في براءة الوليد بن مسلم من التدليس»[2]، وانفصل عن نتيجة ذكرها في عنوان كتابه.

وقد بذل فيه جهدًا كبيرًا في جمع مروياته والتفتيش فيها، وإن كنت أثمن له جهده، وأعلم - بالتجربة - ما لحقه من عنت ومشقة، لكن لا أستطيع أن أجزم بصواب ما توصل إليه، إلا باستعراض كتابه كاملًا، والوصول إلى قناعة راسخة مبنية على البحث، وليس التقليد.

ولذا فأنا على الأصل، وهو إعلال مروياته، حتى يتبين لي خلاف ذلك.

وعلى كل حال فقد صرح هنا بالسماع فأمنًا تدليسه، أما تسويته فأنا أستبعدها كذلك؛ فإن مالكًا معروف بالأخذ عن حميد، وقد توبع عليه الوليد عن مالك، وهو مشهور عن حميد، ومتواتر عن أنس، فلا وجه للإعلال بالتسوية هنا. والله أعلم.

(ي) وأما رواية يحيى بن عبدالله بن بُكير المصري:

فأخرجها البيهقي في «السنن الكبير» (٢: ٥١): من طريق محمد بن إبراهيم البُوشنجي، عنه به (فذكره) كلفظ «الموطأ» برواية الليثي.

(ك) وأما رواية يحيى بن يحيى الليثي:

---

(١) انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢: ١٥٢)، «الجرح» (٤/ ٢: ١٦)، «الثقات» (٩: ٢٢٢)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٨٦)، الكاشف» ، رقم (٦٠٩٤)، «الميزان» (٤: ٣٤٧)، «إكمال مغلطاي» (١٢: ٢٥٠)، «التهذيب » (١١: ١٥١)، «تقريب» (ص ٥٨٦/ رقم ٧٤٥٦)، «طبقات المدلسين» (ص ٧٩).

(٢) الكتاب من تأليف أخينا الشيخ الفاضل أبي جابر الأنصاري، وما سلكه من الاستقراء والجمع والتعليل، هو منهج صحيح - ولايستطيعه كل أحد في هذا العصر - وما بذله فيه من جهد يُذكر فيشكر، بغض النظر عن موافقتنا أو مخالفتنا له.

فأخرجها في «الموطأ» (١: ٨١، برقم ٣٠): عن حميد، عن أنس قال: قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وقد وافقه عليه جميع رواة «الموطأ» عن مالك، لم يخالف في ذلك أحد كما قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢: ٢٢٨).

والخلاصة: أن حديث مالك اخْتُلِفَ عليه في لفظه؛ فرواه عنه موقوفًا: ابن بكير، وابن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وغيرهم من رواة «الموطأ» .

ورواه عنه مرفوعًا مع اختلاف في اللفظ: إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل السُّدِّي، وأحمد بن عبدالرحمن، عن عمه ابن وهب، وحفص ابن عمر، وموسى بن طارق، والوليد بن مسلم.

إذًا: فالصواب عن مالك الوقف، وقد تابعه من أصحاب حميد: حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، وابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ.

لكن خالف مالك الجميع: الذين رفعوه، والذين وقفوه في اللفظ؛ لهذا أعل الشافعي رواية مالك عن حميد، فقال: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم؛ سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم برواية أيوب عن قتادة عن أنس. نقله البيهقي، وقال ـ بعد ذكره لرواية ابن بكير المتقدمة ـ: «كذا رواه مالك، وخالفه أصحاب حميد في لفظه»[(١)].

وبما تقدم يترجح شذوذ رواية مالك عن حميد للمخالفة الظاهرة في متنه. وبالله التوفيق.

وذكر البيهقي في كتاب «معرفة السنن والآثار» أن الشافعي قال في «سنن حرملة» جوابًا لسؤالٍ مفترض، وصورة السؤال: فإن قال قائلٌ: قد روى مالك، عن

(١) انظر في «السنن الكبرى» (٢: ٥٢)، و«معرفة السنن والآثار» (١: ٥٢٢ -٥٢٣).

حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال الشافعي: قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية، متفقين مخالفين له، قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[(١)].

وحكى الترمذي في «جامعه» عن الشافعي، قال: إنما معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. معناه: أنهم كانوا يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه: أنهم كانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[(٢)].

قال: الترمذي في «جامع به في رواية الدارقطني:«فكانوا يستفتحون بأم القرآن، فيما يُجهر به».

قال الدارقطني: هذا صحيح. وقال الدارقطني - أيضًا- أن المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس: أنهم كانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٣)].

ليس فيه تعرض لنفي البسملة. وكذا قال البيهقي: أن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك. قال: وهكذا رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس[(٤)].

(١) انظر «معرفة السنن» (٢: ٣٧٩، ٣٨٠).

(٢) انظر «سنن الترمذي» (٢: ١٥).

(٣) انظر «سنن الدارقطني» (٢: ٩٣).

(٤) انظر «معرفة السنن» (٢: ٣٨٠-٣٨٢) بتصرف يسير.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح»[(١)]: «وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد، عن قتادة، عن أنس رضي الله تعالى عنه، فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة» .

فتعقب الحافظ شيخه في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: «قلت: هذا يوهم أن حميدًا لم يسمعه من أنس رضي الله عنه أصلًا، وإنما دلسه عنه، وليس كذلك، فإن حميدًا كان قد سمعه من أنس رضي الله عنه، لكن موقوفًا بلفظ فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾» .

قلت: وعلى الحافظ تعقب: فهذا اللفظ شاذ؛ كما بينته مفصلًا من طريق مالك، وإنما الثابت سماع حميد له هو لفظ ابن عيينة، عنه.

عاد الحافظ فقال: «وهكذا رواه عن حميد حفاظ أصحابه كعبدالوهاب الثقفي، ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية الفزاري، وغير واحد موقوفًا، إلا أنه عندهم بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، ورواه المزني، عن الشافعي، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن حميد؛ سمعت أنسًا عنه به، وشذ بعض أصحاب حميد، فرفع هذا اللفظ عنه أيضا[(٢)]. اهـ.

قلت: وهذا فيه نظر - كذلك - وقد تبعه عليه السخاوي في «فتح المغيث» وقد فصلت وجه الاختلاف آنفًا؛ بما حاصله: أن الثقفي، والفزاري، وسواهم رفعوه، وقد يفسر هذا بما قال ابن معين آنفًا من أن «أن حميدًا كان إذا قال: عن قتادة، عن أنس رفعه، وإذا قال: عن أنس لم يرفعه»[(٣)].

وبهذا تعلم أن الرفع والوقف كلاهما ثابت عن حميد، والله أعلم.

(١) انظر «التقييد والإيضاح» (ص١٢١) طبعة المكتبة السلفية.

(٢) انظر «النكت» (٢: ٧٥٨، ٧٥٩).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١: ٢٦٦، ٢٦٧).

(١٠) وأما رواية محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي البصري:

فأخرجها أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٣٤٦، برقم ٢٩٨٥)، والبزار في «مسنده» البحر الزخار (١٣: ٣٦٣، برقم ٧٠١١): عن أبي موسى محمد بن المثنى. وأخرجها ابن حبان في «الصحيح» الإحسان (٥: ١٠١، برقم ١٧٩٨): من طريق محمد بن هشام بن أبي خَيْرَة. وأخرجها ابن الأعرابي في «المعجم» (٤: ١١٦، برقم ٧٩٧): من طريق يحيى بن معين. وأخرجها زاهر الشحَّامي في «فوائد السراج» (٣: ٢١٣، برقم ٢٥٣٨): من طريق عمرو بن علي.

(أربعتهم): محمد بن المثنى، ومحمد بن هشام، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

هذا لفظ البزار. ولفظ أبي يعلى: «أبي بكر، وعمر، وعثمان»، ولم يذكر النبي ﷺ.

قال محمد بن إسحاق الصاغاني: سمعت يحيى بن معين، قال: كان حميد إذا قال: «عن قتادة، عن أنس رفعه»، وإذا قال: «عن أنس لم يرفعه».

قلت: نقل الحافظ هذا القول عن ابن معين في «النكت على كتاب ابن الصلاح»[(١)]، لكنه قال: قال ابن معين: «قال ابن أبي عدي: كان حميد...» ناسبًا القول لابن أبي عدي، وهو خلاف ما في «معجم ابن الأعرابي»[(٢)].

وبنحوه عند الدارقطني في «الأفراد»: عن ابن معين. كما في «أطرافه لابن القيسراني»[(٣)].

---

(١) انظر «النكت» (٢: ٧٥٩).

(٢) انظر «النكت» (٤: ١١٦).

(٣) انظر «أطراف الأفراد» (٢: ٤٨٩، رقم ٩٧٢).

وقال البزار: «ولا أسند حميد، عن قتادة، عن أنس إلا حديثين؛ هذا أحدهما، وذكر الآخر»(١) اهـ.

قلت: بل أسند عنه خمسة أحاديث، ذكرتها في «مرويات حميد».

وقال ابن القيسراني عن الدارقطني في «الأفراد»: «تفرد به ابن أبي عدي، عن حميد عنه. ورواه يحيى بن معين، وعمرو بن علي، عن ابن أبي عدي»(٢).

وقد ظهر بما تقدم أن الوجهين محفوظان. وبالله التوفيق.

(١١) وأما رواية مروان بن معاوية الفزاري:

فأخرجها تمَّام الرازي في «فوائده» (٢: ٢٣، برقم ١٠٢٤): عن أبي علي الحسن بن حبيب، نا أبو جعفر محمد بن هشام بن مِلاس النُّميري، عنه به، (فذكره).

(١٢) وأما رواية معاذ بن معاذ العنبري:

فأخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٥١، ٥٢): عن أبي الحسن ابن بِشْران، أنبا إسماعيل الصفَّار، ثنا سعدان بن نصر، عنه به، (فذكره)، موقوفًا.

(١٣) وأما رواية معمر بن راشد البصري:

فأخرجها عبد الرزاق «المصنف» في (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٨)، ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٥: ٣٧٥، برقم ٣٠٣١): عنه به (فذكره).

(١٤) وأما رواية هُشَيْم بن بشير الواسطي:

فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٣٦٠، برقم ٤١٢٩): حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا حميد، به نحوًا من حديث حماد المرفوع. وزاد: [قال حميد: وأحسبه

(١) وهو حديث: «كان في سفر فسمع صوت مؤذن يقول: الله أكبر».

(٢) انظر المصدر السابق.

ذكر النبي ﷺ].

وبعد هذا الإسهاب في جمع طرق حديث حميد، والنظر فيها، تبين لي أن الحديث في لفظه اختلاف؛ مرده في الغالب إلى حميد نفسه، وخلاصة هذا الخلاف **في سبعة أوجه:**

أولًا – جاء مرة عن حميد، عن أنس (موقوفًا) على أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، في حديث كل من: إسماعيل بن جعفر، وحماد بن سلمة «في رواية عفان عنه» ، وابن أبي عدي، ومالك بن أنس، ومعاذ بن معاذ. بألفاظ متقاربة على ما ذكرت آنفًا.

ثانيًا – رواه مالك، عن حميد، عن أنس، فخالف في لفظه فقال: قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وقد اختلف عليه على ما فصلته.

ثالثًا – وجاء مرة عن حميد، عن أنس، موقوفًا على أبي بكر وعمر، في حديث ابن عُيَيْنَةَ.

رابعًا – وجاء مرة عن حميد، وموقوفًا على أبي بكر، في حديث سهل بن يوسف، مقطوعًا على حميد.

خامسًا – وجاء مرفوعًا مع ذكر الخلفاء الثلاثة، في حديث: أبي كامل، عن حماد بن سلمة، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد، وابن أبي عدي في «روايته عند ابن حبان، وابن الأعرابي» ، ومروان بن معاوية، ومعمر بن راشد.

ولفظ حماد: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القرآن بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. والباقون نحوه.

سادسًا – وجاء موقوفًا على أبي بكر، وعمر، وعثمان؛ مع الشكِّ في رفعه في

حديث هُشيم، ولفظه: أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. قال حميد: وأحسبه ذكر النبي ﷺ.

سابعًا - وجاء موقوفًا على أبي بكر، وعمر رضي الله عنها، مع الشكِّ في رفعه، في حديث: زهير بن معاوية، ولفظه: أن أبا بكر، وعمر «ويرى حميد أنه قد ذكر النبي ﷺ» ثم ذكر نحوه.

[١٠]

وأما حديث داود بن أبي هند

فأخرجه الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه لابن القيسراني» (٢، ٨٧، برقم ٨٢٤): من حديث جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند، كليهما عن أنس، بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال ابن القيسراني: «تفرد به جعفر بن جسر بن فرقد،عن أبيه، عن الحسن وداود بن أبي هند» اهـ.

وهو ضعيف من أجل جسر بن فرقد فيه كلام. قال البخاري: ليس بذاك. وقال ابن معين من وجوه عنه: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف[١].

وابنه جعفر أورد له ابن عدى في «الكامل» مناكير، وجعل الحمل فيها على أبيه).

وذكره العقيلى فقال: في حفظه اضطراب شديد، كان يذهب إلى القدر، وحدث بمناكير[٢].

(١) «التاريخ الكبير» (٢: ٤٦)، «الجرح والتعديل» (٢: ٥٣٩)، «الثقات» (٨: ١٥٩)، «الكامل» (٢: ٤٢١)، «الميزان» (١: ٣٩٨)، «اللسان» (٢: ٤٣٥).

(٢) «الضعفاء (١: ١٨٧)، الميزان (١: ٤٠٤).

والحديث مع ضعفه منقطع، فداود بن أبي هند رأى أنسًا، ولم يسمع منه. قال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: لم يصح سماعه من أنس، وولد بخراسان[١].

[١١]

وأما حديث سفيان بن سعيد الثوري

فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢: ٨٨، برقم ٢٥٩٩): عنه به، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. قال: قلت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال: خلفها، يقول: خلفها، يقول: أَسْرِرْها.

والحديث منقطع؛ أرسله سفيان.

[١٢]

وأما حديث عائذ بن شريح

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٧: ١٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٢٤٥): من وجهين عن يوسف بن أسباط، عنه به (فذكره)، وفيه زيادة [علي].

وهي زيادة منكرة؛ عائذ بن شريح ضعيف؛ قال أبو حاتم: في حديثه ضعف.

وقال ابن طاهر: ليس بشيء. قال الذهبي: ما هو بحجة، ولا، وجدته في كتب الضعفاء[٢].

وقد رواه عن ثمامة بن أنس كما سبق، وهذا مما يوهن أمره، وأمر روايته.

[١٣]

وأما حديث قتادة بن دعامة السدوسي

فأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٤٤٦، برقم ١٣٣٣٦)، ومسلم في «الصحيح»

(١) «تاريخ دمشق» (١٧: ١٢١)، «إكمال مغلطاي» (٤: ٢٧٠).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٧: ١٦)، «المجروحين» (٢: ١٩٣)، «تاريخ الإسلام» (٤: ٩٢)، «اللسان» (٣: ٢٨٦).

(١: ٢٩٩)، وأبو عَوَانة في «المسند الصحيح» (٢: ١٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٥١): جميعًا من طريق الأوزاعي.

وأخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (ص١٣٥، برقم ٤١)، والحميدي في «مسنده» (٢: ٥٠٥، برقم ١١٩٩)، وأحمد في «المسند» (٤: ٢٢٢، برقم ١٢٠٨٥)[(١)]، وابن ماجة في «سننه» (١: ٢٦٧، برقم ١٨١٣): جميعًا من طريق أيوب السختياني.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٤٠٤، برقم ١٣١٠١) مقرنًا بحميد، وفي (٤: ٣٣٥، برقم ١٢٧١٤) مقرونًا بثابت وحميد.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤١٢، برقم ٣٠٩٣)، وابن حبان في «الصحيح» (٥: ١٠٤، برقم ١٨٠٠): من طرق عن حماد بن سلمة، قرناه بحميد وثابت.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢: ٤٩، برقم ١٠٨٢): من طريق خُلَيْد بن دَعْلَج. وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٢٠٤، برقم ١١٩٩١)، والنسائي في «الصغرى» (١: ١٣٥، برقم ٩٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥: ٣٤٤، برقم ٢٩٨٠): من طرق عن سعيد بن أبي عَرُوْبَة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٣٥٣، برقم ١٢٨١٠)، والبخاري في «الصحيح» (٢: ٢٢٦، برقم ٧٤٣)، ومسلم في «الصحيح» (١: ٢٩٩)، والنسائي في «الصغرى» (١: ١٣٥، برقم ٩٠٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٤٨، برقم ٤٩٢): كلهم من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» مسند ابن الجعد (ص١٤٦، برقم ٩٢٢)، وفي «جزء فيه ثلاثون من حديثه» برقم (٦)، وابن حبان في «الصحيح» (٥:

(١) ووقع عند أحمد: «أبي أيوب»، وهو تصحيف في طبعة قرطبة. وفي حاشية طبعة «الرسالة» (١٩: ١٣٧): «تحرف في (م) إلى: أبي أيوب» فهو إذا في أصل النسخة المعتمدة.

١٠٣، برقم ١٧٩٩): من طريق شيبان بن عبدالرحمن.

وأخرجه الترمذي في «الجامع» (٢: ١٥، برقم ٢٤٦)، وابن ماجة في «السنن» (١: ٢٦٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (١: ٢٤٨، برقم ٤٩١): من طريق أبي عَوانة وضاح اليشكري.

وأخرجه عَبْد بن حُمَيد في «المنتخب» (ص٣٥٩، برقم ١١٩١): من طريق محمد بن عبدالله العرزمي.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٢٣٠، برقم ١٢١٣٦)، والدارمي في «السنن» (١: ٣١١، برقم ١٢٤٠)، وأبو داود في «سننه» (١: ٢٠٧، برقم ٢٧٢)، والإسماعيلي في «المعجم» (٢: ٦٦٣): كلهم من طرق، عن هشام الدستوائي.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٥٧٥، برقم ١٤٠٧٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥: ٢٦١، برقم ٢٨٨١): من طريق همام هو ابن يحيى.

(أحد عشرهم): الأوزاعي، وأيوب، وحماد، وخُلَيْد، وابن أبي عَرُوبة، وشعبة، وشيبان، وأبو عوانة، والعرزمي، وهشام، وهمام: عن قتادة، عن أنس، فذكروه بألفاظ متقاربة، وفي بعضها اختلاف، والمعنى واحد.

والحديث من هذا الوجه أشهر الطرق وأصحها على خلاف في لفظه، كما سيأتي.

والحديث أورده الدارقطني في «السنن» (١: ٣١٦): من طريق شعبة وهمام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، لم يكونوا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقال: «ورواه يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، والحسن بن موسى الأشيب، ويحيى بن السكن، وأبو عمر الحوضي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم: عن

شعبة، عن قتادة، عن أنس بغير هذا اللفظ الذي تقدم، فقالوا: إن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

وكذلك روي عن الأعمش، عن شعبة، عن قتادة وثابت، عن أنس.

وكذلك رواه عامة أصحاب قتادة عن قتادة منهم: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة، وحميد الطويل، وأيوب السختياني، والأوزاعي، وسعيد بن بشير، وغيرهم.

وكذلك رواه معمر وهمام، واختلف عنهما في لفظه، وهو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس» اهـ.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٥١): «أخرجه مسلم في «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩): عن موسى وبندار، عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، وقال: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وبهذا اللفظ رواه جماعة، عن شعبة.

ورواه وكيع، وأسود بن عامر، عن شعبة: فلم يجهروا بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ورواه زيد بن حباب، عن شعبة: فلم يكونوا يجهرون.

كذلك رواه عبيدالله بن موسى، وشعبة، وهمام، عن قتادة. ورواه يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عمر الحوضى وجماعة، عن شعبة: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. وبذلك اللفظ أخرجه البخاري في «الصحيح» أخبرناه أبو عبدالله الحافظ، ثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ أبو عمر، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس: أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

رواه البخاري في «الصحيح»(١): عن أبي عمر حفص بن عمر، وهذا اللفظ أولى

---

(١) «الجامع الصحيح» (١: ٢٥٩، برقم ٧١٠).

أن يكون محفوظًا؛ فقد رواه عامة أصحاب قتادة، عن قتادة بهذا اللفظ، منهم: حميد الطويل، وأيوب السختياني، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة وغيرهم.

قال أبو الحسن الدارقطني[(١)]: وهو المحفوظ عن قتادة، وغيره عن أنس...

وكذلك رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس بن مالك، وكذلك رواه أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. انتهى كلام البيهقي.

قلت: الذي يظهر أن اللفظين محفوظان عن قتادة، جمع بين ذلك مسلم في روايته عن الأوزاعي، بلفظ: فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال ابن حجر في «الفتح»[(٢)]: «وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث: فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ كانوا يفتتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ورواه آخرون عنه، بلفظ فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه[(٣)]، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر

---

(١) «السنن» (١: ٣١٦).

(٢) «فتح الباري» (٢: ٢٢٧ – ٢٢٨).

(٣) قال الشيخ محمد أحمد الغلاوي (١٤١٨هـ) في «تعقبات» له على «فتح الباري» ـ بتحقيق عبدالرحمن بن عمري الصاعدي، الأستاذ المساعد بجامعة طيبة بقسم الدراسات الإسلامية ـ وهي التعقبة الثالثة: «في الجزء الثاني: باب ما يقوله بعد التكبير برقم (٢٢٦) فيما أملاه على حديث الباب، ونص سنده: حدثنا حفص بن عمر، قال حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يستفتحون الصلاة بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

قال الحافظ: كانوا يستفتحون الصلاة؛ أي: القراءة في الصلاة، وكذلك رواه ابنُ المنذر، والجوزقي، =

باللفظين، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة؛ لأنا نقول: قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه، باللفظين، فأخرجه البخاري في «جزء القراءة» والنسائي، وابن ماجه: من طريق أيوب، وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة، والبخاري في «جزء القراءة»، وأبو داود: من طريق هشام الدستوائي، والبخاري فيه، وابن حبان: من طريق حماد بن سلمة، والبخاري فيه، والسراج: من طريق همام كلهم، عن قتادة، باللفظ الأول، وأخرجه مسلم: من طريق الأوزاعي، عن قتادة، بلفظ: لم يكونوا يذكرون ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقد قدح بعضهم في صحته بكون الأوزاعي رواه عن قتادة مكاتبة، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم ينفرد به، فقد رواه أبو يعلى: عن أحمد الدورقي، والسرَّاج، عن يعقوب الدورقي، وعبدالله بن أحمد بن عبدالله السلمي، ثلاثتهم: عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، بلفظ: فلم يكونوا يفتتحون القراءة بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من أنس؟ قال: نحن سألناه ؛ لكن هذا النفي محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم البسملة، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرًّا، ويؤيده رواية من رواه عنه، بلفظ فلم يكونوا يجهرون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ

= وغيرهما: من طريق أبي عمر الدوري، وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه، بلفظ: كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله.

ثم قال بعد كم سطرٍ: «وكذا رواه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري، شيخ البخاري فيه»، هكذا يكرر الحافظ حفص بن عمر الدوري شيخ البخاري فيه، من غير توهُّمٍ ولا تلعثُمٍ متماديًا علىٰ ذلك؛ فاعجب إنْ كنت ممن يتعجب من هذا الغلط، الذي لا يُحتمل أنْ يكون تصحيفًا من كاتبٍ ناسخٍ، ولا من ناقدٍ راسخٍ؛ لتعدد كلماته وتواطئها علىٰ اسمه وكنيته وبلدته وصفته، في غير ما موضع.

ومرتبة الحافظ ابن حجر تأبىٰ أنْ يكون هذا جهلًا منه بالحقيقة، إذ الحديث معروف في الموضع الذي تكلم عليه بما تكلم في صحيح البخاري وغيره، ممن عزاه لهم عن حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي، المعروف بالحوضي، عن شعبة بن الحجاج... إلىٰ آخر السند في البخاري.

ولا رواية تؤْثرُ عن البخاري، عن حفص بن عمر أبي عمر الضرير الدوري الأكبر، ولا الأصغر في «الصحيح» ولا في غيره، بل عن الأصغر «ابن ماجه» (٢: ٣٥٦) وعن الأكبر «أبو داود» (٢: ٣٥٤) فقط في الستة، كما في رجال التهذيب. اهـ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة، عند النسائي، وابن حبان. وهمام عند الدارقطني. وشيبان عند الطحاوي وابن حبان. وشعبة – أيضًا –: من طريق وكيع، عنه عند أحمد أربعتهم: عن قتادة .

ولا يقال: هذا اضطراب من قتادة؛ لأنا نقول: قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه، كذلك: فرواه البخاري في «جزء القراءة» ، والسراج، وأبو عوانة في «صحيحه»: من طريق إسحاق بن أبي طلحة. والسراج من طريق: ثابت البناني. والبخاري فيه: من طريق مالك بن دينار، كلهم: عن أنس باللفظ الأول، ورواه الطبراني في «الأوسط»: من طريق إسحاق – أيضًا –، وابن خزيمة: من طريق ثابت – أيضا–، والنسائي: من طريق منصور بن زاذان. وابن حبان: من طريق أبي قلابة. والطبراني: من طريق أبي نعامة، كلهم، عن أنس باللفظ النافي للجهر.

فطريق الجمع بين هذه الألفاظ، حمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان، فلم يسمعنا قراءة ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأصرح من ذلك رواية الحسن، عن أنس عند ابن خزيمة، بلفظ، كانوا يسرون ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر؛ لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه.

وأما من قدح في صحته، بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسًا عن هذه المسألة، فقال «إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، ولا سألني عنه أحد قبلك» ، ودعوى أبي شامة: أن أنسًا سُئل عن ذلك سُؤالين، فسؤال أبي سلمة: هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة ؟ وسؤال قتادة: هل كان يبدأ بالفاتحة أو غيرها ؟ قال: ويدل عليه قول قتادة في «صحيح مسلم»: (نحن سألناه). انتهى. فليس بجيد ؛ لأن أحمد روى في مسنده بإسناد «الصحيحين»: أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة، والذي في «مسلم» ، إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي، عن شعبة، ولم يبين مسلم صورة المسألة،

وقد بينها أبو يعلى، والسراج، وعبدالله بن أحمد، في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود: أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر: عن طريق أبي جابر، عن شعبة، عن قتادة، قال: سألتُ أنسًا: أيقرأ الرجل في الصلاة ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ؟ فقال: صليت وراء رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ .

فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وقتادة، وغايته أن أنسًا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة، فلعله تذكره لما سأله قتادة؛ بدليل قوله في رواية أبي سلمة: «ما سألني عنه أحد قبلك» ، أو قاله لهما معًا فحفظه قتادة دون أبي سلمة؛ فإن قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع، وإذا انتهى البحث إلى أن مُحصل حديث أنس: نفي الجهر بالبسملة، على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه، فمتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قُدِّمت على نفيه، لمجرد تقديم رواية المُثبت على النافي؛ لأن أنسًا يبعُد جدًّا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين، ثم يصحب أبا بكر، وعمر، وعثمان، خمسًا وعشرين سنةً، فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاةٍ واحدةٍ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم، كأنه لبعد عهده به، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرًا، ولم يستحضر الجهر بالبسملة، فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر...

وترجم له ابن خزيمة وغيره (إباحة الإسرار بالبسملة في الجهرية)، وفيه نظر؛ لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح، وحديث أبي هريرة الذي بعده(١) يرد عليه، وكأن هذا هو السر في إيراده، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح» انتهى كلام الحافظ في «الفتح».

---

(١) ولفظه: كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاتة - قال أحسبه قال: هنية، فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله، إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي ... الحديث. أخرجه البخاري (١: ١٤٩، برقم ٧٤٤).

[١٤]

وأما حديث أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرْمي

فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» الإحسان (٥: ١٠٥، برقم ١٨٠٢): أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون، قال: حدثنا هارون بن عبدالله الحمال، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: وكان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، رضوان الله عليهما، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

هذا الوجه معلول، خفي على أبي حاتم، أعله الإمام أحمد، وابن المديني، فسئل عنه الإمام أحمد، فقال: هو وهم. حدثني يحيى بن آدم، فقال: عن أبي نعامة قيس بن عباية، عن أنس رضي الله عنه، بدل أبي قلابة. قال: وكذا هو في «كتاب الأشجعي» عن سفيان. قال: وكذلك بلغني عن العدني، عن سفيان.

وقال علي بن المديني في «العلل»: إن يحيى بن آدم حدثه به على الوهم(١).

قلت: وسيأتي الصحيح في طريق أبي نعامة.

وله وجه آخر، لكنه معلول - أيضًا -: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧: ٣١٦): من طريق إبراهيم بن بشار، عن سفيان، عن أيوب، عنه به، (فذكره). وإسناده ضعيف، وحديثه منكر.

قال أبو نعيم: «تفرد به إبراهيم بن بشار، عن [سفيان، عن أيوب]، عن أبي قلابة. ورواه عامة أصحابه من حديث أيوب، عن قتادة، عن أنس».

قلت: راويه هذا فيه كلام لا يحتمل منه مثل هذا؛ وهو إبراهيم بن بَشَّار الرمادي صاحب ابن عيينة. ليس بالمتقن، له مناكير، وضعفه البعض في حديثه عن سفيان، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: حافظ له أوهام(٢).

---

(١) انظر «النكت لابن حجر» (٢: ٧٥١).

(٢) «الكامل» (١: ٤٣٠) طبعة دار الكتب العلمية، «تهذيب الكمال» (٢: ٥٦)، «الكاشف» ، رقم (١٢٢)، «الميزان» (١: ٢٣)، إكمال مغلطاي» (١: ١٨٧)، «تهذيب التهذيب» (١: ١٠٨)، «التقريب» ، رقم (١٥٥).

[١٥]

وأما حديث مالك بن دينار

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧: ١٨٠، برقم ٤١٥٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢: ٣٨٠)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢: ٥٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣: ٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥: ١٨٣، برقم ٥٠١٨)، وتمام في «فوائده» (٢: ٢٦٢ برقم ١٦٩١)، والخطيب في «تاريخه» (١٠: ١٠٦)، و«الموضح» (١: ٣١٦) كلهم: من طرق عن أبي إسماعيل خازم بن الحسين، عنه به، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي، فكانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. وزاد في بعض طرقه: [وكانوا يقرؤونها ﴿ملِكِ يوم الدين﴾].

وإسناده ضعيف؛ مداره على أبي إسحاق خازم بن الحسين، وهو ضعيف، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: روى مناكير. وقال ابن عدي: وعامة حديثه عن من يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه، وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف يكتب حديثه[١].

[١٦]

وأما حديث محمد بن سيرين

فأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣)، وابن فيل البالسي في «جزء له» «رواية أبي الحسن بن بندار قاضي أدنة» ، مجموع (١٥٥٩، ق ٢٤): من طريق هشام بن حسان، عنه به، (فذكره). قرن ابن فيل في جزئه رواية محمد بن سيرين بالحسن البصري.

(١) «تهذيب» الكمال (٨: ٢٤)، «الميزان» (١: ٦٢٦)، التهذيب (٣: ٧٩)، التقريب، رقم (١٦١٤).

وهشام بن حسان من أثبت الناس في ابن سيرين؛ كان حماد بن سلمة لا يختار عليه أحدًا في حديث ابن سيرين. قال الذهبي: لا ريب أنه ثبت في محمد بن سيرين[(١)].

[١٧]

وأما حديث محمد بن نوح

فأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١: ٢٠٣): من طريق يزيد بن أبي حبيب، عنه به، (فذكره)، إلا أنه لم يذكر عثمان بن عفان.

وهو ضعيف من هذا الوجه؛ محمد هذا غير معروف بالرواية عن أنس؛ ترجم البخاري وابن حبان في «الثقات» لمحمد بن نوح، وجعله ابن حبان في طبقة أتباع التابعين؛ فإن يكن هو فحديثه منقطع[(٢)].

[١٨]

وأما حديث منصور بن زاذان

فأخرجه النسائي في «الصغرى» (٢: ١٣٥، برقم ٩٠٦)، و«الكبرى» (١: ٣١٥، برقم ٩٧٨): من طريق أبي حمزة السُّكَّرِي، عنه به، (فذكره)، باختلاف.

ومنصور عن أنس مرسل فيما قيل[(٣)].

[١٩]

وأما حديث أبي نعامة قيس بن عَبَايَة الحنفي

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» في (٧: ٢١١، برقم ٤٢٠٥): من طريق أبي داود عمر بن سعد الحفري.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠: ١٨١)، «الكاشف»، رقم (٥٩٥٩)، «الميزان» (٤: ٢٩٥)، إكمال مغلطاي (١٢: ١٣٨)، «التقريب»، رقم (٧٢٨٩).

(٢) انظر «التاريخ الكبير» (١: ٢٤٩)، و«الثقات» (٧: ٤٢٩).

(٣) «تحفة التحصيل» (ص٣١٧)، «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٠٦).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى (٢: ٥٢): من طريق عبدالله بن الوليد.

(كلاهما) أبو داود الحفري، وعبدالله بن الوليد: عن سفيان، عن خالد الحذاء، عنه به بلفظ: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾». اللفظ لأبي يعلى.

قال البيهقي: ورواه الحسين بن حفص عن سفيان وقال: (لا يجهرون) ولم يقل: (لا يقرؤون)، وأبو نعامة قيس بن عباية لم يحتج به الشيخان، والله أعلم. اهـ.

قلت: فهذه علة؛ لأنها تحيل المعنى.

أما قيس بن عباية هذا، فهو ثقة، قاله ابن معين، وقال بن عبد البر هو ثقة عند جميعهم وقال الخطيب: لا أعلم أحدا رماه بكذب ولا ببدعة. وقال الذهبي: صدوق تكلم فيه بلا حجة[(١)].

قلت: وليس من لازم الثقة ألا يهم. والله أعلم.

وفيه خلاف من وجه آخر: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢: ٥٢): من طريق عثمان بن غياث، ثنا أبو نعامة الحنفي، عن ابن عبدالله بن مغفل، عن أبيه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فما سمعت أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال البيهقي: وكذلك رواه الجُريري، عن أبي نعامه قيس بن عباية الحنفي، وزاد في متنه: [عثمان] رضي الله عنهم، إلا أنه قال: «فلم أسمع أحدًا منهم جهر بها» ، وخالفهما خالد الحذاء: فرواه عن أبي نعامة، عن أنس بن مالك.

فالحديث من هذه الطريق ضعيف، وسيأتي إعلاله عن الإمام أحمد، كما نقله ابن حجر في المبحث الثاني، عند كلامه على رواية أبي قلابة وأبي نعامة.

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤: ٧٠)، «الكاشف» ، رقم (٤٦٠٩)، «الميزان» (٣: ٣٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٨: ٤٠١)، «التقريب» ، رقم (٥٥٨٣).

وبهذا تمت طرق الحديث عن أنس، وقد رأى ابن عبدالبر[١] في هذا الاختلاف علة توجب رده؛ فحكم عليه بالاضطراب، بخلاف من جمع كالشافعي، وغيره.

وهذا الحديث مثل به ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»[٢]على ما وقعت العلة فيه في المتن دون الإسناد، فقال: ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. فعلَّل قوم رواية اللفظ المذكور؛ لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في «الصحيح» ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: (كانوا يستفتحون بالحمد) أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور، منها: أنه ثبت عن أنس: أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية؟ فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ. والله أعلم. اهـ.

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح»[٣]: «وقد أعله جماعة من الحفاظ: الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبدالبر رحمهم الله، ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلوه به:

فأما كلام الشافعي رحمه الله، فقد ذكره البيهقي في كتاب «معرفة السنن والآثار»[٤] وإنه قاله في «سنن حرملة»جوابًا لسؤالٍ أورده. وصورة السؤال: فإن قال قائلٌ: قد روى مالك، عن حميد، عن أنس، قال: صليت وراء أبي بكر، وعمر،

(١) «الاستذكار» (١: ٤٣٦) وسيأتي قريبًا.

(٢) «المعرفة» (ص٩٢).

(٣) «التقييد» (ص٩٨ - ٩٩).

(٤) «المعرفة» (١: ٥٢٢).

وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال الشافعي: قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية، متفقين مخالفين له قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب، عن قتادة، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وحكى الترمذي في «جامعه»[(١)] عن الشافعي، قال: إنما معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

معناه: أنهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه: أنهم كانوا لا يقرؤون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. انتهى.

وما أوله به الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني[(٢)]: «فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يُجهر به». قال الدارقطني: هذا صحيح. وقال - أيضًا - أن المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس: أنهم كانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ليس فيه تعرض لنفي البسملة.

وكذا قال البيهقي[(٣)]: إن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك، قال: وهكذا رواه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وثابت البناني، عن أنس. انتهى.

وأما تضعيف أبو عمر ابن عبدالبر له بالاضطراب، فإنه قال في كتاب

(١) «سنن الترمذي» (٢: ١٦).

(٢) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ٩).

(٣) «معرفة السنن» (١: ٥٢٣).

«الاستذكار»[(١)]: اختلف عليهم في لفظه اختلافًا كثيرًا مضطربًا متدافعًا: منهم من يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر. ومنهم: من يذكر عثمان، ومنهم: من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. ومنهم: من قال: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقال كثير منهم: وكانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾. قال بعضهم: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وقال بعضهم: كانوا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ والذين لا يقرؤونها.

وقال ابن عبدالبر -أيضًا- في كتاب «الأنصاف في البسملة»[(٢)] بعد أن رواه من رواية: أيوب، وشعبة، وهشام الدستوائي، وشيبان بن عبدالرحمن، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة، فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ من أول فاتحة الكتاب. انتهى.

فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث، فكيف يقول ابن الجوزى: إن الأئمة اتفقوا على صحته؟! أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذى نقله ؟!. انتهى كلام العراقي.

---

(١) «الاستذكار» (١: ٤٣٦).

(٢) «الأنصاف» (ص٢١، برقم ١٧).

المبحث الثاني

النظر في علل حديث أنس في نفي البسملة

تكلم على علل هذا الحديث من الحفاظ: الدارقطني، والخطيب، وابن عبدالبر، والبيهقي، ابن الجوزي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم، وقد ذكرنا بعض أقوالهم فيما سبق، وسأورد هنا ما يتعلق بالنفي، وما عليه من اعتراضات وأجوبة، فقد جاء نفي البسملة في حديث أنس من ثلاثة طرق، كما ذكر العراقي، وهى: رواية حميد الطويل، وقتادة بن دِعامة، وإسحاق بن عبدالله بن أبى طلحة.

وقد استدرك عليه ابن حجر: رويات ثابت البناني، والحسن بن أبي الحسن البصري، ومنصور بن زاذان، وأبي نعامة قيس بن عباية، وأبي قلابة: عبدالله بن زيد الجرمي، وثمامة بن عبدالله بن أنس.

فأما رواية حميد الطويل: فقد تقدم أن مالكًا رواها في «الموطأ» عنه، وأن الشافعى رحمه الله تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه في ذلك.

وأيضًا فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب «الإنصاف»[1] ما يقتضى انقطاعه بين حميد، وأنس، فقال: ويقولون: إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة، عن أنس.

وأما رواية قتادة بن دِعامة: فقد ورد التصريح بذكر قتادة في رواية ابن أبى عدى، عن حميد، عن قتادة، عن أنس، فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة.

وأما رواية مسلم في «صحيحه»[2]: فعن الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى، عن قتادة: أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: صليت خلف النبى ﷺ،

(١) «الإنصاف» برقم (١٠).

(٢) «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩).

وأبي بكر، وعمر، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة، ولا في آخرها.

وقد أفاض الحافظ العراقي في مناقشة روايتي قتادة، وإسحاق في «التقييد والإيضاح»، واستحسن ذلك تلميذه النجيب الحافظ ابن حجر.

وهذا خلاصة كلامه: «قد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة، وإنما كتب إليه به والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف، وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منهم: أيوب، وأبو عوانة، وغيرهما، لم يتعرضوا لنفي البسملة.

وأيضًا ففي طريق مسلم: الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي، فإنه يدلس تدليس التسوية، أي يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه، نعم لمسلم من رواية شعبة، عن قتادة، عن أنس: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحق بن عبدالله بن أبي طلحة: فهي عند مسلم - أيضًا- ولم يسبق لفظها، وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس، فقال: حدثنا محمد بن مهران، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، أخبرني إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: أنه سمع أنس بن مالك، «يذكر ذلك».

فاقتضى أيراد مسلم لهذه الرواية= أن لفظها مثل الرواية التي قبلها، وليس كذلك، فقد رواها ابن عبدالبر في كتاب «الإنصاف»[١]: من رواية محمد بن كثير، قال: حدثنا الأوزاعي، (فذكرها)، بلفظ: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ليس فيها تعرض لنفي البسملة، موافقًا لرواية الأكثرين، وهذا موافق لما قدمنا نقله

(١) «الإنصاف» برقم (٢٢).

عن البيهقى: من أن رواية إسحاق بن عبدالله، عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة: «أنه ليس فيها تعرض لنفي البسملة» ، فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقى على مخالفة رواية إسحاق للرواية التى فيها نفي البسملة.

وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله، هنا ليس بجيد؛ لأنه أحال بحديث على آخر، وهو مخالف له بلفظ حيث ذكر رواية قتادة عن أنس: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، في أول قراءة ولا في آخرها.

فلم يقل مسلم: «نحو ذلك» ولا غيره، فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتي قبلها - أعني التي أحال عليها - فترجح رواية بن عبد البر عليها؛ لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى معنعنًا، ورواية ابن عبد البر: من طريق محمد بن كثير، حدثنا الأوزاعى، وصرح بلفظ الرواية فهى أولى بالصحة ممن ابهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعنه والله أعلم.

قوله: وأنضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا، عن رسول الله ﷺ.(١) انتهى.

وممن لم يقبل الحجة بهذا الحديث ابن عبدالبر، وابن الجوزي، فقال ابن عبد البر في «الإنصاف»(٢): الذي عندي أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه.

وقال ابن الجوزى في «التحقيق»(٣) على هذا الحديث بأنه ليس في «الصحاح» فلا يعارض ما في «الصحاح» اهـ.

---

(١) انظر «التقييد والإيضاح» (ص١٢٢،١٢١) بتصرف.

(٢) «الإنصاف» برقم (٢٩).

(٣) «التحقيق» (١: ٣٥٤).

والجواب عن الأول: ما أجاب به أبو شامة في تصنيفه في «البسملة»: بأنهما مسألتان: فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة، وفي «صحيح مسلم»[(١)]: أن قتادة قال نحن سألناه عنه، قال أبو شامة: وسؤال أبى مسلمة لأنس، وهو هذا السؤال الأخير عن البسملة وتركها. انتهى.

ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر: من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حالة نسيانه، لقلنا: قد حفظ عنه قتادة، وصفه لقراءة رسول الله ﷺ البسملة، كما رواه البخارى في «صحيحه»: من طريقين: عن قتادة، عن أنس، قال: سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ، قال: كانت مدًا، ثم قرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يمد بسم الله، ويمد الرحمن، يمد الرحيم.

وهذا إسناد لا شك في صحته.

وقال الدارقطنى[(٢)]: هذا حديث صحيح، وكلهم ثقات، وقال الحازمى: هذا حديث صحيحٌ، لا يعرف له علة، وفيه دلالة على الجهر مطلقًا، وإن لم يقيد بحالة الصلاة، فيتناول الصلاة وغير الصلاة.

قال أبو شامة: وتقرير هذا أن يقال: لو كانت قراءة رسول الله ﷺ، تختلف في الصلاة وخارج الصلاة، لقال أنس: لمن سأله عن أي قراءتيه، لسأل عن التي في الصلاة، أم التي خارج الصلاة، فلما أجاب مطلقًا؛ علم أن الحال لم يختلف في ذلك، وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن؛ دل على أن النبي ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته، ولولا ذلك كان أنس أجاب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أو غيرها من الآيات، قال: وهذا واضح.

قال: ولنا أن نقول الظاهر أن السؤال لم يكن إلا عن قراءته في الصلاة؛ فإن

(١) «الصحيح» (١: ٢٩٩، برقم ٣٩٩).
(٢) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ١٠).

الراوي قتادة، وهو راوي حديث أنس ذاك، وقال فيه: نحن سألناه عنه. انتهى.

ولم تختلف على قتادة في حديث البخاري، هذا بخلاف حديث مسلم، فاختُلف فيه عليه، كما بيناه، وما لم يُختلف فيه أولى عند الترجيح بحصول الضبط فيه، والله أعلم.

والجواب عن الثانى، وهو قول ابن الجوزى: ليس في «الصحاح»: أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من «الصحيحين» فهو كما ذكر ليس في واحد منهما، ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من «الصحيحين» أن لا يكون صحيحًا؛ لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما، وإن أراد ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة فليس بجيد فقد أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»[١]: من رواية أبى مسلمة سعيد بن يزيد، قال: سألت أنس بن مالك: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، أو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألنى عنه أحد قبلك!

وقال الدارقطنى[٢]: هذا إسناد صحيح، قال البيهقى في «المعرفة»[٣]: في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعي. انتهى.

وإن أراد ابن الجوزى بقوله إنه ليس في «الصحاح» أي ليس في أحد الصحيحين، فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد «الصحيحين» ، وإن كان أيضًا صحيحًا في نفسه؛ لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما فيقدم ما في «الصحيحين» .

والجواب عن هذا: - إن كان أراده - من وجهين:

أحدهما: أن هذا إذا اتضحت المعارضة ولم يمكن الجمع، فأما مع إمكان

---

(١) ليس في المطبوع.

(٢)) «السنن» (١: ٣١٦، برقم ١٠).

(٣) «المعرفة» (١: ٥٢٢).

الجمع، فلا يهمل واحد من الحديثين الصحيحين، وقد تقدم حمل من حمله من الحفاظ على أن المراد بحديث «الصحيحين» ، الابتداء بالفاتحة لا نفي البسملة، وبه يصح الجمع.

والوجه الثانى: إنه إنما يرجح بما في أحد «الصحيحين» على ما في غيرهما من الصحيح، حيث كان ذلك الصحيح مما لم يضعفه الأئمة، فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره؛ لخطأٍ وقع من بعض. والله أعلم». اهـ. كلام العراقي بتصرف يسير.

قلت: قد استحسن ابن حجر مناقشة شيخه لعلل هذا الحديث، واعترض عليه في بعض ما قرره في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح»(١)، فقال: وقد تكلم شيخنا على هذا الموضع بما لا مزيد في الحُسن عليه، إلا أن فيه مواضع تحتاج إلى التنبيه عليها... . إلخ ما ذكر.

وسأورد من هذه التنبيهات ما له علاقة بالتعليل، وأحرر ما فيها من إشكالات، أو مزيد بيان، وَفق دراستي لهذا الحديث:

التنبيه الأول:

قوله (يعني العراقي): «إن ترك قراءة البسملة في حديث أنس رضي الله عنه، ورد من ثلاث طرق وهي: رواية حميد، ورواية قتادة، ورواية إسحاق بن أبي طلحة» .

قال ابن حجر: «قد يتوهم منه أن باقي الروايات عن أنس رضي الله عنه ليس فيها تعرض لتركها، وليس كذلك، بل قد جاء ترك الجهر بها – أيضًا –: من رواية ثابت البناني، والحسن بن أبي الحسن البصري، ومنصور بن زاذان، وأبي نعامة قيس بن عباية، وأبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، وثمامة بن عبدالله بن أنس، رحمة الله عليهم.

---

(١) «المقدمة» (٢: ٧٤٩).

أما حديث ثابت: فرواه أحمد بن حنبل، وابن خزيمة في «صحيحه»، والطحاوي: من طريق الأعمش، عن شعبة، عنه بلفظ: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. اهـ.

قلت: لا نُسلم لابن حجر الاحتجاج بهذه الرواية؛ لما قدمنا من أنها معلولة، فالصواب فيه: أنه من رواية شعبة، عن قتادة، وقد أعل هذا الوجه الترمذي ،كما في طريق ثابت.

قال ابن حجر: «وأما حديث الحسن البصري: فرواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والطبراني، والطحاوي، بلفظ: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، رضي الله عنهما، كانوا يُسرُّون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وأخرجه الطبراني، والخطيب: من وجه آخر، عن الحسن بلفظ: «نفي الجهر»

وأما حديث منصور بن زاذان: فرواه النسائي بلفظ: صلى بنا النبي ﷺ، فلم يسمعنا قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. بوب عليها النسائي «باب ترك الجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

وأما حديث أبي قلابة وأبي نعامة: فروى ابن حبان في «صحيحه»: من طريق هارون بن عبدالله الحمال، عن يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وذكر الخلال في «العلل»: أن مهنا بن يحيى سأل أحمد عنه، فقال: هو وهمٌ؛ حدثني يحيى بن آدم – يعني بهذا الإسناد –، فقال: عن أبي نعامة قيس بن عباية، عن أنس رضي الله عنه، بدل أبي قلابة.

قال: وكذا هو في «كتاب الأشجعي»، عن سفيان.

قال: وكذلك بلغني عن العدني، عن سفيان.

قلت: ورواية العدني أخرجها البيهقي من طريقه.

وكذا قال علي بن المديني في «العلل»: إن يحيى بن آدم حدثه به على الوهم، ولم يخرجه أحمد في «مسنده» من هذا الوجه.

وهو في «معجم الطبراني»: من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان على الصواب.

وكذا أخرجه البيهقي: من طريق الحسين بن حفص، عن سفيان «بنفي الجهر» .

وقال: أبو نعامة، وثقه يحيى بن معين، ولم يخرج له الشيخان.

ثم فيه اختلاف آخر على أبي نعامة: رواه عثمان بن غياث، وسعيد بن أياس، عن أبي عبدالله بن مغفل، عن أبي.

ولا يمتنع أن يكون لأبي نعامة فيه شيخان» اهـ.

قلت: ما ذكره ابن حجر - من تخريج البيهقي لرواية الحسين بن حفص - ليس مخرجًا لديه بإسناده، وإنما أشار له إشارة، وقد تقدم قوله في رواية أبي قلابة: «وأما حديث ثمامة فرواه الخطيب في كتاب «الجهر بالبسملة» نحو حديث ثابت، فهذه الروايات متضافرة على عدم الجهر بالبسملة.

التنبيه الثاني:

قوله (يعني العراقي): «إن ابن عبد البر قال: إن حديث أنس رضي الله عنه مضطرب المتن».

قال الحافظ: وتقريره لذلك ليس بجيد؛ لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه، ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها، كما سيأتي.

أما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها، فلا يستلزم اضطرابًا، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن.

فقوله: «ومنهم من يذكر عثمان رضي الله عنه ومنهم من لا يذكر» ليس بقادح.

وقوله: «وقال بعضهم: كانوا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وقال بعضهم: (كانوا يجهرون)، لم تثبت واحدة من هاتين الروايتين. وقد استوعب الخطيب طرق حديث أنس رضي الله عنه، وأورد هذين اللفظين من أوجه واهية أو منقطعة، وقد بين شيخنا بعض ذلك فيما أملاه على «مستدرك الحاكم» ، فلم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنه متخالفة، إلا ثلاثة ألفاظ وهي:

١- نفي الجهر بها.

٢- أو نفي قراءتها.

٣- أو الاقتصار على الافتتاح بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

والجمع بين هذه الألفاظ ممكن، بالحمل على عدم الجهر، كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - بعد قليل.

التنبيه الثالث:

قوله (يعني العراقي): «إن رواية الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، التي أخرجها مسلم معلولة؛ لأن الوليد يدلس تدليس التسوية»

أقول: لا يتجه تعليله بتدليس الوليد؛ لأنه صرح بسماعه من الأوزاعي، وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة، وإنما كتب إليه، وقتادة سمعه من أنس رضي الله عنه، كما رويناه في «كتاب القراءة خلف الإمام» للبخاري قال: ثنا محمد بن يوسف، هو الفريابي، ثنا الأوزاعي، قال: كتب إلى قتادة، قال: حدثني أنس رضي الله عنه.

وكذا رويناه في «السنن الكبير» للبيهقي من طريق العباس بن الوليد بن مزيد، حدثني أبي، حدثنا الأوزاعي، مثله سواء، وكذا رويناه: من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، قال: كتبت إلى قتادة أسأله عن الجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فكتب إلي يذكر، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه: أنه صلى خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، في أول القراءة، ولا في آخراها.

فهذه متابعة للوليد بن مسلم، عن الأوزاعي.

وكذا رويناها في «فوائد إسماعيل بن قيراط العذري» ، قال: ثنا سليمان بن عبدالرحمن، ثنا الهقل، (فذكره)، نقلته من خط الحافظ السلفي. وكذلك رواه أبو عوانة في «صحيحه»: من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، فذكر المتن مثله سواء، ولم يذكر القصة التي في السند، وتابعه أبو المغيرة، عن الأوزاعي. قال أحمد في «مسنده»: ثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي، قال: كتب إلى قتادة، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول القراءة، ولا في آخراها.

وهذه متابعة قوية للوليد بن مسلم.

وأبو المغيرة من ثقات الحمصيين، أخرج عنه البخاري في «صحيحه» محتجًا به، فبان أن تعليله بتدليس الوليد لا وجه له، لكن لو أعله الشيخ بأنَّ قول الأوزاعي: إن قتادة كتب إليه مجاز؛ لأن قتادة كان أكمه لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة عنه غيره، وحينئذ فذلك الغير مجهول الحال عندنا، حتى ولو كان قتادة يثق به، فلا يكفي ذلك في ثبوت عدالته، إلا عند من يقبل التزكية على الإيهام.

وهو مرجوح عند الشيخ؛ لاحتمال أن يكون مضعفًا عند غيره بقادح.

فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها، عن شخص مجهول، كتب إليه بإذن قتادة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه.

فهذه العلة أشد من تدليس الوليد، الذي حصل الأمن منه بتصريحه بالسماع، وبمتابعة من تابعه من أصحاب الأوزاعي.

التنبيه الرابع:

قوله (يعني العراقي): «إن رواية ابن عبد البر: من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي بلفظ الافتتاح، أرجح من رواية الوليد، عنه، في طريق إسحاق ابن أبي طلحة، التي أحال بها على رواية قتادة؛ لأنه لم يصرح عند مسلم بسماعه له، من الأوزاعي».

أقول: «الوليد بن مسلم أحفظ من محمد بن كثير بكثير، ومع ذلك، فقد صرح بسماعه له فيما أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه»: من طريق دحيم وهشام بن عمار، عنه، قال: حدثني الأوزاعي، وكذا أخرجه الدارقطني: من طريق هشام، ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي.

وأما تردد الشيخ في لفظ إسحاق، هل هو مثل حديث قتادة، بلفظه أو بمعناه؟ فقد بينه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام»: فرواه عن محمد بن مهران شيخ مسلم فيه، ولفظه مثل رواية قتادة سواء، إلا أنه لم يقل الزيادة التي زادها الوليد.

وكذلك بينه أبو عوانة في «صحيحه» بيانًا شافيًا؛ فإنه رواه كما قدمناه من طريق بشر بن بكر، عن الأزاعي قال: كتب إلى قتادة، (فذكره) بتمامه.

ثم أخرجه من طريق دحيم، عن الوليد، وعن يوسف بن سعيد عن محمد بن كثير (كلاهما): عن الأوزاعي، عن إسحاق، عن أنس رضي الله عنه، قال: مثله. إلى قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. يعني ولم يذكر اللفظ الزائد في حديثه، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وهو قوله: «لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة، ولا في آخرها».

ورواه ابن حبان في «صحيحه»: من طريق محمد بن عبدالرحمن بن سهل، ولفظه: يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فيما يجهر به.

ومسلم لما ساق حديث الأوزاعي، عن كتاب قتادة، وعطف عليه حديث الأوزاعي، عن إسحاق، قال: «فذكر ذلك» ، لم يزد فقوله: «فذكر ذلك» ، محتمل أن يكون يريد ذكره باللفظ، أو بالمعنى.

وقد تبين بما حررناه أنه إنما رواه بالمعنى؛ لأن في إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى. والله أعلم.

تنبيه: قد قدمنا أن رواية محمد بن كثير، رواها أبو عوانة في «صحيحه» ، وكذلك أخرجها أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ، وأبو بكر الجوزقي في «المتفق» ، فعزوها إلى رواية أحدهم أولى من عزوها إلى ابن عبد البر؛ لتأخر زمانه. والله الموفق.

التنبيه الخامس:

قوله (يعني العراقي) لما ذكر حميدًا: «وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما، فيما رواه ابن أبي عدي، عن حميد، عن قتادة، عن أنس رضي الله تعالى عنه، قال: فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة»

قلت: هذا يوهم أن حميدًا لم يسمعه من أنس رضي الله تعالى عنه، أصلًا وإنما دلسه عنه، وليس كذلك، فإن حميدًا كان قد سمعه من أنس رضي الله تعالى عنه، لكن موقوفًا، بلفظ: فكلهم كان لا يقرأ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وهذا في رواية مالك كما هو في «الموطآت» ، وقد رفعه بعضهم عنه، وهو وهم؛ كما بينه الدارقطني في «غرائب مالك» ، وابن عبد البر في «التمهيد» ، وهكذا رواه عن حميد حُفاظ أصحابه، كـ: عبدالوهاب الثقفي، ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية

الفزاري، وغير واحد، موقوفًا، إلا أنه عندهم بلفظ: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

ورواه المزني: عن الشافعي، عن ابن عيينة، عن حمدي سمعت أنسًا رضي الله تعالى عنه، به.

وشذَّ بعض أصحاب حميد، فرفع هذا اللفظ عنه - أيضًا- وقد بين يحيى بن معين الصواب في ذلك بيانًا شافيًا، فقال أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه»: ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، ثنا يحيى بن معين، عن ابن أبي عدي، عن حميد، عن قادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: إن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

قال ابن معين: قال ابن أبي عدي، وكان حميد إذا قال: عن قتادة عن أنس رضي الله عنه، رفعه. وإذا قال: عن أنس، لم يرفعه.

تنبيه: لم يعز الشيخ رواية ابن أبي عدي: وقد عزوناها.

وأخرجها أيضًا ابن حبان في «صحيحه»: من طريق محمد بن هشام السدوسي، ثنا ابن أبي عدي، عن سعيد وحميد، جميعًا: عن قتادة.

وأخرجها السراج: عن عمرو بن علي، عن ابن أبي عدي، عن حميد وحده، دون القصة التي ذكرها ابن معين، فلم يذكرها عمرو، ولا محمد بن هشام.

قلت: سبق في ذكر رواية ابن أبي عدي، عن حميد، التنبيه على وهم ابن حجر في جعل هذا من قول ابن عدي، فهو من قول ابن معين.

التنبيه السادس:

قوله (يعني العراقي): «والجواب ما أجاب به أبو شامة مسألتان» فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة. وفي «صحيح مسلم»: أن قتادة، قال: «نحن سألناه عنه».

قلت: وفيه نظر؛ لأنه يوهم أن الحمل المذكور في «صحيح مسلم» ، وليس كذلك، فإن مسلمًا قال في «صحيحه»: ثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد بن عفر، ثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ثنا محمد بن المثنى، ثنا أبو داود هم الطيالسي، ثنا شعبة، وزاد: قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس رضي الله عنه؟ قال: نعم. نحن سألناه. فهذا اللفظ في أنَّ السؤال كان عن عدم سماع القراءة، لا عن سماع الاستفتاح بأي سورة.

وقد روى الخطيب في «الجهر والبسملة» هذا الحديث من طريق أخرى: عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، ولفظه: إن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، عثمان رضي الله عنهم، كانوا لا يستفتحون القراءة بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. قال شعبة: قلت لقتادة: أسمعته من أنس ؟. قال: نعم نحن سألناه عنه.

وقال أبو يعلى في «مسنده»: ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا أبو داود، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر، وعمر، وخلف عثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس رضي الله عنه؟ قال: نعم ثم سألت أنسًا، رضي الله تعالى عنه.

وهكذا رواه عبدالله بن أحمد في «زيادات المسند»: من حديث أبي داود الطيالسي. وكذا أخرجه الإسماعيلي: عن عبدالله بن ناجية، عن محمد بن المثنى وبندار، عن أبي داود.

وكذا أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه»: من طريق«مسند أبي داود» ، وكذلك

رواه عمرو بن مرزوق، عن شعبة بلفظ: يستفتحون بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

وفيه: (نحن سألناه عن ذلك). أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، أيضًا.

فوضح بذلك أن سؤال قتادة، ليس مخالفًا لسؤال أبي سلمة؛ فطريق الجمع بينهما، أن يقال: إن سؤال أبي سلمة كان متقدمًا على سؤال قتادة؛ بدليل قوله في روايته: «لم يسألني عنه أحد قبلك»؛ فكأنه كان إذ ذاك غير ذاكر لذلك، فأجاب: بأنه لا يحفظه، ثم سأله قتادة عنه، فتذكر ذلك، وحدثه بما عنده فيه.

وأما احتجاج أبي شامة على أن سؤال قتادة له في الحديث الذي أخرجه البخاري: عن قراءة النبي ﷺ، وجواب أنس، رضي الله تعالى عنه: أنها كانت مدًا حيث أجاب بـ«البسملة»، دون غيرها من آيات القرآن؛ دل على أن النبي ﷺ كان يجهر بـ«البسملة» في قراءته. ففيه نظر؛ لأنه يحتمل أن يكون ذكر أنس للبسملة على سبيل المثال لقراءة النبي ﷺ، فلا ينتهض الدليل على ذلك.

التنبيه السابع:

قوله (يعني العراقي): «وما أوله به الشافعي رضي الله تعالى عنه، مصرح به في رواية الدارقطني».

لم يبين الشيخ رواية الدارقطني كيف هي ؟ وظاهر السياق يشعر بأنها من رواية قتادة، عن أنس رضي الله عنه، وليس كذلك؛ فإنها عنده من رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس، رضي الله تعالى عنه.

وقد رواها راويها بالمعنى، بلا شك، فإن رواية الوليد، كما بيناها من عند البخاري في «جزء القراءة» ومن عند غيره، بلفظ: كانوا يفتتحون بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾. فرواها بعض الرواة عنه، بلفظ: «بدأ بأم القرآن» بدل بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾، فلا تنتهض الحجة بذلك.

التنبيه الثامن:

قوله (يعني العراقي): «فعلل قوم رواية اللفظ المذكور (يعني نفي القراءة) لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ...﴾ إلى آخره.

يعني بذلك الدارقطني، فإنه السابق إلى ذلك، فقال: إن المحفوظ عن قتادة من رواية عامة أصحابه، عنه: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قال: وهو المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس رضي الله عنه، وتبعه الخطيب، والبيهقي.

وفي ذلك نظر؛ لأنه يستلزم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، مع إمكان الجمع بينهما، وكيف يحكم على رواية عدم الجهر بالشذوذ، وفي رواتها عن قتادة مثل شعبة ؟

قال أحمد في «مسنده»: ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، بلفظ: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة في «صحيحه»: من طريق غندر، عن شعبة.

ورواه ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما»: من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولفظه: إن النبي ﷺ لم يجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، رضي الله عنهم.

وقال ابن حبان في «صحيحه»: ثنا الصوفي وغيره، ثنا علي بن الجعد، ثنا شعبة وشيبان، عن قتادة: سمعت أنس بن مالك، يقول: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وعثمان رضي الله عنه، فلم أسمع أحدًا منهم يجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ورواهنَّ الدارقطني: عن البغوي، عن علي بن الجعد بهذا.

وبوب عليه ابن حبان في «صحيحه»: «باب الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر لم يسمعه قتادة من أنس رضي الله عنه» وكذا رواه جماعة من أصحاب قتادة، عنه. ورواه آخرون عنه، بلفظ: «الافتتاح» ورواه عن شعبة جماعة حفاظ أصحابه، هكذا. ورواه آخرون عنه، بلفظ: «الافتتاح».

فيظهر أن قتادة كان يرويه على الوجهين، وكذلك شعبة، ومن أدل دليل على ذلك أن يونس بن حبيب رواه في «مسند أبي داود الطيالسي»: عنه، عن شعبة، بلفظ: «الافتتاح» .

ورواه محمد بن المثنى، ويحيى بن أبي طالب، عنه بلفظ: «عدم الجهر فالله أعلم». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

***

المبحث الثالث

بيان ما للحديث من شواهد

في الباب عن: جبير بن مطعم، وعبدالله بن مغفل، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم:

[١]

فأما حديث جبير بن مطعم

فقال ابن حجر في «النكت» (٢، ٧٦٨، ٧٦٩) في شواهد حديث أنس: «ويعضد ذلك ... ما رواه الإسماعيلي في «مسند زيد بن أبي أنيسة» - بسنده الصحيح إليه -: عن عمرو بن مرة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: صلينا مع رسول الله ﷺ، صلاة يجهر فيها بالقراءة، فلما صفَّ الناس، كبر رسول الله ﷺ ثم قال: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه»، ثم قرأ بفاتحة الكتاب ولم يجهر بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وأصل الحديث في «السنن» ، وغيرها بغير هذا السياق».

[٢]

وأما حديث عبدالله بن مُغفَّل

فأخرجه محمد بن الحسن في «الآثار» (١: ١٥١ - ١٥٣، برقم ٨١)، وأحمد في «المسند» (٧: ٣٤٢، برقم ٢٠٥٨٢)، والنسائي في «الصغرى» (٢: ١٣٥، برقم ٩٠٨)، وفي «الكبرى» (١: ٣١٥، برقم ٣١٦)، وابن طاهر في «مسألة التسمية» (ص١٠، ١٦).

قال ابن حجر في «النكت» (٢: ٧٦٨): «ويشهد لحديث أنس رضي الله عنه، المذكور، حديث عبدالله بن مغفل رضي الله تعالى عنه، الذي حسنه الترمذي،

ولفظه: صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحدًا منهم يقولها.

ورواه النسائي بلفظ: كان عبدالله بن مُغفَّل رضي الله عنه، إذا سمع أحدًا يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يقول: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر رضي الله عنهما، فما سمعت أحدًا منهم، يقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. وهو حديث حسن؛ لأن رواته ثقات، ولم يصب من ضعفه؛ بأن ابن عبدالله بن مُغفَّل مجهول، لم يسم.

فقد ذكره البخاري في «تاريخه» فسماه: يزيد، ولم يذكر فيه هؤلاء ابن أبي حاتم جرحًا، فهو مستور اعتضد حديثه، وقد احتج أصحابنا وغيرهم، بما هو دون ذلك».

[٣]

وأما حديث أبي هريرة

فأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١: ٢٦٧)، ومن طريقه ابن طاهر في «مسألة التسمية» (ص٤٠ – ٤١).

قال ابن حجر في «النكت» (٢: ٧٦٩): «ومما يدل على ثبوت أصل البسملة، في أول القراءة في الصلاة، ما رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» وغيرهم: من رواية نُعيم المجْمِر، قال: صليت خلف أبي هريرة، فقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم قرأ بأم القرآن... فذكر الحديث، وفي آخره فلما سلم، قال: والذي نفسي بيده، إني لأشبهُكم صلاةً برسول الله ﷺ. وهو حديث صحيح؛ لا علة له.

ففي هذا رد على من نفاها البتة، وتأييد لتأويل الشافعي رضي الله تعالى عنه، لكنه غير صحيح في ثبوت الجهر؛ لاحتمال أن سماع نُعيم لها، من أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، حال مُخافتَتِه لقربه، فبهذه تتفق الروايات كلها».

[٤]

وأما حديث أم المؤمنين عائشة

فأخرجه أحمد في «المسند» (٩: ٢٧١، برقم ٢٤٠٨٥)، ومسلم في «الصحيح» (١: ٣٧٥)، وأبو داود في «سننه» (١: ٢٠٨، برقم ٧٨٣)، وأبو عوانة في «المسند الصحيح» (١: ٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢: ١١٣).

وبالجملة هذا حديث صحيح صريح في المسألة، وقد حكم عليه ابن عبد البر بالاضطراب، فقال في «الإنصاف»(١): «بعض رواته يقول فيه: عن أنس: صليت مع رسول الله ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، فلم أسمعهم يجهرون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وبعضهم يقول فيه: عن أنس: كان النبي ﷺ يُسر بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأبو بكر، وعمر.

ورواه عائذ بن شريح، عن أنس بن مالك، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يجهروا بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، من حديث أبي الأحوص سلام بن سليم، عن يوسف بن أسباط، عن عائذ بن شريح، فهذا ما بلغنا من حديث أنس بن مالك، من اختلاف ألفاظه، وكلها قد نزع بما شاء منها من احتج لمذهبه من الفقهاء، الذين ذكرنا مذاهبهم، في صدر هذا الكتاب، والتأويل سائغ فيها، ولا حُجَّة عندي في شيء منها؛ لأنه قال مرة: كانوا يفتتحون بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ومرة قال: كانوا لا يجهرون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومرة قال: كانوا لا يقرءونها، ومرة قال: لم أسمعهم يقرءون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقد قال مرة؛ إذ سئل عن ذلك: كبرتُ ونسيتُ» اهـ.

ورد عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ، كما سبق إيراد كلامه، في طريق قتادة، عن أنس.

---

(١) «الإنصاف» (١: ٣٢).

والحديث تكلم عليه الأئمة بتوسع في كتب التخاريج والشروح؛ أمثال: «تنقيح التحقيق»[(١)] لابن عبدالهادي، و«نصب الراية»[(٢)] للزيلعي، وغيرهما.

وإنما قصدت هنا التوسع في تخريجه، وتحرير الإشكالات في علل الحديث، فحسب، دون الخوض في المسألة من ناحية فقهيه؛ فقد أشبعت بحثًا في عدد من المصنفات، التي قدمنا ذكر بعضها في «الدراسات السابقة» ، فلتراجع .

وفي الخاتمة التالية نتيجة ما ظهر لي مختصرًا.

وبالله التوفيق.

(١) «التنقيح» (١: ٨١١)

(٢) «نصب الراية» (١: ٣٢٦-٣٣٤).

الخاتمة

تم بحمد الله جمع طرق حديث أنس، وظهر لي من الكلام عليه ما يلي:

أولًا – رواه عن أنس تسعة عشر راويًا، وَفق ما أداه بحثي عن طرقه حيث كنت جمعتها قبل أكثر من عشرين عامًا، ولم أنشط في مزيد تتبع.

ثانيًا – صح منها رواية إسحاق بن عبدالله، وثابت البُناني، والحسن البَصْرِيّ، وحميد الطويل، وقتادة بن دعامة، ومحمد بن سيرين.

ثالثًا – أعلت بعض الطرق، بعلل ظاهرة، كضعف الرواة، والانقطاع، ونحو ذلك: وهذا في رواية: أبان بن أبي عياش، وإبراهيم التيمي، وأيوب السختياني، وثمامة بن عبدالله، حماد بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وسفيان الثوري، وعائذ بن شريح، وأبي قلابة، ومالك بن دينار، ومحمد بن نوح، ومنصور بن زاذان، أبو نعامة.

رابعًا – أعلت بعض الطرق بعلل خفية قادحة، وهي:

(١) رواية أبي الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس. أخطأ فيه الأعمش إنما هو شعبة عن قتادة عن أنس.

(٢) رواية مالك بن أنس: اخْتُلِف عليه في لفظه؛ فرواه عنه (موقوفًا): ابن بكير، وابن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وغيرهم من رواة «الموطأ» .

ورواه عنه (مرفوعًا)، مع اختلاف في اللفظ: إسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل السُّدِّي، وأحمد بن عبدالرحمن، عن عمه ابن وهب، وحفص ابن عمر، وموسى بن طارق، والوليد بن مسلم.

لكن خالف مالك الجميع: الذين رفعوه، والذين وقفوه في اللفظ؛ لهذا أعل الشافعي رواية مالك، عن حميد، فقال: «خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم؛ سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد»، ثم رجح روايتهم، برواية أيوب، عن قتادة، عن أنس. نقله البيهقي، وقال – بعد

ذكره لرواية ابن بكير المتقدمة -: «كذا رواه مالك، وخالفه أصحاب حميد في لفظه».

ومن الأوجه المعلولة عن مالك:

(أ) رواية إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن حميد، عن أنس (فذكره).

بلفظ: صليت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي: فكلهم كانوا يجهرون بقراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. والحديث منكر من هذا الوجه؛ كأنه انقلب؟!

(ب) ورواية إسماعيل بن موسى السدي، عن مالك، عن حميد، عن أنس (فذكره)، بلفظين مختلفين:

أولهما: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا لا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وثانيهما: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وهو خلاف الثابت عن مالك، عن حميد.

(ج) رواية ابن وهب: رواه عبدالرحمن بن أبي حاتم وابن أبي داود، عن أحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب، عنه به، قال: إن رسول الله ﷺ، كان يجهر بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، في الفريضة. قال ابن عبد الهادي: «سقط منه (لا)، كما رواه الباغندي، وغيره» قال الزيلعي: «وهذا هو الصحيح، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط»

خامسًا - من العلل غير القادحة:

(١) عنعنة حميد، عن أنس، وهو موصوف بالتدليس، فقد رواه عنه كافة أصحابه بالعنعنة، ووقع تصريح حميد بسماعه، من أنس في رواية سفيان بن عيينة، وذُكر في رواية محمد بن أبي عدي سماع حميد له، من قتادة، عن أنس.

قال يحيى بن معين: «كان حميد إذا قال: عن قتادة، عن أنس رفعه، وإذا قال عن أنس لم يرفعه».

قلت: وهذا الخلاف ليس بقادح، فالكل منقول مسموع.

(٢) ما وقع من اختلاف على قتادة، في لفظ حديثه، إذ اشتهر عنه: إن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، كانوا يفتتحون القراءة بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

وهو المحفوظ عن قتادة وغيره، من أصحاب أنس.

ورواه محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به ولفظه: فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ورواه وكيع، وأسود بن عامر، عن شعبة: فلم يجهروا بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ورواه زيد بن حباب، عن شعبة: «فلم يكونوا يجهرون» وكذلك رواه عبيدالله بن موسى، وشعبة، وهمام، عن قتادة.

والذي ظهر لي أن اللفظين محفوظان، عن قتادة، جمع بين ذلك مسلم في روايته عن الأوزاعي، بلفظ: فكانوا يستفتحون بـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

والخلاصة:

أن الحديث صحيح، وأن المعنى المفهوم من رواياته المختلفة = أن النبي ﷺ، ومن تبعه من الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم: كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. لا أن المعنى أنهم لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كما ورد في بعض الروايات الضعيفة، وقد ورد التصريح في بعض الروايات بعدم الجهر، ومفهومه الإسرار بالبسملة.

وهذا ما عليه ظاهر الحديث في «الصحيحين»، والله أعلم.

المصادر والمراجع

١- ابن القطان، علي بن محمد، «**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**» تحقيق الحسين آيات سعيد. ط١، الرياض: دار طيبة، (١٩٩٧م).

٢- ابن الملقن، عمر بن علي، «**البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي القاسم الرافعي**» تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرين. ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، (٢٠٠٤م).

٣- ابن حجر، أحمد بن علي، «**تقريب التهذيب**» تحقيق محمد عوامة. ط١، سوريا: دار الرشيد، (١٩٨٦م).

٤- ابن حجر، أحمد بن علي، «**تهذيب التهذيب**» ط١، بيروت: دار الفكر، (١٩٨٤م).

٥- ابن حجر، أحمد بن علي، «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» تعليق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز للثلاثة المجلدات الأول. طبعة المكتبة السلفية، بيروت: مصورة دار الفكر.

٦- ابن حجر، أحمد بن علي، «**الإصابة في تمييز أسماء الصحابة**» تحقيق علي محمد البجاوي. ط١، بيروت: دار الجيل، (١٩٩٢م).

٧- ابن حجر، أحمد بن علي، «**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» تحقيق السيد عبداللَّه هاشم يماني. ط١، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، (١٩٦٤م).

٨- ابن حجر، أحمد بن علي، «**النكت على كتاب ابن الصلاح**» تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. ط١، المدينة المنورة: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية، (١٩٨٤م).

٩- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، «**مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ**» تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٧٥م).

١٠- ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد، «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**» تحقيق عامر حسن صبري. ط١، الإمارات، العين: مكتبة الحديثة، (١٩٨٩م)، وطبعة أضواء السلف بتحقيق سامي بن محمد جاد الله (١٤٢٨هـ).

١١- ابن عدي، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجراني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق - سهيل زكار ، ويحيى غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط٢ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، وطبعة بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ١٩٩٧م).

١٢- ابن عساكر، علي بن الحسن، «**تاريخ مدينة دمشق**» تحقيق عمر بن غرامة العمروي. ط١، بيروت: دار الفكر، (١٩٩٥م).

١٣- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، «**تفسير القرآن العظيم**» بيروت: دار الفكر - بيروت، (١٤٠١هـ).

١٤- ابن ماجة، محمد بن يزيد، «**سنن ابن ماجه**» تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار الحديث، مكة المكرمة: المكتبة التجارية.

١٥- ابن المظفر، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى أبو الحسين البزاز البغدادي (٣٧٩هـ)، «**غرائب حديث الإمام مالك بن أنس**» ، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري. دار السلف، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م).

١٦- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، «**الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم**» تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٩٦٦م).

١٧- الأصبهاني، أحمد بن عبداللَّه، «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**» ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٨٨م).

١٨- البخاري، محمد بن إسماعيل، «**التاريخ الكبير**» تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٣٦٠هـ).

١٩- البخاري، محمد بن إسماعيل، «**الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسُننه وأيامه**» ط. السلطانية، وطبعت عليه هذه الطبعة، دار إحياء التراث العربي، (١٣١٣هـ).

٢٠- البزار، أحمد بن عمرو، «**مسند البزار**» ، «**البحر الزخّار**» تحقيق محفوظ الرحمن زين اللَّه. ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، (١٩٨٨م).

٢١- البستي، محمد بن حبان، «**الثقات**» تحقيق محمد عبدالرشيد كامل، وغيره،. ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، (١٩٨٣م).

٢٢- البغوي، الحسين بن مسعود، «**شرح السنة**» تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. ط ٢، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٨٣م).

٢٣- البغوي، عبداللَّه بن محمد، «**حديث أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري** (٢٣٠هـ)، «**الجعديات**» تحقيق عامر أحمد حيدر. ط١، بيروت: مؤسسة نادر، ودار الكتب العلمية، (١٩٩٠م).

٢٤- البيهقي، أحمد بن الحسين، «**السنن الكبرى**» تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط١، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، (١٩٩٤م).

٢٥- البيهقي، أحمد بن الحسين، «معرفة السنن والآثار» ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م)، و تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، كراتشي- باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).

٢٦- البيهقي، أحمد بن الحسين، «**السنن الصغير**» ط١، الرياض: مكتبة الرشد، (٢٠٠١م).

٢٧- الترمذي، محمد بن عيسى، «**سنن الترمذي**» الجامع الـمُختصر من السنن عن رسول اللَّه ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» تحقيق أحمد محمد شاكر، وغيره. مكة المكرمة: المكتبة التجارية.

٢٨- الجرجاني، عبداللّه بن عدي، «**الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**» تحقيق سهيل زكَّار ويحيى مختار غزَّاوي. ط٢، بيروت: دار الفكر، (١٩٨٥م).

٢٩- الحاكم، محمد بن عبداللَّه، «**المستدرك على الصحيحين**» تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م).

٣٠- الخوارزمي، محمد بن محمود، «**جامع المسانيد**» مجموعة تضم خمسة عشر مسندًا من حديث أبي حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١- الدارقطني، على بن عمر، «**سنن الدارقطني**» تحقيق عبدالله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة.

٣٢- الدارقطني، علي بن عمر، «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط١، الرياض: دار طيبة، (١٩٨٥م - إلى ١٩٩٦م).

٣٣- الذهبي، محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء» تحقيق جماعة بأشراف شعيب الأرنؤوط. ط ٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٩٠م).

٣٤- الذهبي، محمد بن أحمد، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن. (١٤١٣ هـ،١٩٩٢ م).

٣٥- الذهبي، محمد بن أحمد، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» تحقيق علي البجاوي. بيروت: دار المعرفة.

٣٦- الرازي، تمام بن محمد، «**الفوائد**» تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، (١٩٩٢م).

٣٧- الزيلعي، عبداللَّه بن يوسف، «**نصب الراية لأحاديث الهداية**» بحواشي وتخريج العلامة عبدالعزيز الديوبندي الفنجاني، والعلامة محمد يوسف الكاملفوري، تقديم محمد زاهد الكوثري. دابهيل، الهند: المجلس العلمي، القاهرة: مصورة دار الحديث.

٣٨- السجستاني، سليمان بن الأشعث، «**سنن أبي داود**» تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الفكر.

٣٩- السرَّاج، محمد بن إسحاق، «**حديث السراج**» تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق حسين بن عكاشة بن رمضان. ط١، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (٢٠٠٤ م).

٤٠- **السِّلفي، أحمد بن محمد**، «مشيخة الشيخ ابن الحطَّاب الرَّازي (٥٢٥هـ) وثبت مسموعاته» تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني. ط١، الثقبة: دار الهجرة (١٩٩٤م).

٤١- الشريف، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، ذيل لسان الميزان «رواة ضعفاء أو تكلم فيهم، لم يذكروا في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم» ، ط١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (١٤١٨ هـ).

٤٢- الشيباني، أحمد بن حنبل، «**المُسند**» ط١، مصر: مؤسسة قرطبة.

٤٣- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، «**المصنف**» تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٩٨٣ م).

٤٤- الطبراني، سليمان بن أحمد، «**المعجم الأوسط**» تحقيق محمود الطحان. ط١، الرياض: مكتبة المعارف، (١٩٨٥م، و تـ. طارق بن عوض اللَّه، وعبدالمحسن بن إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الحرمين، (١٩٩٥م).

٤٥- الطبراني، سليمان بن أحمد، «**المعجم الكبير**» تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط١، الموصل: مكتبة الزهراء، (١٩٨٣م).

٤٦- الطبري، محمد بن جرير، «**تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**» تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.

٤٧- الطحاوي، أحمد بن محمد، «**شرح معاني الآثار**» تحقيق محمد زهري النجَّار. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٨٧م).

٤٨- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، «**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**» المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، (١٣٨٩هـ،١٩٦٩م)، وتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ. ط٢، بيروت: دار الحديث، (١٩٨٤م).

٤٩- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، «**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**» تحقيق أشرف بن عبدالمقصود. الرياض: مكتبة دار طبرية، (١٩٩٥م).

٥٠- علاء الدين، مغلطاي بن قليج البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط ١، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م).

٥١- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**» تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، بيروت: عالم الكتب، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

٥٢- الفارسي، علي بن بلبان، «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**» **المُسمَّى المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولاثبوت جرح في ناقليها**» تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٨م).

٥٣- القرطبي، يوسف بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ)، «**الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في فاتحة الكتاب من الاختلاف**» تحقيق عبداللطيف المغربي. ط١، الرياض: أضواء السلف، (١٤١٧هـ).

٥٤- ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم السودوني الجمالي الحنفي ، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة،** تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، (١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م).

٥٥- القضاعي، محمد بن سلامة، «**مسند الشهاب**» تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٦م).

٥٦- المخلص، محمد بن عبدالرحمن، «**المخلصيات وأجزاء أخرى**» تحقيق نبيل سعد الدين جرار. ط١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة، (٢٠٠٨م).

٥٧- المزي، جمال الدين يوسف، «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» تحقيق بشار عواد. ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٩٨٥م).

٥٨- المقدسي، محمد بن طاهر، «**مسألة التسمية**» تحقيق عبداللَّه بن علي مرشد. جدة: مكتبة الصحابة.

٥٩- المقدسي، محمد بن عبدالواحد، «**أحاديث المختارة**» أو «**المُستخرج من الأحاديث المُختارة** مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» ، تحقيق عبدالملك بن عبداللَّه بن دهيش. ط١، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، (١٩٩٣م).

٦٠- الموصلي، أحمد بن علي، «**مسند أبي يعلى الموصلي**» تحقيق حسين سليم أسد. ط٢، دمشق: دا رالمأمون للتراث (١٩٨٩م).

٦١- النسائي، أحمد بن شعيب، «**السنن الكبرى**» تحقيق عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩١م).

٦٢- النسائي، أحمد بن شعيب، «**سنن النسائي الصغرى**» ، وهي المُجتبى. (٣٠٣هـ). بعناية عبدالفتاح أبو غدة. ط٣ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، (١٩٨٨م).

٦٣- النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦ ه)، «**إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ» تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي. (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة). مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).

٦٤- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، «**صحيح مسلم**» «**المُسند الصحيح المُختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول اللَّه** ﷺ» تحقيق . محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار الحديث.

٦٥- الهيثمي، علي بن أبي بكر، «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، (١٩٨٢م).

٦٦- ولي الدين ابن العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، «**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**»، تحقيق: عبد الله نوارة، الرياض ، مكتبة الرشد، (١٩٩٩م).

قال ﷺ : « نَضَّرَ اللهُ امرأ سَمِعَ مقالتي فَوَعَاهَا
فأدَّاها كما سَمِعَها» رواه أبو داود (٣٦٦٠)

نُصُوصٌ

باب يُعنى بنشر نصوص مُحَقَّقة
تتعلق بالسُّنَّة والحديث
تُنشر لأوَّل مرَّة

أَخْبارُ عمرَ بْنِ عبْد العَزيز

من الجزْء الثَّاني من الجهاد منْ:

واضِح السُّنَّة في سيرةِ الإمام العدْلِ في مالِ الله

[مُخْتَصَرَ الأسانيد كيْفَما وقع في الجُزْءِ؛ على التَّرْتيبِ مِنْ أوَّله: حَديثًا حَديثًا...]

تأليف

عبْد الملك بْن حَبيب السُّلَميّ القرطبي

(ت ٢٣٨ ه)

تحقيق ودراسة

محمّد الطّبراني

كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش

مُقدِّمة

عبْدُ الملك بْنُ حبيب السُّلمي القرطبي، عَلَمٌ أغْنى ما توارد النّاسُ على التّعْريف به عن اسْتئْناف القول فيه، وكتابه «واضحُ السُّنّة»؛ وهو موسوعة فقهيّةٌ مالكية، لمْ يُطْبع منه إلى اليوم إلّا ما وُجِدَ منه: قطعتان(١)، وتنْضاف إليهما هاته الورقات التي كشفتها وشيكًا، لتزيد من قوّة البيان عن بنْيته التأليفية، وقيمته العلميَّة.

وقد تحصَّل عند النَّظَر في مسألة خُفُوتِ ظِلال «الواضحة» بُعَيْدَ تأليفها، أنّ ذلك واقع لعِلل متضافرة؛ منها: أن طول الْعمر لمْ يُمَدَّ لابن حبيب حتى يشْهدَ ثمارَ غرْسه في أصحابه وتلاميذه، «فلمَّا مات هُجِرتْ كتبُه، وكانت أصولًا واضحةً على مناهج مالك، وقدماءِ أصحابه... على طريق الاخْتيار من القَوْلِ أحْسنَه، والتَّرْجيح بالأدلَّة في مخْتلف القوْل، وركوبِ القياسِ على أصول مالك»(٢).

وانْجرَّ عنْ هذا السَّبب ما يلزمُ منْ آثارِ التّدافُع بين مؤلّفها وأقْرانه ثمَّ تلاميذِهم من بعدهمْ في حلْبَة العلْم، يدلُّ له ما نُقِل عنْ بعْضهم كمحمَّد بْن محمَّد ابْن اللَّبَّاد(٣)، وأبي الفضْل البزَّار(٤)، في ذمّ «الواضحة» والإغْضاء منها، وزادَ الغلوَّ في دفْعِها أنَّ الذين كتبوا «الواضحة» وتفقَّهُوا بها كالمَغاميِّ (ت ٢٨٨هـ) وأبي سَلَمَة فضْل بْن سَلَمَةَ الْجُهَنيِّ (ت ٣١٩ هـ) في آخرين، «لمْ يكونوا يُظْهرون

(١) نُشرت أبواب الطهارة منها لأول مرة، بالاعتماد على مخطوط القرويين، محققة في سلسلة نشرات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت (١٩٩٤)، ثم كتب الصلاة والحج، برواية المغامي وغيره، باعتماد رقوق رقّادة، بتحقيق أ. د. ميكلوش موراني، عن دار البشائر الإسلامية (٢٠١٠م).

(٢) التنبيه والحكايات عن نظراء مالك، للوليد بن بكر الغمري: ١٥١؛ ر: ٣٥١.

(٣) انظر: التنبيه والحكايات: ١٥٢؛ ر: ٣٥٥.

(٤) انظر: التنبيه والحكايات: ١٥٢-١٥٣؛ ر: ٣٥٦.

التَّعصُّب لصاحبهم ولا للمدنيِّين جُمْلةً؛ لقلَّةِ عددهمْ في كثرة أولئك»[١]، إلى حدود نهاية القرن الرابع.

وثالثةُ الأثافي ما شَجَرَ بيْن يحْيى بن يحْيى اللَّيْثيِّ المصْمودي (ت ٢٣٤هـ) وغيرِه وصاحبِنا، فقد كان ذلك سببَ إسْقاطِ الأصول الواضحة التي لابْن حبيب[٢].

ومنْها أنَّ جِرْمَ الواضحةِ الكبيرَ حال بيْنها وبين السَّيْرورة في حلقات الدَّرْس، والطَّلَب المُلِحّ في سُوق النِّساخة وحَوانيت الورَّاقين، ولذلك عدِمْنا أنْ نقع اليوم على نسخة كاملة منها فيما يعْرفُ الناس: إنْ هيَ إلَّا مِزَقٌ متناثرة يسيرةٌ مُنْضافة إلى قطْعتيْن كبيرتين، ونصوصٍ شتَّى في مَنَاقل بعضها ممحَّضٌ للاخْتِصار، وبعْضُها مجاميع فقْهيَّة عامَّة.

ومنْها أنَّ قُطْرَ دائرةِ النَّظَر في أفُق صاحبها ممْتدٌّ غايةً، فانْعكس ذلك على مَدارك التَّأْليف وتواشُجِ خيوطِ مَراميه، فلمْ يكنْ جامدًا على الفروع الفقْهيَّة فيما سبيلُه فلْسفةُ التَّشريع وواجبُ الوقْت، فتجاورَ في الكتاب تأْصيلُ الفقيه ونَظَرُ المُشْرف على علوم الشريعة يراها وحْدةً مُنْتظمة في العُمْران والوُجُود، ويضيقُ صدْره أنْ يرى أنظارَ الفقهاء تضيقُ عن توْسيعِ مناطاتِ الفقه لتشْملَ الحياةَ كلَّ الحياة.

فإنْ غاب عنك تبيُّن هذا الملْمح فانْظُرْ إلى هذا الجزْء الذي وقع إليَّ، فإنَّه أخْبارٌ صرْفة عنْ عمر بْن عبْد العزيز، كان غيْرُهُ من الفقهاء لَيتبرَّمُ بإدْراجها في وضْعٍ فقْهيٍّ صرْف، تعلّةَ أنْ يُنْسَبَ إلى التخبُّط والضِّلَّة عنْ معْنى التَّصْنيف، لكنَّ ابن حبيب بما تفرَّسَه من أنَّ تصرُّفات أبي حفْصٍ بمقتضى الإمامة العادلة، والخبرَ عنها هو جِماعُ ثمراتِ الْفقَاهَة ومِلاكُ غايتها إنْ تُحُقِّق معْناها، أدْرجَ هاته الأخبارَ في «واضح السُّنن»،

(١) التنبيه والحكايات: ١٥٤؛ ر: ٣٦٣.

(٢) التنبيه والحكايات: ١٥٣؛ ر: ٣٦١. وانظر: ما تُحُومِلَ به على عبد الملك في ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩-١٣١.

وبَوَّبَ لها بالقول: «سيرة الإمام العدْلِ في مالِ الله» ، فأناطَ الأنْظارَ الفقهية المجرَّدة في كتب الفقهاء، بمآلاتِها العيْنيَّة في دُنْيا الناس، عندما يقومُ مَنْ صَحَّتْ نيَّاتهم وسلِمتْ فُهُومُهُمْ للْخطابِ على تنزيلٍ قويمٍ لها. وتأْسيسًا عليه، تكْشِفُ هاتِه الورقاتُ عنْ جانبٍ مُغْمَضٍ منْ كتاب «واضح السُّنَّة» ، لا يقْصُرُ ما فيه على الآثار والأحكام الفقهية الخالصة، بلْ يُوسِّع إهابَه ليضُمَّ أفانينَ من الأخبارِ هي أعْلقُ بالأخبار والسِّيَرِ منها بالفقه في ظاهر الأمر.

قيمة الجزْء:

أوَّل ما يبْدَهُ منْ بيانِ نفاسةِ هذا الجزء أنه قدْرٌ من «الواضحة» جديد لم يُعْلمْ منْ قبْل، ومادَّةٌ إخْبارية عن عمر بن عبد العزيز بعْضُها لم نقفْ عليه بحسَب الوُسْع في مصدر آخر (ن ر: ٦؛ ٩؛ ١٠؛ ١٢؛ ١٣؛ ١٥؛ ١٨؛ ٢٠؛ ٢١؛ ٢٣؛ ٢٤؛ ٢٦؛ ٢٧)، وأخرى نقلها عنْهُ ابْنُ أبي زيْدٍ القيروانيّ (ت ٣٨٦ هـ) مُسْتبدًّا بها لكنَّه اخْتَصَرها (ن ر: ١؛ ٣؛ ٧)، وبعْضُها كان من الوُحْدان في المصادر إلى وقْتٍ قريب، فشفع ما عنْدنا في تصحيحه وجَبْرِه (ن ر: ٨؛ ١٩)، وكثيرٌ منْها بنحْوها أوْ بألفاظ وسياقات فاذَّةٍ، تُغْني وجوه الْخبر وتعْضُدُها (ن ر: : ٢؛ ٤؛ ٥؛ ١١؛ ١٤؛ ١٦؛ ٢٢؛ ٢٥؛ ٢٨).

وهذا الجزْء تَبَعٌ للواضحة أصْلِه في القيمة، وليْسَ يقع على حقيقتها إلَّا منْ أعْمل مِبْضَعَ المقايَسة بينها وبين «المدوّنة» في عِلْم ومَعْدَلَة، وقدْ أغْرَى الفقيهُ القيرواني أبو العبَّاس الإبيانيّ (ت ٣٥٢هـ) -في سِياق الموازنة- تلاميذَه بـ «الْواضحة» على سبيلٍ من التَّعْليل فقال: «اسْمعوا منِّي ما أنْصحكم به، درَسْتُ المدوَّنة زمانًا وتفهَّمْتُ بها، ثم نظرتُ في (الواضحة) فما رأيتُ مثْل (الواضحة)، ولا مثْل عباراتها، وإنَّ ابْنَ حبيب لَمْ يكنْ صغيرًا في العلماء، كان بحْرًا لا يُدْرَكُ قَعْرُه، ولا يبْلغ خبره، وإنَّ هذه (الواضحة) كجُؤْنةِ العطَّار، لا يَملُّ النَّاظرُ فيها، ولوْ كان لي من الأمر شيءٌ، لقدَّمْتُ

على سائر كتب أصحابنا: المدوّنة وغيرها»[١].

وبأخصّ ممّا مرَّ، تتبدّى أهميةُ هذا القدْر من «الواضحة» في الإفادة عنه، فقد نَقَلَ عنْه وعن أصْلِه في مواضعَ الفقيهُ ابنُ أبي زيد القيرواني في النّوادر والزِّيادات[٢]، بل بوَّب بلفْظِ ابْنِ حبيبٍ أيضًا فقال: «باب سيرة الإمام العدْلِ في مال الله عزّ وجلّ»[٣]، ثمّ دلّ على تفاريقِ البابِ في واضحةِ ابْنِ حبيبٍ منْ غيْر تصْريح فقال: «وهذا البابُ كثيرٌ منْه في كتاب الزّكاة، وفي غيْرِ بابٍ من الْجهاد. وفي الثّالث من كتاب الجهاد بابٌ في الغنائم والخمُس وسهْم ذي القربى»[٤]، وتصْديقُ كلامه أنّ ناسخَ الجزء عندنا نصَّ أنّه مُجْتَزَأٌ من «الجزْء الثّاني من الْجهاد منْ واضِح السُّنَّة؛ في سيرةِ الإمام العدْلِ في مالِ الله»

ثمّ نقل المقْريزي عن الْباب من «الواضحة» فقال: «وقال عبْد الملك بْن حبيب السُّلميُّ في كتاب سيرة الإمام العدل في مال الله، عن السّائب بْنِ يزيد أنّه قال: كنْتُ على سوق المدينة في زمن عمر بْن الخطّاب رضي الله عنه، فكنّا نأْخذ من القِبْطِ العُشُرَ»[٥]. لكنْ جازَ عليه أنَّ «سيرة الإمام العدل في مال الله» بابٌ من أبواب «الواضحة» لا كتابٌ مستقلٌّ كما فهِم.

صانعُ الجزْء:

لا بلاغَ لنا إلى معْرفةِ ناقِلِ هذا الجزء، وهو بالْبتِّ خارجٌ عنْ أنْ يكون من مُخْتصري «الواضحة» المعْروفين، كفضْل بْنِ سَلَمَةَ وأضْرابه، فإنّ هؤلاء أتوْا على الكتاب كلِّه بالاخْتصار، أمّا هذا فقدْ نصّ على أنّه ناقلٌ لا مُختصِر، وإنّما تَخفَّف من

(١) التنبيه والحكايات: ١٥٤؛ ر: ٣٦٥.
(٢) انظر: ٣/ ٣٨٤؛ ٣/ ٣٨٦؛ ٣/ ٣٨٧؛ ٣/ ٣٨٣؛ ٣٨٩؛ ٣/ ٣٩١؛ ٣/ ٣٩٢؛ ٣/ ٣٩٣؛ ٣/ ٣٩٤.
(٣) انظر: ٣/ ٣٨٤.
(٤) النوادر والزيادات: ٣/ ٣٨٤.
(٥) المواعظ والاعتبار: ٣/ ٢١٩.

الأسانيد وحْدَها لأنّه لا يتعلّقُ بها عملٌ عنده، فمُرادُهُ الأخبارُ على الاقْتصار، ولذلك احْتفظ بسياقتِها وترْتيبها مثْلما في الأصْل دون زيادةٍ أو نقصان، وذلك قوله: «وممّا نقلْتُهُ من الجزْء الثّاني من الجهاد، مِنْ (واضِح السّنّةِ في سيرة الإمام الْعدْلِ في مالِ الله)، نقلْتُهُ مُخْتصَرَ الْأسانيد، وكيْفما وقعَ في الجزْء على التّرْتيب؛ مِنْ أوّله: حَدِيثًا حَدِيثًا»

وصْف النّسْخة:

ستٌّ ورقاتٍ ضمن مجْموع سقط منْها صفْحٌ واحد، بواحدٍ وعشرين سطرًا في كلّ صفْح، وليس ثمَّة تعقيبةٌ تكْفُلُ التّسلْسل القويمَ للأوراق، فاستدعى ذلك منا ترتيبًا يردُّ الشاردَ منها إلى سِرْبِه. يفْصِل النّاسخُ فيها بين كلّ الْأخبار بالقوْل: «وبه قال» ، بخطٍّ أسْودٍ مُغلَّظ. وليْسَ على المجْموع الذي تُنْمَى إليه سَماعٌ ولا إشعارٌ بقراءةٍ ولا تنْصيصٌ على تاريخ التأليف أو النَّسْخ.

والحاصلُ أنّ الناسخَ خارجٌ عن مَهْيع معتادِ النسَّاخين، إذْ هو عالمٌ بلا ريْب، فالأخطاء المعْتادة والتّصْحيفات الفاشية تنْدُرُ عنْده، وضبْطُهُ في مُجْملِ الْكتاب على الْجادَّة.

وقد كتبَ هذا الجزْء بقَلَمٍ مقْطوطٍ، وبخطٍّ هو قطْعًا بعد الأندلسي وبُعَيْد القرطبي؛ أي: بعد السِّتّ مئة (٦٠٠هـ)، ويخْرُجُ خطُّ ناسخنا عن أنْ ينْضبط في مساقٍ مِعْياريٍّ لأوْضاع الْحروف، مفْردة كانتْ أمْ مركّبة؛ ضرورةَ أنّ وعْيَ صاحبِه بأُصُوله مُتذَبْذِبٌ لا يسْتقرُّ على منْوالٍ واحد.

والظّاهر أنّ النّاسخ وإنْ فوّت الضّبْط المعياريَّ المطّرِد، إلا أن ذاكرَتَه الْبصَريّة مَلأى مُتْرَعَةٌ بأوضاع معياريّةٍ منْ خطوطٍ مخْتلفة، اخْتار بعْضَهَا فلمْ يَحِدْ عنه؛ ولنا أن نزْعم بتحفُّظٍ وافر، أنّ فيه إرْهاصًا لأصول الخطّ المُجَوْهر أو الفاسيّ، يَتَراوح بينه وبين المغْربي[1].

(١) انظر: مزيدَ التفصيل في وصف المجموع وخطه في«سيرة عمر بن عبد العزيز» ، لمؤلف من القرن الثالث: ٥٣-٦٣.

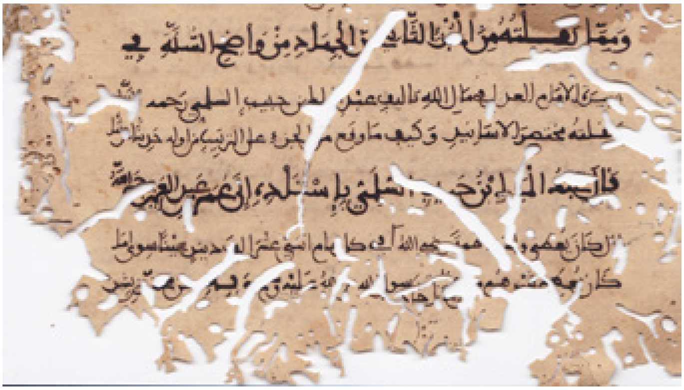

بداية الجزء

ظاهرةٌ كوديكولوجيّة:

منْ أغْرب ما وقع لي أثْناء ضمِّ شتاتِ أوْراق مجموع الأصل الذي في تضاعيفه هاته الأوْراق، وقدْ توزّعتْ على مجاميع ثلاثة، أنّني فقدْتُ خاتمة الجزْء فلمْ أجدْه، لكنّي إذْ خبرتُ قطْعَ الْورق وخطَّه ونمطَ نسْخِه، لمْ أيْأَسْ أنْ أجد الورقة النّادّةَ عنه، بيْد أنّه لم يخيّلْ إليّ قطّ أنْ أجدها بِطانَةَ تقْويةٍ لجلْدةٍ مترهّلة في كتاب آخر، فقدْ عمد أحدُهُمْ بالخزانة التي يضمها المجموع، ممّنْ لمْ يعْرفْ للْورقة قيمةً، فألْصَقَها بالْغِراءِ إلى غلافِ مجلّةٍ قديمة -تظْهرُ بعْضُ سُطُورها بالحُمْرة ثمّ بالزُّرْقة في المقْطعيْن رفْقته- ثمّ جعلهما معًا تُكَأَةً للدّفَّة الْيُسْرى من الجلْد، وقد اسْتنْقذْنا نصوصَ هذا الصّفْحِ وأدْرَجْناها حيْث هي.

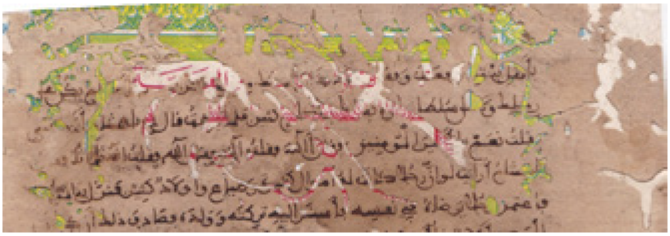

المقطع الأول من الورقة الأخيرة للجزء، وقد صارت تقوية لظهرية كتاب آخر

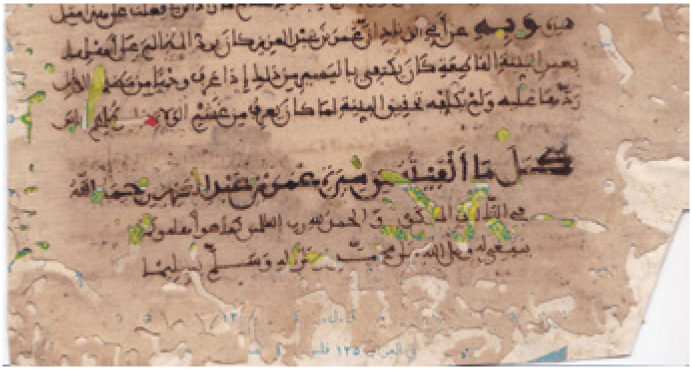

المقطع الثاني من الورقة الأخيرة للجزء

منهج الْقراءة:

ـ رتّبْتُ أوْراق الجزْء.

ـ رمّمْتُ النّصّ بالعَوْد المطّرد إلى مظانِّ الخبر المشتركة، مُراعيًا مقاديرَ الْخُرومِ وأسْيِقة الأخبار، ووضعْتُ كلَّ ما أتى عليه التخريمُ بين معكّفيْن.

ـ رقّمْتُ الأخبار وفقّرْتُها، وشكلْتُ ما يُشْكِل.

ـ أحلْتُ في تخريجِ كلِّ خبرٍ على مناقِله، وعرَضْتُ ما تماثَلَ منْها على بعْضها، وخصصْتُ الإحالةَ أوّلَ الخبر على ما تحقق عندي أنّه بعيْنِه في المصادر، وآخِرَهُ على ما قرَّ عندي أنه مخالفٌ لها أوْ فاردٌ.

ـ عرّفْتُ تعريفًا قاصدًا ببعْض الأعلام.

ـ وضعْتُ أرْقام الصّحائف بيْن معكّفيْن مضْغوطين.

[النّصّ المحقّق]

[١] وممّا نقلْتُهُ من الجزْء الثّاني من الْجهاد، مِنْ «واضِحِ السُّنَّةِ في سيرة الإْمام العدْلِ في مالِ الله»،

نقلْتُهُ مُخْتصَرَ الأسانيد، وكيْفَما وقعَ في الجزْء على التّرْتيب؛ مِنْ أوّله: حَدِيثًا حَدِيثًا.

قال عبد الملك بن حبيب السُّلَمي، بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-:

١- قال(١): كان يُعْطي [وَلَدَ فاطمةَ] رَضيَ اللهُ [عنْها](٢) في كلِّ عامٍ اثْنَيْ عشرَ ألْفَ دينارٍ عَيْنًا، سوى ما كان يُعْطي غيْرَهُم [منْ قَرابَةِ](٣) رسولِ الله ﷺ.

٢- وبه: عنْ محمّدِ بْنِ [بِشْرٍ] [٢] بْنِ حُمَيْدٍ الْمُزَنيّ(٤)، عنْ أبيه؛ قال: دعاني عمرُ بْنُ عبْد الْعزيز وهو خليفةٌ [فقال لي]: خُذْ هذهِ خمْسةَ آلافِ الدّينارِ، فاقْدم بها على أبي بكْر بْنِ حزْمٍ بالمدينة، ثمّ مُرْهُ فلْيَضُمَّ إليها خمْسةَ آلافٍ أُخْرى، ولْيأْخُذْ ثلاثةَ آلافٍ من مالِ الكَتيبة، حتى يَضُمَّ ثلاثَـ[ـة] عَشَرَ ألْفَ دينارٍ. ثمّ أمَرَهُ بتفرِقَتِها على بني هاشم، ففعل ذلك أبو بكْر بْنُ حزْمٍ، فكتبتْ إليْه فاطمةُ بنْتُ الْحُسيْن بْنِ عليٍّ -رضي اللهُ عنْهمْ- تشْكرُ لهُ ما صنعَ بكتابٍ فيه:

«بسم الله الرّحْمن الرّحيم. لِعَبْدِ الله عُمَرَ أميرِ المومنين؛ منْ فاطمةَ بنْتِ حُسَيْنٍ:

سلامٌ عليْك؛ فإنّي أحْمدُ إليْكَ اللهَ الذي لا إله إلّا هو. أمّا بعْدُ: أصْلحَ اللهُ أميرَ المومنين، وأعانَه على ما وَلّاهُ، وعَصَمَ له دينَه. فإنّ أميرَ المومنين كتب إلى أبي بكْرِ بْنِ حزْمٍ، يأْمُرُهُ أنْ يقْسم فينا ثلاثةَ عشرَ ألْفًا منْ مالِ الكتيبة وغيْرِها من مالِ الله، ويتحرَّى بذلك ما كان يصْنعُ مَنْ قبْلَه من الأئمّة الرّاشدين المهْديّين؛ فقدْ بَلَغَنا ذلك، وقُسِمَ فينا، فوَصَلَ اللهُ أميرَ المؤمنين وجزاهُ مِنْ وَالٍ خيْرَ ما جزى أحدًا منْ وُلاة الْمُسْلمين،

(١) بنحْوِه نقْلاً عن المؤلِّفِ في النّوادر والزيادات: ٣/ ٣٨٨.

(٢) لحقٌ في طُرَّة الورقة، أتى عليه التّخْريم.

(٣) ما بين المعكّفين مخْروم، اسْتظْهرْنا عليْه بمعْنى الْخَبَرِ الْواقِعِ عنْد ابْنِ أبي زيْد.

(٤) مهملة في الأصل.

فقدْ كانتْ أصابتْنا جفْوةٌ، واحْتجْنَا إلى أنْ يُعْمَلَ فينا بالْحقّ، فأُقْسمُ بالله لكَ يا أمير المومنين، لقد اخْتدَمَ مِنْ آل رسولِ الله ﷺ مَنْ كان لا خادمَ له، واكْتسى منْ كان عاريًا، واسْتَنْفَقَ مَنْ كان لا يجدُ ما يَسْتنْفِقُ.

وبعثَتْ بكتابها رسولًا إليْه، فلمَّا قدِمَ الرّسولُ عليْه وقرأ الكتابَ سَرَّهُ وحَمِدَ الله [وشَكَرَه]، وأعْطى الرّسولَ، وبعث إلى فاطمة بخمْس مئةِ دينارٍ وقال: اسْتعِيني بها على ما يَعْرُوكِ. وكتب إليْها كتابًا يذْكُرُ فيها فضْلَها وفضْلَ أهْلِ بيْتِها، وما أوْجبَ اللهُ تعالى لهم من الْحقّ[(١)].

٣- وبه[(٢)]: أنّ عمرَ بْن عبْد الْعزيز كتب:

أيُّما ابْنِ سَبيلٍ مَرِضَ فأنْفقوا عليْه منْ مالِ الله، وأيُّما ابْنِ سبيلٍ هَلَكَتْ دابّتُه فأخْلِفُوا لهُ منْ مال الله، وأيُّما ابْنِ سبيلٍ ضعُفَتْ قوّتُهُ فقوُّوهُ من مالِ الله، وأيُّما رجلٍ كان عليْه دَيْنٌ في حَقٍّ وفي غيْرِ فسادٍ [لَمْ يَجِدْ لهُ] وَفاءً، [فاقْضُوا عنْهُ دَيْنَه] من مالِ اللهِ[(٣)] [٣].).

٤- وبه قال[(٤)]: وكتب عمرُ رحمهُ اللهُ إلى عُرْوةَ بْن محمّدٍ:

أمّا بعْدُ؛ فقدْ جاءني كتابُكَ تذْكُرُ أنّ مَنْ كانَ قَبْلَكَ من الْعمّال قدْ وظّفوا[(٥)] على أهْلِ الْيَمَنِ في[(٦)] صَدَقاتهمْ وظائفَ إنِ افْتَقَرُواْ لمْ يُنْقَصُوا، وإنِ اسْتغْنَوْا زِيدَ عليْهِمْ،

(١) الْخبرُ بأوْعَبَ ممّا في الأصل لكنْ بنحْوِهِ في خبريْن على الْوِلاء من الطّبقات الكبير لابْن سعْدٍ من غير طريق المؤلّف (٧/ ٣٧٨؛ ر: ٧٧٣٠؛ ٧/ ٣٧٨؛ ر: ٧٧٣١). ومن طريق ابن سعد في تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٠/ ٢٣) ومختصره لابن منظور (٢٠/ ٣٥٧). وانظر: سيرة عمر بن عبد العزيز (بتحقيقي: ١٧١)؛ أصلا وحاشية.

(٢) تصرف ابن أبي زيد في عبارة الخليفة، فساقها بنحوها في النوادر: ٣/ ٣٩٦.

(٣) ذهِلَ الناسخ فتكرّرتْ له العبارة الأخيرة منْ غير أنْ يَخُطَّ أوْ يضْرِبَ عليْها.

(٤) بلفْظِه إلاَّ خُلْفًا يسيرًا في سيرة ابن عبد الحكم (٦١-٦٢)؛ وبنحوه في اللّفْظ والمساق أيضا (١٠٨).

(٥) سيرة ابن عبد الحكم: وضَعوا.

(٦) «في»: ساقطةٌ من مطبوع سيرة ابن عبد الحكم؛ وهي لازمةٌ.

وتُؤَامِرُني في ذلك. ولَعَمْري إنّ هذا لهو الْجَوْرُ حَقُّ الْجَوْر، فإذا جاءكَ كتابي هذا فخُذْ منهُمْ ما ترى منَ الْحقّ(١)، ثمّ اقْسِمْ ذلك في فُقَرائهِمْ، واُقْعِدْ على طريقِ الْحاجّ قوْمًا ترْضى(٢) أمانتَهمْ ودينَهمْ يُقوُّونَ الضّعيف، ويُغْنُونَ الْفقير، فواللّهِ لوْ لمْ يأتِني مِنْ قِبَلِكَ بعْدَ ذلك إلَّا كَفٌّ مِنْ كَتَمٍ(٣)، لرأيْتُهُ منَ اللهِ قِسْمًا حَسَنًا، والسّلامُ.

٥- وبه: عنْ عُمَرَ بْنِ أَسِيدٍ(٤) منْ آلِ عمرَ بْنِ الخطّاب؛ قال: إنّما وَلِيَنَا عمرُ بْنُ عبْد الْعزيز سنتيْن ونصْفًا، فوَاللهِ إنْ كان الرّجلُ ليأتي بالصّدقةِ يريدُ أنْ يضعَها في موْضعِها، فيلْتمسُ مَنْ يضعُها فيه، فَمَا يجدُ أحدًا إلَّا وقدْ أغْناهُ عمرُ منْ مالِ الله، فيرْجعُ بصدقتِه(٥).

٦- **وبه:** عنْ عبْد الرّحمن بْنِ زيْدِ بْنِ أسْلم(٦)، عنْ أبيه، أنّ عمرَ بْنَ عبْد الْعزيز كتب إليْهمْ حين اسْتُخْلِفَ: «إنّه لمْ يمْنعْني أنْ أُقْدِمَكمْ عليَّ للْفرْضِ لكمْ أنْ لا تكونوا أهْلًا لذلك، ولكنّي كرِهْتُ أنْ أُشْخِصَكُمْ عنْ مجالسكمْ منْ مسْجدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأنْتُمْ أوْتادُ ذلكَ المسْجد، ولكنْ قدْ فَرَضْتُ لكم فريضةً تُجْرَى عليْكمْ لكلِّ هلالٍ».

قال عبْدُ الرّحمن بْنُ زيْد: ففَرَضَ لأبي، ولأبي حازِمٍ(٧)، وصفْوانَ بْنِ سُلَيْم، وغيْرِهم من أشْباهِهمْ لكلِّ شهْرٍ: ستّينَ صاعًا منْ قمْح، وثلاثين صاعًا منْ تمْر، وفَرَقًا منْ زيْت، ونصْفَ فَرَقٍ منْ سمْنٍ، هذا لكلِّ شهرٍ، ودِرْهمَ لَحْمٍ لكلِّ يوْمٍ.

(١) في سيرة ابن عبد الحكم: فخذهم بما ترى عليهم من الحق.

(٢) في سيرة ابن عبد الحكم: قوما ترضاهم وترضى دينهم وأماناتهم.

(٣) عبارة «من كتم» قيْدٌ لازمٌ، سقط من طبعة سيرة ابن عبد الحكم.

(٤) هو عمر بن أَسِيدِ بْنِ عبْد الرّحمن بْنِ زيْدِ بْنِ الْخطّاب.

(٥) بمعناه في سيرة ابن عبد الحكم (١١٠)؛ والمعرفة والتاريخ (١/ ٥٩٩) - ومن طريقه في تاريخ دمشق: ٤٥/ ١٩٥؛ وتهذيب الكمال: ٢١/ ٤٤٤؛ وتذهيب تهذيب الكمال: ٧/ ١٠٣.

(٦) عبد الرّحمن بْن زيْد بْنِ أسْلم الْقُرَشيّ الْعدَويّ المدني؛ مولى عمر بن الخطاب (ت ١٨٢ هـ): ضعيف. انظر: تهذيب الكمال: ١٧/ ١١٤-١١٨؛ ر: ٣٨٢٠.

(٧) عبْدُ الْحميد بْنُ عبْدِ الرّحمن بْنِ زيْدِ بْنِ الخطّاب القرشي الْعَدَوي، أبو عمر المدني الأعرج: من الثقات، اسْتعْمله عمر بن عبد العزيز على جُنْد الْكوفة، توفي في حدود العشرين ومئة.
انظر: الجرح والتعديل: ٦/ ١٥؛ ر: ٧٧؛ تاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثالث): ٣/ ٢٢٨؛ ر: ٤٥٧٨؛ الوافي بالوفيات: ١٨/ ٤٢؛ ر: ٣؛ تهذيب الكمال: ١٦/ ٤٤٩-٤٥١؛ ر: ٣٧٢٤.

٧- قال(١): وذُكِرَ لعُمَرَ الْقاسمُ بْنُ مُخَيْمِرةَ(٢)؛ فأرْسلَ إليْه عُمَرُ، فدخل عليْه فحدّثَه، فوجدَ له فضْلًا. فقال له عمرُ: سَلْ حاجَتَك. قال: يا أميرَ المؤمنين، قدْ علمْتَ ما يُقالُ في المسْألة. قال عمر: ليْسَ سؤالي أنا من المسْألة التي تُكْرَهُ؛ إنّما أنا قاسمٌ بيْنكمْ مالَكمْ، وما هو [حَقٌّ لكمْ]؛ فَسَلْ حاجتك. قال: يا أمير المؤمنين، تُلْحِقُني في الْعطاء. قال: قدْ ألْحقْناكَ في [خمْسين. سلْ حاجتَك](٣). قال: تُلْحِقُ بناتي في [الْعِيالِ]. قال: قدْ ألْحقْناهنَّ [لكَ] [٤] في الْعيال. سلْ حاجتك. قال: تقْضي عنِّي ديْني. قال: قدْ قَضَيْنا عنْكَ دَيْنَك. فقال: سلْ حاجتَك. قال: تحْمِلُني على دابَّة. قال: قدْ حملْناكَ على دابَّة. سلْ حاجتَك.قال: يا أميرَ المؤمنين، قدْ ألْحقْتَني في الْعطاء، وألْحقْتَ بناتي في الْعِيال، وقضَيْتَ دَيْني، وحَمَلْتَني على دابَّة؛ فأيُّ شيْءٍ بقيَ يا أمير المؤمنين؟ قال عُمَرُ رحمهُ الله: قدْ أمَرْنا لكَ بخادمٍ، فخُذْها منْ عنْدِ الوليدِ بْنِ هشامٍ.

٨- وبه(٤): عنْ مُسْلم بْنِ زيادٍ؛ قال: أتيْنا عُمَرَ بْنَ عبْد الْعزيز فرفعْنا(٥) إليه صِكاكًا في حوائجِنا، وفينا(٦) رجلٌ منْ أهْل دمشْق(٧)، وفي صَكِّه «حاجةُ موْلى رسولِ الله ﷺ» فلمَّا رآهُ عُمَرُ قال: ادْنُ؛ أنْتَ موْلى رسولِ الله ﷺ؟ قال: نعمْ يا أميرَ المؤمنين. قال عُمَرُ: وأنا موْلى رسولِ الله ﷺ أيْضًا. ارْفعْ إليْنا حاجتَكَ. قال: أمِّي عجوزٌ كبيرةٌ

---

(١) أعْمل ابْنُ أبي زيد مِبْضَعَ الاخْتصار في خبر المؤلّف بإحكام. ن النّوادر والزّيادات (٣/ ٣٩٦). وهو عند ابن عساكر أيضًا في تاريخه (٤٩/ ٢٠٥)؛ ومن طريقه في الغالب في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٣)، وتذهيب تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٢).

(٢) توفي سنة مئة. ن: تاريخ الفلاس: ٣٩٦؛ تاريخ موْلد العلماء ووفياتهم: ١/ ٢٣٦؛ رجال صحيح مسْلم: ٢/ ١٤١؛ رت: ١٣٥٣؛ تاريخ دمشق: ٤٩/ ٢٠٢؛ التّعْديل والتّجْريح: ٣/ ١١٩٩؛ رت: ١٢٤٤؛ تهْذيب الكَمَال: ٢٣/ ٤٤٧؛ رت: ٤٨٢٥.

(٣) ما بين المعكّفين ذاهبٌ في الأصل بالتخريم، والتلافي من كتاب ابن أبي زيد.

(٤) أخرجه بزيادة غير مؤثّرة: ابْنُ زنجوية في كتاب الأموال (١/ ٤٨١؛ ر: ٩٤١)؛ وقال محققه: «لم أجد من أخرجه غير ابن زنجويه» - ومن طريقه في تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٩٧).

(٥) في الأموال: «فدفعنا»؛ وهي وإنْ كانت تَصِحُّ أيضًا فما عندنا أمْثَلُ.

(٦) الأموال: وكان فينا.

(٧) في الأموال: «من أهل الشام يقال له: عمر بن مولى النبي ﷺ»

لا خادمَ لها تكْفيها. قال: قدْ أمَرْنا لها بخادمٍ. قال: يتيمٌ لي هَلَكَ أبوه بخُراسان. قال: قدْ ألْحقْناهُ في عَشَرةٍ. ارْفعْ إليْنا حاجتَكَ. قال: تأْمُرُ لي بنفقة. قال: قدْ أمرْنا لك بثلاثينَ دينارًا. ارْفعْ إليْنا حاجَتَكَ. قال: كفاني يا أميرَ المؤمنين. فالْتفتَ عُمَرُ إلى مَنْ يَليهِ فقال: لوْ سألني حتَّى توَارى بالْحِجاب، ما مَنَعْتُهُ شيئًا يَسْألُنِيه. فَعَلَ ذلك به؛ لِوَلائِهِ منْ رسولِ الله ﷺ(١).

٩- وبه: أنّ رجلًا رفع حاجةً إلى عُمرَ في صَكٍّ، فلمّا قرأ عمرُ صَدْرَهَا قال له: انْطلِقْ! فقال الرّجل: أسْألُكَ بوجْه الله. فقال عُمَرُ: رُدُّوهُ؛ ما سألْتَ بوجْهِ الله؟ قال: تُخْدِمُ أمِّي خادمًا. قال: نعمْ. قال: وتُلْحِقُني في الْعطاء. قال: نعمْ.

قال: فلمْ يسْألْهُ شيْئًا إلّا أعْطاهُ. ثمّ قال له عُمَرُ: ويْحَكَ! ألَا سَألْتَ اللهَ بوجْهِهِ الْجنّةَ.

١٠- وبه: عنْ عبْد الرّحْمن الطّويل(٢)؛ قال: بعث إليَّ عمرُ بْنُ عبْد الْعزيز، فأعْطاني مالًا وأمَرني أنْ أخْرُجَ به إلى الرَّقَّة فأقْسِمَهُ بيْن النّاس. وقال لي: لا تُعْطِ(٣) النّاسَ إلّا على ماء؛ فإنّي أخافُ عليْهمُ الْعَطَشَ. قلْتُ: يا أمير المومنين، إنّي أُعْطيهمْ على الْفُرات. فخرجْتُ، ثمّ رجعْتُ فقلْتُ: يا أمير المؤمنين، أرأيْتَ إنْ أعْطيْتُ رجلًا ثمّ سألني أنْ [أُعْطِيَهُ]. فَسَكَتَ ثمّ قال: مَنْ [رَفَعَ] يَدَهُ إليْكَ بالمسْألةِ فَأَعْطِهِ.

[قال: وما رأيتُ] يوْمئذٍ [٥]على عُمَرَ إلّا سَحْقَ أنْبِجَانيٍّ وقميصٍ، [ولقد رأيتُ]

---

(١) قبل العبارةِ الأخيرةِ عند ابن زنجويه: «قال: فتكلم عمر بن عبد العزيز بكلمة لم أفهمها. فقلتُ لصاحبٍ لنا: ما الذي نطق به أمير المؤمنين؟ قال: قال: والله لو سألني إلى أن توارى بالحجاب، ما منعته شيئا يسألنيه»

(٢) الظاهرُ أنَّ هذا المسمَّى هو المُبْهَمُ المقْصُودُ في إسْناد أبي نعيم في الحلية (٥/ ٣٣٢): «ثنا عبْدُ الله بن عمْرو؛ قال: سمعْتُ شيْخًا كانَ في حَرَسِ عمرَ يقول...» والخبرُ فيه باخْتلاف ونقْصٍ. قلْتُ: ولأنَّ منْهج صاحب الجزْء اخْتصارَ أسانيدِ ابْنِ حَبيب، فقدْ أتى على مَخْرَج الْخَبَر، لكنْ بقي في تضاعيفِه تعْليقُ عبْد الله بْنِ عمْرو، وهو الذي تلقّى الحكايةَ ورَوَاها مثلما هو ظاهر.

(٣) ص: تعطي.

ذُرَّاعتهُ وما بيْن الْجِلْدِ والْعظْمِ لحْمٌ. فبَكَى عبْدُ الله بْن عَمْرٍو، وقال: أَسْمَنَتِ النّاسَ الْخلافةُ، وأهْزَلَتْ عُمَرَ بْنَ عبْدِ الْعزيز.

١١- قال[١]: وقدِمَ بعْضُ أهْل المدينة على عمرَ، فجعلَ يُسائلُهُ عنْ أهْل المدينة وقال: ما فَعَلَ المساكينُ الذين كانوا يجْلسونَ في موْضِع كذا وكذا؟ فقال: قدْ قاموا عنْه، وأغْناهُمُ اللهُ بك. قال: وكانَ منْ أولئك المَساكِينِ [مَنْ يَبيعُ][٢] كُبَبَ الْخَيْطِ للْمُسَافرين، فالْتُمِسَ منْهمْ بعْدَ ذلك فقالوا: قدْ أغْنانا اللهُ عنْهُ بما يُعْطينا عُمَرُ منْ مالِ اللهِ.

١٢- قال[٣]: ودخل على عُمَرَ -رحمه الله- عبْدُ الله بْنُ أبي زكريّاء، وكان عالمًا فاضلًا منْ علماء الشّام، وقدْ تَوَجَّعَ له ممّا يبْلُغُهُ ممّا خلَصَ إلى أهْله من الْحاجة. فَتَحدَّثَا. ثمّ قال: يا أميرَ المؤمنين، أرأيْتَ شيْئًا تعْملُ به؛ بأيّ شيْءٍ اسْتَحْلَلْتَهُ؟ قال: وما هو؟ قال: ترْزُقُ الرّجلَ منْ عُمَّالِكَ مئةَ الدّينارِ في الشّهْر، ومئتي الدّينارِ في الشّهْرِ وأكْثَرَ منْ ذلك. قال: أراهُ لهمْ يسيرًا إنْ عمِلوا بكتابِ الله تعالى وسُنَّةِ نبيّهِ عليه السلام، وأُحِبُّ أنْ أُفَرِّغَ قلوبَهم منَ الْهمّ بِمَعَايِشِهمْ وأهْليهمْ. قال ابْنُ أبي زكريّاء: فإنّكَ قدْ أصبْتَ، وقدْ ذُكِرَ لي أنّه قد خَلَصَ إلى أهْلكَ حاجةٌ، وأنْتَ أعْظمُهمْ عملًا، فانْظرْ ما قدْ رأيْتَهُ حلالًا لرجلٍ منْهمْ، فارْتزِقْ مثْلَه، فوسِّعْ به على أهْلك. قال: يرْحمُكَ اللهُ؛ قدْ علِمْتُ أنّكَ لمْ تُرِدْ إلّا خيْرًا، وأنّكَ توجّعْتَ لنا منْ بعْضِ ما بَلَغَكَ منْ حالنا. ثمّ وضع يدَه الْيُمْنى على ذراعِه الْيُسْرى فقال: إنّ هذا الْعظْمَ واللّحْمَ إنّما نَبَتَا منْ مال الله، واللهِ لئنِ اسْتطعْتُ ألّا

---

(١) في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٨١)؛ ومنْ طريقه في تاريخ دمشق: ٢٩/ ٣٥٢. وبنحْوِهِ في الكتاب الجامع لسيرة عمر بن عبدالعزيز (١/ ١٥١)، لكنِ اضْطرب الأمْرُ على المحقّق فصحَّفَ «الخيط» إلى «الخبط»، وهو «اسْمُ ما خُبِطَ منْ ورَق الْعَضَاهِ من الطَّلْح ونحْوه يُخْتَبَطُ بالْعصا حتّى يتناثَر، ثمّ تَعْلِفُهُ الإبلُ» (تهذيب اللغة: ٧/ ١١٤). وليت شعري أكُلُّ المسافرين يهْتبلُ بشراء الْخَبْط، وإنّما هو الْخَيْطُ.

(٢) ما بين المعكفين مزيد مقدّر ليستقيم الكلام، ثمّ وجدته كذلك في مصادر التخريج، فلله الحمد.

(٣) قدْرٌ يسيرٌ من الخبر فحسْبُ في النّوادر والزّيادات: ٣/ ٣٩٩-٤٠٠.

[أغيِّر](١) فيهما منْهُ شيئًا أبدًا لأفْعَلَنَّ.

١٣- وبه(٢): أنّ عُمَرَ -رحمه اللهُ- قال لمزاحمٍ وهو خليفةٌ: يا مُزاحِم، وَدِدْتُ أنّا حَجَجْنا الْعامَ، فانْظُرْ كم الذي يكْفينا. فقال مُزاحِم: أرْجو أنْ يَكْفِيَكَ سبْعون دينارًا. قال عُمَرُ: ومِنْ أيْنَ السّبْعون؟ قال: عنْدي أرْبعون أُسَلِّفُكَهَا، وتتسلَّفُ منْ بيْت مالِ المسْلمين ثلاثينَ، إلى أنْ تَأتيَنا غَلَّتُكَ [...] عند عمر. فقال: افْعلْ، وجَهِّزْنا. ثمّ رجع مُزاحِم إليْه وقدْ فعلَ بعْضَ ما أمَرَهُ به. [فقال لهُ عمرُ]: لا تُحْدِثْ شيْئًا؛ فإنّي نظرْتُ فيما ذكرْتَ فوجدْتُني أتَسلَّفُ منْ بيْتِ [٦] مالِ المسْلمين ثلاثين دينارًا، وفيهمُ الصّغيرُ والْكبيرُ، والْغنيّ والْفقير ، والْقويُّ والضّعيف، والمُقيمُ وابْنُ السّبيل، والْعجوزُ والْأرْملةُ والْيتيمُ، والأسْودُ والْأحْمر، فلعَلِّي أنْ أموتَ قبْلَ أدائها، فيقومُ كلُّ هؤلاء يوْمَ الْقيامة يطْلُبُني بحقّه؛ تَرْكُ الْحجِّ أفْضلُ مِنْ هذا!

ثمّ إنّ مُزاحمًا جاءَه بعْدَ ذلك بيسيرٍ فقال له: أبْشِرْ بالْحجّ يا أميرَ المؤمنين؛ هذه غَلَّةُ [...] حُلْوانَ قدْ جاءتْكَ سبْعَةَ عشرَ ألْفًا، وكان منْزِلًا وِرثَهُ عنْ أبيه. فقال: يا مُزاحِم، اجْعلْها في بيْتِ مالِ المسْلِمين، فإنْ تكُنْ حَلالًا فقدْ أخذْنا منْها ما يكْفينا، وإنْ يكُنْ حرامًا فكفَانَا ما أصَبْنا منْها.

قال مُزاحمُ: فلمَّا رأى ثِقَلَ ذلك عليَّ قال لي: ويْحكَ يا مُزاحم؛ لَا يثْقُلْ عليْكَ أمْرٌ صنعْتُه لله، فإنّ لي نفْسًا توّاقةً لمْ تَتُقْ إلى منْزلةٍ فنالتْها إلَّا تاقتْ إلى ما هو أرْفعُ منْها، حتى بلغتِ الْيوْمَ المنْزلةَ التي ليْس فوْقَها منْزلةٌ في الدُّنْيا، وإنّي أجدُها الْيوْمَ قدْ تاقتْ إلى الْجنّة.

١٤- قال(٣): وبعثَ أميرُ الْأرْدُنِّ إلى عمرَ بْن عبْدِ العزيز بِسَلَّتَيْ رُطَبٍ من

(١) موضع الكلمة مخروم، والتلافي مقدَّرٌ.

(٢) الخبرُ بقريبٍ منه مُخْتَصَرًا غايةً في سيرة ابن عبد الحكم (٥٩)؛ وبسبب اختصاره، لم ينفعْ في تلافي كلمتيْن لم تستبينا.

(٣) بنحوه إلا يسيرًا في سيرة ابن عبد الحكم (٥٢).

باكورة الرُّطَب. فقال عمرُ: ما هذا؟ قال الرّسولُ: رُطَبٌ بعثَ به إلَيْكَ فلان. قال: على ماذا جئْتَ به؟ قال: على دوابِّ الْبريد. قال عمرُ: فما جَعَلَني أحقَّ بدوابِّ الْبريدِ منَ الْمُسْلِمين؟ أخْرجوهما فبيعوهما ثمّ اجْعلوا ثَمَنَهُما في عَلَفِ دوابِّ الْبريد. قال الرّسول: فغَمَزَني ابْنُ أخيه فقال: اذهبْ فإذا قامَتَا على ثمنٍ فَخُذْهُما لي بذلك. فأخْرَجْتُهما إلى السُّوق فَبَلَغَتَا أرْبعةَ عشرَ دِرْهمًا. فجئْتُ بهما ابْنَ أخيه فأخذهما بذلك، فبعَثَ بإحْداهما إلى عمرَ واحْتَبَسَ الْأخْرى. فقال عمر: منْ أيْن هذا؟ قال: اشْتراهما فلان، فبعَثَ إليْكَ بهذه. فقال: الآنَ طابَ أكْلُهُ(١).

١٥- وبه: أنّ عمرَ اشْتهى تفّاحًا في مرضِه، فبعثَتْ زوْجُه فاطمةُ رجلًا على الْبريد إلى لُبْنانَ فأتاها بتفّاحٍ، فجاءَتْ به فاطمةُ حتّى وضعتْهُ بيْن يديْه. فقال لها عمر: منْ أيْن هذا؟ فأخْبَرَتْهُ؛ فأمَرَ به فرُفِع، واشْترى بثمنِه عَلَفًا لدوابِّ الْبريد.

١٦- وبه(٢): أنّ عمرَ بْنَ عبْد الْعزيز كان إذا صَلَّى الْعَتَمَةَ دخل على بناته فسلَّم عليْهِنّ، فدخلَ عليْهِنّ ذاتَ ليْلة، فلمّا أحَسَسْنَهُ وضعْنَ أيْديهنَّ على أفْواههنّ، ثمّ تَبَادَرْنَ الْبابَ. فقال للْحاضنة: ما شأْنُهنّ؟. فقالتْ: إنّه لمْ يكنْ [٧] عنْدهنّ عَشاءٌ إلَّا عَدَسٌ وبَصَل، فكَرِهْنَ أنْ تَشُمَّ ذلك منْ أفْواههنّ. فبكى عُمَرُ ثمّ قال: يا بناتي، ما ينْفعُكُنَّ أنْ تتعشَّيْنَ الْألْوانَ، ويُذْهَبُ(٣) بأبيكُنَّ إلى النّار؟! فبَكِينَ حتّى عَلَتْ أصْواتُهنّ. ثمّ انْصَرَفَ.

١٧- قال(٤): وعُرِضَ على عمرَ بْنِ عبْد الْعزيز جَوَارٍ من الْفَيْء، وعنْده الْعبّاسُ بْنُ الْوليدِ بْنِ عبْدِ الملك، فجعل الْعبّاسُ كلّما مَرّتْ جاريةٌ تُعْجِبُهُ قال: يا أمير المؤمنين، اتّخِذْ هذه. فلمّا أكْثَرَ عليْه قال: وَيْحَكَ؛ أتأْمُرُني بالزِّنَاء؟! فخرج الْعبّاسُ فَمَرَّ بناسٍ من

---

(١) وثمة حكايات عن رَدِّه لعسل جُلِبَ له على دوابّ الْبريد في بيْت المال. انظر: سيرة عمر بن عبد العزيز (بتحقيقي: ١٦٤؛ ر: ٥٢)؛ أخْبار الآجري (٥٤)؛ المعرفة والتاريخ (١/ ٥٨٠؛ ٦٠٤)؛ أنساب الأشراف (٨/ ٢٠٢ - ٢٠٣)؛ حلية الأولياء (٥/ ٢٩٣-٢٩٤)؛ سيرة ابن الجوزي (١٨٨؛ ١٨٩).

(٢) بنحوه في سيرة ابن عبد الحكم: ٥٤.

(٣) سيرة ابن عبد الحكم: ويمر.

(٤) في المعرفة والتاريخ (١/ ٦٠٦)؛ ومن طريقه في تاريخ دمشق: ٢٦/ ٤٤٧.

أهْل بيْتِه، فقال: ما يُجْلِسُكُمْ ببابِ رجلٍ يزْعُمُ أنّ آباءَكمْ كانوا زُنَاةً؟

١٨- وبه: عنْ مالك: أنّ عمرَ بْنَ عبْد الْعزيز أجْنَبَ في ليْلةٍ باردةٍ وهو خليفةٌ، فَسُخِّنَ له ماءٌ على النّار التي يُطْبَخُ عليْها طعامُ المسْلمين، فلمّا أُتِيَ به سَألَ عنه فأُخْبِرَ، فترَكَه، ودعا بماءٍ باردٍ ليغْتسل به، فناداهُ رجلٌ: يا أميرَ المؤمنين، نَشَدْتُكَ اللهَ في نفْسِك؛ فإنْ كنْتَ لا بُدَّ فاعلًا فأَقِمْهُ قيمةً، ثمّ اغْتسِلْ به. قال مالك: ولا أُرَاهُ إلّا وقدْ فَعَلَ[١].

١٩- وبه[٢]: عنْ محمّدِ بْنِ قيْسٍ قاضي عمرَ بْنِ عبْد الْعزيز؛ قال: خرج عليْنا يوْمًا مُزاحمُ فقال: لقدِ احْتاجَ أهْلُ أميرِ المؤمنين[٣] إلى نفقة، ولا أدْري منْ أيْن آخُذُهَا، ولا مِمّنْ أتسلّفُهَا. قال: فقلْتُ له: لوْلا قلّةُ ما عنْدي لَعَرَضْتُهُ عليْك. قال: وكمْ عنْدك؟ قال: قلْتُ: خمْسةُ دنانير. قال: والله إنّ في خمْسةٍ لَبَلاغًا، فأعْطِنِيها. فدفعْتُها إليْه، ثمّ أتاه مالٌ منْ منْزِلٍ كان له[٤]. قال: فَمَرَّ عليّ مُزاحمُ مسْرورًا فقال: قدْ جاءنا مالٌ منْ أرْضٍ لنا، فالآنَ نُعْطيكَ[٥] تلْكَ الْخمْسةَ. قال: فدخل ثمّ خرج وإحْدى يديْهِ على رأْسِه، وهو يقول: أعْظَمَ اللهُ أجْرَ أميرِ المؤمنين، أعْظمَ اللهُ أجْرَ أميرِ المؤمنين. قال: قلْنا: أجلْ، أعْظمَ اللهُ أجْرَهُ، وما ذاكَ؟ قال: أَمَرَ بهذا المال الذي جاء منْ أرْضِه أنْ يُدْخَلَ بيْتَ المال. قال: ثمّ لا أدْري كيْفَ تَمَحَّلَ لي في الخَمْسةِ حتّى قَضَانِي.

---

(١) انظر: الروايات في الحكاية عنْ كراهته للوضوء من المياه المسخَّنةِ بفحْمِ الإمارة، وتقْويمِه مرّةً لحطب ثلاثين يوْمًا توضأ فيها منْ مطْبخ العامّة وهو لا يعْلم، ودفْعِ القيمة لبيْت المال: سيرة عمر بن عبد العزيز (بتحقيقي: ١٦٥؛ ر: ٥٣)؛ سيرة ابن عبدالحكم (٤٧)؛ الطبقات الكبير (٧/ ٣٨٦؛ ٣٧٤)؛ الأموال لابن زنجويه (١/ ٥١٢؛ ر: ١٠٠٥)؛ المعرفة والتاريخ (١/ ٧٥٩)؛ حلية الأولياء (٥/ ٢٩٤)؛ سيرة ابن الجوزي (١٩١)؛ تاريخ دمشق (٤٥/ ٢١٤؛ ٤٥/ ٢١٥)؛ تاريخ الخلفاء (١٧٧)؛ بغية الطلب (١٠/ ٤٤٧٢)؛ تاريخ الإسلام (٣/ ١٢٧).

(٢) في مجموع خطِّيٍّ (١٤٤ و-١٤٤ ظ)؛ وسنده فيه: «عبد الملك بن شعيب بن الليث؛ قال: حدثني عبد الله بن وهب؛ قال: حدثنا الليث، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن محمد بن قيس...» فذكره.

(٣) في مجموع خطِّيٍّ: «احتاج أمير المومنين»

(٤) في مجموع خطِّيٍّ: «من أرض عمر باليمن»

(٥) في مجموع خطِّيٍّ: «نقضيك»

٢٠- وبه: عن اللّيْثِ بْنِ سعْدٍ؛ قال: أُتِيَ عُمَرُ بْنُ عبْد الْعزيز [بدنانيرَ] ومِزْوَدٍ منْ تمْرٍ منْ [غَلّتِهِ، فقالت] فاطمةُ لابْنٍ لها قدْ [سَعَى]: اذْهبْ إلى أبيكَ فخُذْ دنانيرَ. فأتاهُ فوضعَ يدَهُ في الدّنانير [فأخَذَ] منْها. فقال: يا بُنيّ، خذِ التّمْرَ. وانْتزعَ منْه الدّنانيرَ، وملأَ كَفَّيْهِ [٨] تمْرًا، فانْطلقَ راضيًا. فقالتْ له أمُّهُ: [اذْهبْ فاطْرَحِ] التّمْرَ حينَ لمْ [يُعْطِكَ] الدّنانيرَ. فجاءهُ حتى طَرَحَ التّمْرَ بيْن يديْه، فأخذهُ فأجْلَسَه في حِجْرِه، فقال: لقدْ كان ابْني رَضِيَ، ولكنّهُ أُفْسِدَ؛ اللّهمّ بغِّضْ إلى ابْني هذه الدّنانيرَ والدّراهمَ كما حبَّبْتَها إلى موسى بْنِ نُصَيْرٍ(١).

٢١- وبه: عنْ مالك: أنّ غُلامًا منْ وَلَدِ عُمَرَ دخل على أمِّه، فنَزَعَ عنْ نفْسِه قميصَه فضربَ به الْأرْضَ. فقالتْ له أمُّه: ما لَكَ؟ قال: زاحمْتُ على نعْشِ سُليْمانَ بْنِ عبْدِ الملك أميرِ المؤمنين فقُطِّعَ عليَّ قميصي. فقالتْ لهُ أمُّه: رقِّعْهُ والْبَسْهُ. فقال: ألْبَسُ قميصًا مرْقوعًا وأبي خليفةٌ؟! فقالتْ: واللهِ ما أراهُ يكْسُوكَ غيْرَهُ. فلمَّا رأى الْغلامُ أنّه لا يكسُوهُ غيْرَهُ، رَقَّعَهُ ولَبِسَهُ(٢).

٢٢- قال(٣): وأتَتْ عَمَّةٌ لعُمَرَ بْن عبْد العزيز إلى فاطمةَ امْرأتِهِ فقالتْ: إنّي أريدُ كلامَ أميرِ المؤمنين. فقالت: اجْلسي حتّى يَفْرُغَ. فجلستْ، فإذا غلامٌ قدْ أتى فأخذَ سراجًا. فقالتْ لها فاطمةُ: إنْ كنْتِ تُريدينَهُ فالْآنَ، فإنّه إذا كان في حاجةِ الْعامّةِ كتبَ على الشّمْع، وإذا صارَ إلى حاجةِ نفْسِهِ دعا بسِراجِه. فقامتْ فدخلتْ عليْه، فإذا بيْن يديْهِ أقْراصٌ وشيْءٌ منْ ملْحٍ وزيْت، وهو يتعشَّى. فقالتْ: يا أميرَ المؤمنين، أتيْتُ لِحاجةٍ ثمّ رأيْتُ أنْ أبْدأَ بكَ قبْلَ حاجتي. قال: وما ذلك يا عَمَّةُ؟ قالتْ: لو اتّخذْتَ

---

(١) الخبر مختصرا بنحوه من غير طريق المؤلف في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٧٠)، وتاريخ دمشق (٦١/ ٢٢٣؛ ٦٨/ ١٨٠).

(٢) سياقةُ الخبر عند ابن عبد الحكم (١٢٩): «قال عبْد الله بْنُ عمر الْجَزَري: ازْدحم النّاس على عمرَ بْنِ عبْد الْعزيز يُبَايعونه حين دُفِنَ سُليْمان، فتخرَّقَ جيْبُ قميصِ ابْنِه فقال: يا بُنيّ، أصْلِحْ جيْبَ قميصِك؛ فإنّكَ لمْ تكنْ قطُّ أحْوجَ إلى ذلكَ منْكَ الْيوْمَ!»

(٣) بنحوه في سيرة ابن عبد الحكم: ٥٩-٦٠.

طَعامًا ألْيَنَ منْ هذا. فقال: ليْس عنْدي يا عَمَّةُ، ولوْ كان عنْدي لَفَعَلْتُ. قالتْ: يا أميرَ المؤمنين: كان عَمُّكَ عبْدُ الملك يُجْرِي عليَّ كذا وكذا، ثمّ كان أخوكَ الْوليدُ فزَادَني، ثمّ كان أخوكَ سليْمانُ فزَادني(١)، ثمّ وَليتَ أنْتَ فقطَعْتَه عنّي. فقال: يا عَمَّةُ؛ إنّ عمِّي عبْدَ الملك وأخي الْوليدَ وأخِي سُليْمانَ كانوا يُعْطونَكِ منْ مال المسْلمين، وليْس ذلك المالُ لي فأُعْطِيكِه، ولكنْ أُعْطيكِ مالي إنْ شئْتِ. قالت: وما ذلك يا أميرَ المؤمنين؟ قال: عنْدي كذا وكذا -لشيْءٍ يسيرٍ ذَكَرَهُ- [فهُو لكِ](٢). قالتْ: وما يَبْلُغُ منِّي هذا؟ قال: فلَسْتُ أَمْلِكُ غيْرَ ذلكِ يا عَمَّةُ. فانْصرفتْ عنه.

٢٣- وبه: أنّ عُمَرَ -رحمهُ الله- لمْ يترُكْ دينارًا ولا درْهمًا ولا شيْئًا يُورَثُ عنْهُ إلَّا السُّويْداء، فإنّها بِيعَتْ [بعْدَ موْتِهِ في] دَيْنٍ كان عليْه، أوْصَى بذلك عُمَرُ [٩] أنْ لاَ يُقْضَى عليْه إلَّا منْها، فبقيَ منْ ثَمَنِها بعْد قضاءِ دَيْنِه ديناران ونصْف، فَتَشَاحَّ ولدُه عليْها، لِمَا عَرفوا منْ رأْيِهِ في صحّةِ السُّوَيْداءِ وطِيبِ أصْلِها، فَتَحَا[صَصُوا] فيها بالميراث تبرُّكًا بها! فلقدْ ماتَ أكْثَرُهمْ وإنّ نصيبَه منها لفي يديْه ولا يسْتنْفِقُهُ شُحًّا عليْه وتبرُّكًا به، وذلك أنّ السّويْداءَ إنّما كانتْ ميراثًا، فاسْتنْبَطَ فيها عُمَرُ عيْنًا، وغَرَسَ عليْها النّخْلَ فأحْياهَا فصارتْ لهُ مالًا، فلمَّا رَدَّ ما في يديْه من الْقطائعِ والْأموالِ حَبَسَ السّويْداءَ لِصحّةِ أصْلِها في يديْه، فكانتْ غَلَّتُها في يديْه أرْبعينَ دينارًا في السّنة، فمنْها كان يَعيشُ ويُنْفِقُ(٣).

٢٤- قال: ولمّا تُوفِّي عُمَرُ -رحْمةُ الله عليْه- رَثَاهُ ابْنُ أُذيْنَةَ بشِعْرٍ قال فيه:

[الطويل]

---

(١) عبارة «ثمّ كان أخوكَ سليْمانُ فزَادني» ، ساقطةٌ من سيرة ابن عبد الحكم؛ وهي لازمةٌ.

(٢) في سيرة ابن عبد الحكم: «عطائي مئتا دينار، فهي لك»

(٣) - في تاريخ دمشق (٦٨/ ١٨٠): «لمّا ولي عمرُ بْنُ عبْد الْعَزيز الخلافةَ، خرج ممّا كان في يده من الْقطائع؛ وكان في يده المكندس، وجبل الورْس بالْيمن، وفدَك، وقطائعُ اليمامة، فخرج من ذلك كلّه وردَّه إلى المسْلمين، إلَّا أنه ترك عيْنًا بالسُّوَيْداءِ كان اسْتنْبطها بعطائه، فكانت تأتيه غَلَّتُها كلَّ سنةٍ مئةً وخمْسين دينارًا أوْ أقلّ وأكْثر»

نَشَدْتُ عِبادَ اللهِ في كلِّ موْسِمٍ ومنْ كان لمْ يَشْهَدْ مع النّاسِ مَوْسِمَا
ألَا هلْ رأَيْتُمْ أوْ علِمْتُمْ خليفةً تَولَّى ولمْ يَرْزَأْ من الْمالِ دِرْهَمَا؟!

فلقِيَهُ ابْنُ أبي عَتيقٍ فقال له: أسْرفْتَ واللهِ يا ابْنَ أُذَيْنَةَ؛ لَا واللهِ ما رَزَأَ منه خَرْدَلةً. فعنْدَها زادَ ابْنُ أُذَيْنَةَ في شِعْرِه فقال:

سِوَاهُ، ولا وَزْنًا لمِثْقالِ ذَرَّةٍ عَفافًا ومَخْشَاةً له وتكَرُّمَا[(١)]

٢٥- قال[(٢)]: ولمّا فرَغَ عمرُ منْ دَفْنِ سُلَيْمانَ بْنِ عبْدِ الملك، قُرِّبَتْ إلَيْه المراكب، فقال: ما هذه المراكبُ؟ قالوا: هذه مَراكبُ لمْ تُرْكَبْ قطُّ، يَرْكَبُها الْخليفةُ أوّلَ ما يَلي، فتَرَكَهَا ودَعا ببغْلَتِه التي كان يرْكبُ قبْلَ ذلك فركِبَها. وقال: يا مُزَاحِم، ضُمَّ هذه إلى بيْت مال المسْلمين.

قال: ونُصِبَتْ له سُرَادقاتٌ وحُجَرٌ لمْ يُجْلَسْ فيها، كانتْ تُضْرَبُ للْخلفاء أوّلَ ما يَلُونَ. فقال: ما هذه؟ قالوا: سُرداقاتٌ وحُجَرٌ لمْ يَجْلِسْ فيها أحدٌ، يجْلِسُ فيها الْخليفةُ أوّلَ ما يلي. فقال: يا مُزاحِم، ضُمَّ هذه إلى بيْتِ مال المسْلمين. ثمّ ركبَ بغْلَتَه وانْصرف، فإذا الْفُرُشُ والْبُسُطُ قدْ بُسِطَتْ له؛ التي كانتْ تُبْسَطُ للْخليفةِ أوّلَ ما يَلي، فجعلَ يرْفَعُ ذلك برجْلِه حتّى أفْضى إلى الْحَصير. ثمّ قال: يا مُزَاحِم، ضُمَّ هذا إلى بيْتِ [١٠] مالِ الْمُسْلمين.

قال: وباتَ عِيالُ سُلَيْمانَ يُفْرِغُونَ[(٣)] مِنْ هذه الْقارورةِ إلى هذه الْقارورة، ويَلْبَسُونَ

(١) لم أجد هذا الخبر فيما تهيأ لي، ووجدته مختصرًا غايةً -أتى على الشّعْرِ فَطَوَاهُ- في مخطوط غميس (١٢٨ ظ): عن«عبد الملك بن شعيب بن الليث؛ قال: حدثني وهب، عن الليث: قال: قال ابن أذينة في كلمة شعر ورثى بها عمر بن عبد العزيز:
« ولم يرزأ من جملة المال درهما»
فلقيه ابن أبي عتيق، فقال: أسرفتَ يا ابن أذينة حين قلتَ: «درهما» ، لا والله ما رزأ منه خردلة. قال عبد الملك رحمه الله: صدق»
(٢) بنحْوه إلاّ خُلْفًا يسيرًا لا يَضيرُ في سيرة ابْن عبْد الْحَكَم: ٣٨-٣٩.
(٣) زيد في سيرة ابن عبد الحكم: «الأدهان والطيب»

ما لَمْ يكُنْ لُبِسَ منَ الثّيابِ حتّى تتكَسَّرَ. وكان الخليفةُ إذا ماتَ فما لُبِسَ من الثّيابِ أوْ مُسَّ منَ الطِّيبِ كان لوَلَدِه، وما لَمْ يُمَسَّ منْ ذلك فهو للْخليفةِ بعْدَه. فلمّا أصْبحَ عُمرُ قال أهْلُ سُليْمان: هذا لك، وهذا لنا. قال: وما هذا وما هذا؟ قالوا [هذا][1] ما لَبِسَ الْخليفةُ منَ الثّيابِ ومَسَّ منَ الطِّيبِ فهُو لِوَلَدِهِ، وما لَمْ يَمَسَّ ولَمْ يَلْبَسْ فهو للْخليفة، وهو لكَ. فقال عُمَرُ: ما هذا لي، ولا لِسُليمانَ، ولا لكمْ. يا مُزاحِم: ضُمَّ هذا كلَّه إلى بيْتِ مالِ المُسْلِمين. فَفعَلَ؛ فتآمَرَ الْوزراءُ فيما بيْنهمْ وقالوا: قدْ كان منه ما قدْ رأيْتُمْ، وبقيَتْ خصْلةٌ واحدةٌ وهي الْجَواري تُعْرَضُ عليْه، فعسى أنْ يكونَ منْهُ ما تريدون فيهنّ، فإنْ كان، وإلّا لاَ طَمَعَ لكمْ عنْدَه.

فأُتِيَ بالْجواري فعُرِضْنَ عليْه كأمْثالِ الدُّمَى، فلمّا نَظَرَ إليْهنّ جعل يسْألُ كلَّ واحدةٍ منْهنّ: منْ أنْتِ، ولِمَنْ كنْتِ، ومَنْ بَعَثَ بك؟ فتُخْبِرُهُ الْجاريةُ بأصْلِها ولمنْ كانتْ، ومَنْ بَعَثَ بها، وكيْفَ أُخِذَتْ، فيأْمُرُ بردِّهِنَّ إلى أهْلِيهِنَّ وحَمْلِهِنَّ إلى بلادهنّ، حتّى فَرَغَ منْهن.

فلمّا رأوْا ذلك يئِسوا منه، وعلِموا أنّه سَيَحْمِلُ النّاسَ على الْحقِّ في أمْرِهِ كلِّهِ.

٢٦- وبه: أنّ عمرَ بْنَ عبْدَ الْعزيز لمّا أجْمعَ على رَدِّ ما في أيْدي أهْلِ بيْتِه من المظالمِ إلى أهْلِها، بلغ ذلك يَزيدَ بْنَ عبد الملك، وهشامَ بْنَ عبْد الملك، ومَسْلَمَةَ بْنَ عبْد الملك، وغيرَهم منْ أهْل الْبيْتِ، فَرَاعَهُمْ، واجْتمعوا لذلك فقالوا: مَنْ يُكلّمُهُ لنا؟ قيل: ابْنُهُ عبْدُ الملك. فأتوْهُ فقالوا له: كلِّمْ لنا أباكَ يَكُفَّ عنْ أمْوالِنا وما في أيْدينا، ويَأْتَنِفِ الْأمْرَ. فقال لهمْ عبْدُ الملك: أرأيْتَ إنْ كلّمْتُهُ فقال: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ﴾[2]، ما الذي أرُدُّ عليْه؟ قالوا: كلِّمْهُ. فدخلَ عليْه فأخْبرَه ما قالوا له. فقال له عُمَرُ: ماذا قلْتَ لهمْ؟ فأخْبرَهُ. فقال عُمَرُ: والله ما

(١) لَحَقٌ في طُرَّةِ الأصْل مَمْحُوٌّ.

(٢) الأنعام: ١٦.

كان [...][١] عندي جَوابٌ غيْرُهُ؛ فأشِرْ عليَّ يا بُنيّ. قال عبْد الملك: أرى أنْ تبْدَأَ بسِجِلّاتِكَ وسِجِلّاتي وسِجِلّاتِ أمّي وإخْوتي[٢]... [١١] ... [١٢]...

٢٧- بأهْل بيْت [...] لمْ يكُنْ على ملك ولا على سُلْطان [...] كثير، فلمّا فرغْت [...] يا هشام [...] فقلْت: نعمْ، يا أميرَ المؤمنين. فقال: آلله؟ فقلْتُ: آلله. فقال: آلله؟ فقلْتُ: آلله؛ ثلاثًا. فقال: يا هشام، أرأيْتَ لوْ أنّ رجلًا كانتْ له أمْوالٌ كثيرةٌ وضِياعٌ وأوْلادٌ كثيرٌ، فَنَزَلَ به الموْتُ، فاعْتمدَ رجلًا يرْضاهُ في نفْسِه، فأسْندَ إليْه تِركَتَهُ وولَدَه، فصادفَ ذلك أنْ كانَ للْوَصِيِّ أوْلادٌ مثْلُ أوْلادِ المُوصِي، فعمَد إلى تلْكَ الْأمْوال، ففرَّقَها على أوْلادِ نفْسِه، وقطَعَ لهمْ فيها الْقَطائعَ. ثمّ ولّى فَذَهَبَ، فنَشَأَ الْوِلْدانُ وَلَدُ المُوصِي وولَدُ المُوصَى إليْه، فبَلَغَ ولدُ المُوصي الْكِبَرُ[٣]، فعلِمُوا ما صَنَعَ الْوصيُّ في أمْوالهم وتركَةِ أبيهمْ، فقاموا على ذلك فاخْتصموا إليْكَ، وكنْتَ أنْتَ الْحَكَم، ما كنْتَ صانعًا يا هشامُ؟ قال: قلْتُ: وما عَسِيتُ أنْ أصْنعَ يا أميرَ المؤمنين، أنْتزِعُها منْ هؤلاء وأرُدُّها على هؤلاء. قال: وإنْ كانَ أبُوهمْ هوَ [الذي] فعل ذلك، ليْسَ هُمْ. قلْتُ: وإنْ كانَ. قال: وإنْ كانَ، لا أقْطَعُهمْ إيّاها؟ قلْتُ: وإنْ كان. قال: وإنْ كان قدْ كتبَ لهمْ بها الْكُتبَ، وسَجّلَ لهمْ بها السِّجِلَّ، وأشْهدَ لهمْ عليْها الشُّهودَ. قلْت: نعمْ يا أميرَ المؤمنين، ليْستْ لهمْ، ولا لهُ. قال: فَمَدَّ يدَهُ إلى شيْءٍ منَ الْأرْضِ صغيرٍ، فأخذه ثمّ رفعَهُ. فقال: فَوَرَبِّ هذه الْقِبْلةِ يا هشام، ما زادَ الذي فعلْتُ على هذا مثْل هذِه.

٢٨- وبه[٤]: عنْ أبي الزّناد، أنّ عمرَ بْنَ عبْدِ الْعزيز كان يرُدُّ المظالمَ على أهْلِها بغيْرِ الْبيِّنةِ الْقاطعة؛ كان يكْتفي بالْيسيرِ منْ ذلك إذا عَرَفَ وجْهًا منْ مَظْلَمة

---

(١) كلمة متخرمة لم أستبن معناها.

(٢) هنا سقط صَفْحٌ لم نجده ضمن أوراق الدشت.

(٣) ص: «الكبير»؛ وأراه سبق قلم من الناسخ.

(٤) بنحوه في سيرة ابن عبد الحكم (١١١)؛ الطبقات الكبير (٧/ ٣٣٦)؛ النوادر والزيادات (٣/ ٤٠٤). وانظر: سيرة عمر بن عبد العزيز (بتحقيقي: ١٣٠؛ ر: ٣٢)؛ الاكتفاء لابن الْكَرْدَبُوس (٢/ ١٠٧٠).

الرّجلِ رَدَّهَا عليْه، ولمْ يُكَلِّفْهُ تحْقيقَ الْبيِّنة؛ لِمَا كان يعْرفُ منْ غَشْمِ الْوُلاةِ [قبْلَهُ] وظُلْمِهِمُ النّاسَ.

كمُلَ ما ألْفَيْتُه منْ سيرة عمر بْن عبْد الْعزيز -رحمه الله- في التّأليف المذْكور،

والحمْد لله ربِّ العالمين، كما هو أهْلُه، وكما ينْبغي له، وصلّى الله على محمَّد وعلى آله وسلَّم تسْليمًا.

المصادر والمراجع

١- **أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز** -رحمه الله- وسيرته، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٢- **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، لأبي مروان عبد الملك بن أبي القاسم التوزري، عُرف بابن الكردبوس (ت بعد ٥٧٥هـ)، تحقيق: د. صالح بن عبد الله الغامدي، ط١، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٣- **الأموال**، لأبي أحمد حُميْد ابن زنجويه النَّسَوي (ت ٢٥١هـ)، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، ط٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، للصّاحب ابن أبي جَرَادة العُقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ط١، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٥- التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ): (السفران الثاني والثالث)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلَل، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٦- **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٧- **تاريخ الخلفاء**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٨- **التاريخ**، لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس البصري (ت ٢٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد الطبراني، ط١، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية بالرياض، ٢٠١٥م.

٩- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلَّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٠- **تاريخ مولد العلماء ووَفَيَاتهم**، لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد، ابن زَبْر الرّبَعي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم

عباس غنيم، ومجدي السيد أمين، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

١١- **التسمية والحكايات عن نُظراء مالك وأصحابه وأصحابِ أصحابِه**، للوليد بن بكر الغَمْري السَّرَقُسْطي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: رضوان الحَصْري، ط١، الرابطة المحمدية، الرباط، ٢٠١٥م.

١٢- **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد لبزار، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩١م.

١٣- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٤- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

١٥- **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٣م، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦- **جمل من أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى بن جابر البَلاذُري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. سهيل زكَّار، د. رياض الزركلي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

١٧- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م؛ تصوير: دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

١٨- **رجال صحيح مسلم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن مَنْجُويَه الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٩- **سِيَر أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط١١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٢٠- سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. نعيم زرزور، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٢١- **سيرة عمر بن عبد العزيز، على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، لأبي محمد عبد الله بن عبد الحكم المصري (ت ٢١٤هـ)، تحقيق: أحمد عبيد، ط٥، دار العلم للملايين، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

٢٢- **سيرة عمر بن عبد العزيز، لمؤلف من القرن الثالث**، تحقيق: د. محمد الطبراني، ط١، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠١٩م.

٢٣- **الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)**، تحقيق: د. علي محمد عمر، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢٤- **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، لمحمد بن مكرَّم**، المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع الحافظ، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٥- **المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ)**، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٢٦- **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٧- **النَّوادر والزِّيادات على ما في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ**، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي (ت ٣٨٦هـ)، ج٣، تحقيق: د. محمَّد حجِّي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٨- **الوافي بالوَفَيَات لصلاح الدين خليل بن أيْبَك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)**، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٢٩- **الواضحة (كتب الصلاة والحج)**، لعبد الملك بن حبيب السلمي (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. ميكلوش مكوراني، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

حديثٌ وقع في «الصَّحيحين» عن الإمام أحمد

تخريج

الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الصَّالحي الحنبلي

المعروف بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩ هـ)

يُنشر لأوَّل مرَّة محقَّقًا على نسخة خطيَّةٍ نفيسةٍ بخطِّ المصنِّف

تحقيق

عبد الله بن محمَّد سعيد الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمة التَّحقيق

الحمد للَّه ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد،

فبين يدَيك جزءٌ حديثيٌّ لطيفٌ خطَّه يَراع الشيخ الإمام الحافظ المحدِّث جمال الدِّين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الشَّهير بابن المِبْرَد المقدسي الصَّالحي الحنبلي -رحمه الله تعالى-، خرَّج فيه بأسانيده حديثًا اتَّفق الإمامان البخاري ومسلم على روايته في «صحيحَيهما» عن الإمام الرَّبَّاني أبي عبد الله أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيباني -رحمهم الله تعالى-، وبيَّن علوَّ مُسلم فيه بدرجة؛ لروايته عنه بلا واسطة، وذكر ما رواه البُخاري عنه في «الصَّحيح» ، وسبب إقلاله عنه.

سمَّاه: «حديثٌ وَقَعَ في الصَّحيحَين عن الإمام أحمد».

وقدَّمتُ بين يدَيه مبحثَين:

الأوَّل: ترجمة موجزة للمصنِّف.

الثَّاني: دراسة الجزء.

أسألُ الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى أن ينفع بهذا الجزء الإسلام والمسلمين، وأن يغفر للمصنِّف، ولنا، ولوالدينا، ولمشايخنا، ولعلماء

أمَّتنا، ولإخواننا، ولأحبابنا، ولأهلينا، ولأزواجنا، ولذرِّيَّاتنا، ولتلامذتنا، وللمُسلمين أجمعين.

وصلَّى الله وسلَّم على النبيِّ الأمين، وعلى آله، وصحبه، والتَّابعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه:

عبد الله بن محمَّد سعيد الحسيني

غفر الله له ولوالديه وللمُسلمين أجمعين

مدينة البُسيتين - البحرين

الثلاثاء ٦ من ربيع الآخِر ١٤٤١هـ = ٣ من ديسمبر ٢٠١٩م

المبحث الأوَّل

ترجمة موجزة للمصنِّف ابن المِبْرَد

(ت ٨٤٠ هـ = ٩٠٩ هـ)

بقلم: نجم الدِّين محمد الغزِّي(١)

يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي، الشَّيخ، الإمام، العلَّامة، المصنِّف، المحدِّث، جمال الدِّين، الشَّهير بابن المِبْرَد، الصَّالحي، الحنبلي.

وُلد سنة أربعين وثمان مئة. قرأ القرآن: على الشَّيخ أحمد الصَّفدي الحنبلي، وجماعة، ثمَّ على الشَّيخ محمَّد، والشَّيخ عمر العسكريَّين، والشَّيخ زين الحبَّال، وصلَّى بالقرآن ثلاث مرَّات.

وقرأ «المقنع» على الشَّيخ تقي الدِّين الجراعي، والشَّيخ تقي الدِّين بن قندس، والقاضي علاء الدِّين المرداوي.

وحضر دروس خلائق، منهم: القاضي برهان الدِّين بن مفلح، والشَّيخ برهان الدِّين الزرعي.

وأخذ الحديث عن خلائق من أصحاب ابن حجر، وابن العراقي، وابن البالسي، والجمال بن الحرستاني، والصَّلاح بن أبي عمر، وابن ناصر الدِّين، وغيرهم.

---

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ٣١٧). وانظر: «الضوء اللامع» (١٠/ ٣٠٨)، و«مشيخة الحسيني» (ص ٣١٥-٣١٦، ٣٣٥)، و«متعة الأذهان» (٢/ ٨٣٨-٨٣٩)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ٦٢)، و«النعت الأكمل» (ص ٦٨-٧٢)، و«السحب الوابلة» (٣/ ١١٦٥-١١٦٩)، و«الأعلام» (٨/ ٢٢٥-٢٢٦)، و«مختصر طبقات الحنابلة» (ص ٨٣-٨٦)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ١١٤١-١١٤٢)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٥٣-١٥٤)، و«تسهيل السابلة» (٣/ ١٤٨٤-١٤٨٨)، و«معجم مؤلفات يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المخطوطة بمكتبات العالم» (ص ٥٠)، و«معجم مصنفات الحنابلة» (٥/ ٤١-١٢٨).

وكان الغالبُ عليه علم الحديث، والفقه، وشارك في النَّحو، والتَّصريف، والتَّصوف، والتَّفسير.

وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ، وغالبها أجزاء، ودرَّس، وأفتى، وله نظمٌ ليس بذاك.

وقد ألَّف تلميذُه الشَّيخ شمس الدِّين بن طُولُون في ترجمته مؤلَّفًا ضخمًا، وقفتُ عليه في تعاليقه.

وكانت وفاة صاحب التَّرجمة يوم الاثنين سادس عشر المحرَّم سنة تسع وتسع مئة.

ودُفن بسفح قاسيون، وكانت جنازته حافلة، رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني

دراسة الجزء

اسم الجزء:

سمَّاه المصنِّف -رحمه الله تعالى- في صفحة العنوان والمقدِّمة بـ: «حديث وَقَعَ في الصَّحيحَين عن الإمام أحمد»

نسبة الجزء:

هذا الجزء ثابت النِّسبة إلى مصنِّفه، وذلك لأمورٍ عديدةٍ، منها:

١-أنَّ صفحة العنوان مُثبت فيها اسم الجزء منسوبًا إلى مصنِّفه بخطِّه، وصفحة حَرْد المتن جاء فيها بخطِّه ما نصُّه: «وفرغ منه: يوسف بن حسن بن عبد الهادي» ، وهذه المرتبة أقوى مراتب صحَّة النُّسَخ.

٢-أن المصنِّف قد نسب هذا الجزء إلى نفسه، فقال - في «فهرست الكتب» [١٤/ ب] المحفوظ بخطِّه - ما نصُّه: «مجموع فيه: .. وما رواه البخاري عن أحمد

وسبب إقلاله .. وغير ذلك كلّه تصنيفي» اهـ.

٣-أنَّ الجزء قد نسبه إليه جماعة من أهل العلم والمختصِّين، منهم:

* الشيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه: «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث» (ص ١٠٦).

* الدكتور ناصر بن سعود السلامة في كتابه: «معجم مؤلفات يوسف بن حسن بن عبدالهادي الحنبلي المخطوطة بمكتبات العالم» (ص ٥٧-٥٨).

* الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي في كتابه: «معجم مصنَّفات الحنابلة» (٥/ ٧٧).

٣-أنَّ أسلوب الجزء يتَّفق تمامًا مع أسلوب المصنِّف في تصانيفه الأخرى.

موضوع الجزء:

خرَّج المصنِّف في هذا الجزء بأسانيده حديثًا اتَّفق البخاري ومسلم على روايته في «صحيحيهما» عن الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل -رحمهم الله تعالى-، وبيَّن علوَّ مسلم فيه بدرجة؛ لروايته عنه بلا واسطة، وذكر ما رواه البخاريُّ عنه في «الصحيح» ، وسبب إقلاله عنه.

وَصْفُ النُّسخة الخطيَّة المعتمدة في التَّحقيق:

اعتمدتُ في التَّحقيق على نسخةٍ وحيدةٍ تامَّةٍ في غاية النَّفاسة محفوظةٍ في دار الكتب الظَّاهرية بدمشق، رقم (٣٢١٦)، أدب ٤٥، وعنها صورة فيلميَّة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة رقم (١٥٦٣)، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي رقم (٣٧٨٣٦٣).

ويقع الجزء ضمن مجموع يبدأ من [٧٩/ أ] إلى [٨١/ ب] في (٣) أوراق، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (١٦) سطرًا، عدا صفحة العنوان، والوجه الأخير

ففيه (٨) أسطر.

كَتَبهُ المصنِّف بالمداد الأسود بخطٍّ نسخيٍّ مقروءٍ خالٍ من التَّنقيط والتَّشكيل في الغالب، وفَرَغَ منه: نهار الأربعاء ٢١ من شهر شعبان سنة ٨٩٦هـ.

عملي في تحقيق الجزء:

- نسختُ الجزء المخطوط على الطَّريقة الإملائيَّة الحديثة، ثم قابلتُ المنسوخ بالمخطوط.

- ترجمتُ للمصنِّف ابن المبرد ترجمة موجزة بقلم الشَّيخ نجم الدِّين الغزِّي، وأحلتُ إلى أهمِّ المترجمين له.

- ترجمتُ لشيوخ المصنِّف ترجمة موجزة في هامش التَّحقيق، وأحلتُ إلى أهمِّ المترجمين لهم.

- عزوتُ الآية القرآنية إلى السورة ورقم الآية، وجعلتُه بين معقوفين.

- عزوتُ الأحاديث والآثار إلى مُخرِّجيها.

- ضبطتُ بالشَّكل ما يحتاج إلى ضبط من النَّص.

- استدركتُ ما سقط من الأصل، وجعلتُه بين معقوفين، مع التَّنبيه على ذلك في هامش التَّحقيق.

- أشرتُ إلى بعض الفوائد المتعلِّقة بالجزء في هامش التَّحقيق.

- صنعتُ ثبَتًا للمصادر والمراجع.

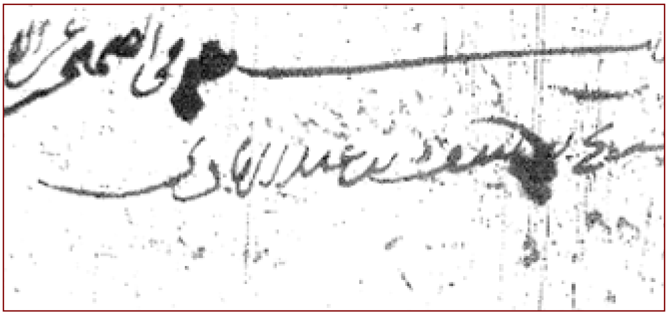

صفحة العنوان

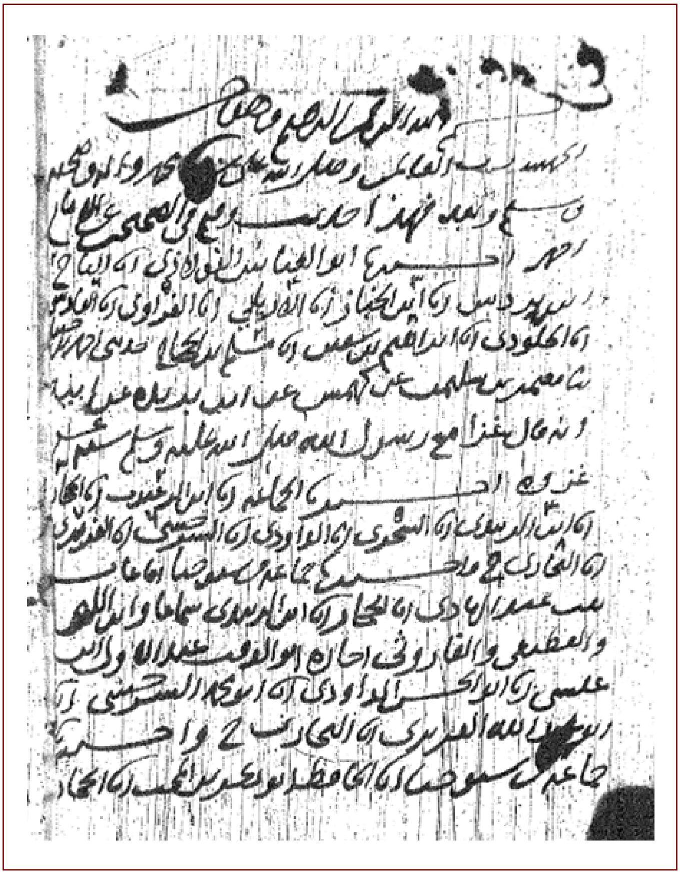

الصفحة الأولىٰ

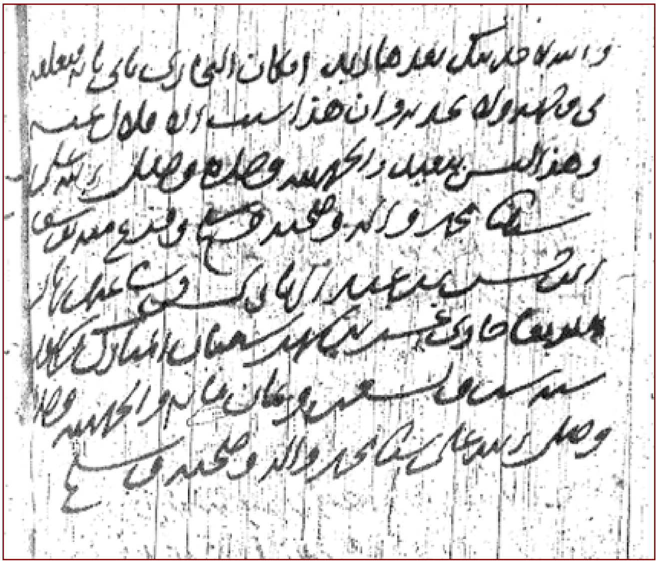

الصفحة الأخيرة

[النَّصُّ المحقَّق]

[٧٩/ أ]

حديثٌ وَقَعَ في الصَّحيحَين عن الإمام أحمد

تخريج

يوسف بن عبد الهادي

[٧٩/ ب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وهو حَسْبِي
الحمدُ للَّه ربِّ العالمين
وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد
وآله، وصحبه، وسلَّم

وبعدُ:

فهذا حديثٌ وَقَعَ في «الصَّحيحَين» عن الإمام أحمد(١):

أخبرنا أبو العبَّاس الفُولَاذِي(٢)، أنا التَّاج ابن بَرْدَس، أنا ابن الخَبَّاز، أنا الإِرْبِلِي، [أنا الطُّوسِي](٣)، أنا الفُرَاوِي، أنا الفَارِسِي، أنا الجُلُودِي، أنا إبراهيم بن سُفْيَان، أنا مُسلم بن الحَجَّاج، حدَّثني أحمد بن حَنْبَل، ثنا مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن كَهْمَس، عن ابن بُرَيْدَة، عن أبيه أنَّه قال: «غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ عَشْرَ غَزْوَةً»(٤).

أخبرنا الجماعة، أنا ابن الزَّعْبُوب، أنا الحَجَّار، أنا ابن الزَّبِيدِي، أنا السِّجْزِي، أنا

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٣٨/ ٥٠)، رقم (٢٢٩٥٤)، في حديث بُرَيدة الأسلمي، رضي الله عنه.

(٢) الفولاذي (٧٨٤ أو ٧٨٦- ٨٦٧ هـ): أحمد بن محمد بن عيسى بن موسى بن عمران الدمشقي الشافعي الفُولَاذِي، شهاب الدين، أبو العباس، مسنِد، فقيه، قال المصنِّف: «أخذ ابن بردس عن ابن الخبَّاز صحيح مسلم، وسمعه عليه شيخُنا أبو العباس الفولاذي، وقد قرأتُ عليه» انظر: «معجم ابن فهد المكي» (ص ٣٤٦)، و«الضوء اللامع» (٢/ ١٦٤-١٦٥)، و«إرشاد الغاوي» (ص ١٢٧)، و«الجوهر المنضَّد» (ص ١٣٣)، و«النهاية في اتصال الرواية» (ص ٨٦، ١١٤، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥٨)، و«العشرة المختارة من حديث أبي العباس الفولاذي»

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٤) رواه مسلم في«الصحيح» (٥/ ٢٠٠)، رقم (١٨١٤)، كتاب الجهاد والسير، باب عدد غزوات النبي ﷺ.

الدَّاوُدِي، أنا السَّرْخَسِي، أنا الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، ح.

وأخبرنا جماعة من شيوخنا، أنا عائشة بنت عبد الهادي، أنا الحَجَّار، أنا ابن الزَّبِيدِي سَماعًا، وابن اللَّتِّي، والقَطِيعي، والفَارُوثِي إجازةً، [أنا][1] أبو الوَقت عبد الأوَّل بن عيسى، أنا أبو الحسن الدَّاوُدِي، أنا أبو محمَّد السَّرْخَسِي، أنا أبو عبد الله الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، ح.

وأخبرتنا جماعة من شيوخنا، أنا الحافظ أبو بكر ابن المحبِّ، أنا الحَجَّار، [٨٠/أ] وعن غيره، أنا ابن الزَّبِيدِي، وابن اللَّتِّي، والقَطِيعي، والفَارُوثِي، أنا أبو الوَقت عبد الأوَّل بن عيسى السِّجْزِي، أنا أبو الحسن الدَّاوُدِي، أنا أبو محمَّد السَّرْخَسِي، أنا أبو عبد الله الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، ح.

وأخبرنا القاضي أبو بكر الطَّرَابُلسِي[2]، وابن الصُّمُودِي(٣)، أنا الإمام [أبو][4] عبد الله ابن اليُونَانِيَّة، أنا الحَجَّار، والسَّيِّد محمَّد، أنا ابن الزَّبِيدِي، أنا السِّجْزِي، أنا الدَّاوُدِي، أنا السَّرْخَسِي، أنا الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، ح.

وأخبرنا أبو العبَّاس الحَدِيدِي، قال: أنا ابن الأمَاسِي، أنا الحَجَّار، أنا ابن الزَّبِيدِي، أنا السِّجْزِي، أنا الدَّاوُدِي، أنا السَّرْخَسِي، أنا الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، ح.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٢) ابن الصدر (ت ٧٧٧ هـ = ٨٧١ هـ): أبو بكر بن محمد بن محمد بن أيوب بن سعيد ابن الصدر البعلي الطرابلسي الحنبلي، تقي الدِّين، محدِّث، مسنِد، فقيه. انظر: «معجم ابن فهد المكي» (ص ١٠٣-١٠٤، ٣٥٢)، و«الضوء اللامع» (١١/ ٩٠)، و«إرشاد الغاوي» (ص ١٢٩)، و«النهاية في اتصال الرواية» (ص ٢٧٠-٢٧١)، و«العشرة المختارة من حديث شيخنا تقي الدين بن الصدر» ، و«شذرات الذهب» (٩/ ٤٤٦-٤٤٧).

(٣) ابن الصمودي: أبو بكر بن التقي الصمودي القطان البعلي، مسنِد. انظر: «النهاية في اتصال الرواية» (ص ٢٥٩).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

وأخبرتنا الأَصِيلة أَسماء الكَاتِبة[١]، قالت: أخبرتنا عائشةُ بنتُ عبدِ الهادي، وأختُها فاطمة، وابن الرَّسَّام، وأكثر من عشرة مشايخ، قالوا: أنا الحَجَّار، أنا ابن الزَّبِيدِي، أنا السِّجْزِي، أنا الدَّاوُدِي، أنا السَّرْخَسِي، أنا الفَرَبْرِي، أنا البُخاري، حدَّثني أحمد بن الحسن، ثنا أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل بن هِلال قال: ثنا مُعْتَمِر بن سُليمَان، عن كَهْمَس، عن ابن بُرَيْدَة، عن أبيه قال: «غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٨٠/ ب] سِتَّ عَشْرَ غَزْوَةً»[٢].

حديثٌ صحيحٌ، متَّفقٌ على روايته في «الصَّحيحَين» عن الإمام أحمد.

ورجالُه فيهما بعد الإمام أحمد سواءٌ.

ولفظُه في «الصَّحيحَين» سواءٌ، إلَّا أنَّ لفظ مُسلم: «سِتَّةَ عَشْرَ» ، ولفظ البُخاري: «سِتَّ عَشْرَ»[٣]، ولفظ مُسلم أَجْوَدُ من حيثُ العربيَّة، ولفظ مُسلم: «ثنا[٤] أحمد بن حَنْبَل» ، ولفظ البُخاري: «ثنا أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال» ، لكنَّه لمسلم عن الإمام أحمد رواية من غير واسطة بصيغة الاختصاص بالتَّحديث، فقال: «حدَّثني»[٥]، وأمَّا البُخاري فرواه عن رجل عن الإمام أحمد، فإنَّه قال: «حدَّثني أحمد بن الحسن، قال: ثنا أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل بن هِلال» ، فوقع لمسلم أعلى من البُخاري، فهو

(١) أسماء الكاتبة (ت ٨٦٧ هـ): أسماء بنت عبد الله بن محمد المهرانية الدمشقية، أم الحسن، محدِّثة، مسنِدة. انظر: «معجم ابن فهد المكي» (ص ٣٩٧)، و«الضوء اللامع» (١٢/ ٦-٧)، و«إرشاد الغاوي» (ص ١٤٤)، و«النهاية في اتصال الرواية» (ص ١٥٨، ١٩٧، ٢٩٠).

(٢) رواه البخاري في «الصحيح» (٦/ ١٦)، رقم (٤٤٧٣)، كتاب المغازي، باب كم غزا النبي ﷺ.

(٣) لفظُه في المطبوع منه: «ست عشرة» ، كلفظ مسلم.

(٤) كذا في الأصل، والصَّواب: (حدَّثني).

(٥) عدد الأحاديث التي رواها الإمام مسلم في «صحيحه» عن الإمام أحمد بن حنبل بصيغة الاختصاص بالتَّحديث (حدَّثني) سبعة، وهي: (٢١٥)، و(٥٨١)، و(٧١٠)، و(١٢٩٨)، و(١٨١٤)، و(٢٤٢١)، و(٢٤٤٩).

لمسلم خُماسيٌّ، وللبُخاري سُداسيٌّ[١].

فلم يتَّفق للبُخاري روايته عن نفس الإمام أحمد، ومُسلم في «صحيحه» قد روى عن الإمام أحمد أحاديث كثيرة، قد خَرَّجتُها في جُزءٍ مُفردٍ[٢].

وأمَّا البُخاري فلم يقع في «صحيحه» عن الإمام أحمد غير هذا الحديث عن واسطة عنه[٣].

ووَقَعَ له حديث آخر في كتاب النِّكاح[٤]، في باب ما يحلُّ من النِّساء وما يحرُم، فقال: وقال [لنا][٥] أحمد بن حَنْبَل، ثنا يحيى بن سَعِيد، [٨١/أ] عن سُفيان، حدَّثني حَبِيب، عن سعيد، عن ابن عبَّاس: «حَرُمَ فِي النَّسَبِ سَبْعٌ، وَفِي الصِّهْرِ سَبْعٌ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الآية.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (٨/ ١٥٣): «أخرجه مسلم عن أحمد نفسه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشُّيوخ بواسطة»، وقال في «عوالي مسلم» (ص ٦٨): «أخرجه البخاري في المغازي من صحيحه عن أحمد بن الحسن التِّرمذي، صاحب الإمام أحمد بن حنبل، عن أحمد، فوقع بدلًا، فكأنَّه سمعه من مُسلم»

(٢) سمَّاه: «كتاب الثَّلاثين التي عن الإمام أحمد في صحيح مُسلم»، فرغتُ من تحقيقه على نسخة نفيسة بخطِّه، يسَّر الله نشره، ويبلغ عدد الأحاديث التي رواها الإمام مسلم في «صحيحه» عن شيخه الإمام أحمد بن حنبل عشرين حديثًا، وهي: (١٦٦)، و(٢١٥)، و(٥٠٢)، و(٥٨١)، و(٧١٠)، و(١٢٨٤)، و(١٢٩٨)، و(١٥٥١)، و(١٦٧٦)، و(١٧٥٦)، و(١٨١٤)، و(١٩٣٤) من طريقين، و(٢٠٨١)، و(٢٠٩٢)، و(٢١٣٩)، و(٢١٤٣)، و(٢٣٠٩)، و(٢٤٢١)، و(٢٤٤٩).

(٣) قال الإمام الكلاباذي في «الهداية والرشاد» (١/ ٤٢-٤٣): «روى البخاري عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه في آخر المغازي، ولم يُحدِّث البخاري عنه نفسه في الجامع بشيءٍ، ولا أورد من حديثه فيه شيئًا غير هذا الحديث الواحد، إلَّا ما لعلَّه استشهد به في بعض المواضع»، ونحوه في «التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح» (١/ ٣٢٠) للباجي، و«تقييد المهمل» (ص ١٧٤) للغساني.

(٤) رواه البخاري في «الصحيح» (٧/ ١٠-١١)، رقم (٥١٠٥).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

هذا ما وَقَعَ في «صحيح البُخاري» ، لا غير(١).

فالأوَّل عن رجل عنه.

والثَّاني ليس بصيغة تقتضي روايته عنه؛ لأنَّه قال: «وقال [لنا](٢) أحمد، ثنا فلان»، وهذا لا يدلُّ على روايته له عنه.

وقد قال بعضُهم: ما السَّبب في أنَّ مُسلمًا أكثر في «صحيحه» عنه، والبُخاري ما روى عنه قليلٌ؟

فقال بعضُهم: لأنَّه أدرك شيوخه، فاكتفى بهم عنه، فإنَّ في قصدهم العُلوَّ.

وهذا باطلٌ؛ لأنَّ ذلك لو كان صحيحًا لم يرو في «الصَّحيح» عن رجل عنه، فإنَّ ذلك أنزل درجةً من روايته عنه بغير واسطة.

(١) وهذا ما ذهب إليه الإمام الذَّهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨١)، والحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤)، وهناك موضع ثالث، وهو ما رواه البخاري في «الصحيح» (٧/ ١٥٨)، رقم (٥٨٧٨)، (٥٨٧٩) في كتاب اللباس، باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر، قال: حدَّثني محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدَّثني أبي، عن ثمامة، عن أنس: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ، وَكَانَ نَقْشُ الخَاتَمِ ثَلاَثَةَ أَسْطُرٍ: مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللهِ سَطْرٌ، قال أبو عبد الله: وزادني أحمد: حدَّثنا الأنصاري، قال: حدَّثني أبي، عن ثمامة، عن أنس، قال: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ، جَلَسَ عَلَى بِئْرِ أَرِيسَ قَالَ: فَأَخْرَجَ الخَاتَمَ فَجَعَلَ يَعْبَثُ بِهِ فَسَقَطَ، قَالَ: فَاخْتَلَفْنَا ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ، فَنَزَحَ البِئْرَ فَلَمْ يَجِدْهُ. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدى الساري» (ص ٢٢٤): «ولم يذْكر أبو عليّ الجياني أحمد هذا مَنْ هو، وجزم المزِّي في الأطراف في ترجمة أنس عن أبي بكر بأنَّه أحمد بن حنبل، وتبع في ذلك الحميدي، لكنْ لم أر هذا الحديث من هذه الطريق في مسند أحمد، فيُنظر» ، وقال في «فتح الباري» (١٠/ ٣٢٩): «أحمد المذكور جزم المزي في الأطراف أنَّه أحمد بن حنبل، لكنْ لم أر هذا الحديث في مسند أحمد من هذا الوجه أصلًا»

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤): «(وقال لنا أحمد بن حنبل): هذا فيما قيل أخذه المصنِّف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنَّه إنَّما استعمل هذه الصِّيغة في الموقوفات، وربَّما استعملها فيما فيه قصورٌ ما عن شرطه، والذي هنا من الشِّقِّ الأوَّل، وليس للمصنِّف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلَّا في هذا الموضع» ، وقال في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٠١): «الذي تبيَّن لي بالاستقراء من صنيعه أنَّه لا يُعبِّر في الصَّحيح بذلك إلَّا في الأحاديث الموقوفة أو المُستَشهَد بها، فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمَّل ذلك في كتابه وجده كذلك» ، ونحوه في «تعريف أهل التقديس» (ص ٢٤).

وقال بعضهم: لبُعدِهِ عنه.

وهذا باطلٌ؛ لأنَّه رَحَلَ إلى مَن هو دُونه، وكانوا يفتخرون بالرَّحل إلى مَن هو دُونه[(١)].

وقال بعضُهم: لم يقع على شرطه من روايته غير هذَين الحديثَين.

وهذا باطلٌ جدًّا؛ لأنَّ في «المسند» وغيره ممَّا هو على شرطه الكثير[(٢)].

وسمعتُ بعضَ شيوخِنا يقول: إنَّ الإمام أحمد رأى البُخاريَّ في جنازة وهو يتبسَّم، فقال: تتبسَّمُ في جنازة! [٨١/ ب]، والله لا حدَّثتُكَ بعدها أبدًا، فكان البُخاري يأتي بابه، فيُغلِقُه في وجهه، ولا يُحدِّثه، وأنَّ هذا سبب الإقلال عنه.

وهذا ليس ببعيدٍ[(٣)].

---

(١) ومما يُبطل هذا القول أن الإمام البخاري دخل مدينة بغداد سُكنى شيخه الإمام أحمد بن حنبل عدَّة مرات، حتَّى قال: «لا أُحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد مع محدِّثي أهل خراسان» انظر: «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٥٨).

(٢) قال الحافظ ابن كثير الدمشقي في «اختصار علوم الحديث» (ص ١٠٠): «يُوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيءٌ كثيرٌ ممَّا يُوازي كثيرًا من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرِّجه أحدٌ من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه»

(٣) بل هذا سببٌ فيه بُعدٌ وغرابةٌ، لم أقف له على أصل عند أحد من أهل العلم، وممَّا يُوهنه ما رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٤٣) عن الإمام البخاري أنَّه قال: «دَخَلتُ بغداد آخر ثمان مرَّات، كلُّ ذلك أُجالسُ أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودَّعتُه: يا أبا عبد الله، تتركُ العلم والنَّاس وتصيرُ إلى خراسان؟ قال البخاري: فأنا الآن أذكرُ قولَه» ، يعني: أُدرِك أهميَّة قوْلِه ونُصْحِه. وقد وجَّه الحافظ ابنُ حجر العسقلاني سبب إقلال البخاري عنه في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤)، فقال: «وكأنَّه لم يُكثر عنه؛ لأنَّه في رحلته القديمة لقيَ كثيرًا من مشايخ أحمد، فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يُحدِّث إلَّا نادرًا، فمِنْ ثمَّ أكثرَ البخاريُّ عن علي بن المديني دون أحمد» ، وقال الشَّيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير: «إنَّ الإمام البخاري كان مطمئنًا إلى أنَّ روايات الإمام أحمد مضبوطةٌ ومحفوظةٌ من قِبَل تلاميذه، وفي مصنَّفاته، ولا يُخشى عليها من الضَّياع، كغيره من الأئمَّة، وبهذا علَّل أهلُ العلم».

والحمدُ لله وحده.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآله، وصحبه، وسلَّم.

وفَرَغَ منهُ: يوسف بن حسن بن عبد الهادي في ساعة من نهار الأربعاء حادي عشرين شهر شعبان المبارك من شهور سنة ستٍّ وتسعين وثمان مئة[(١)].

والحمدُ للَّه وحده.

وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد، وآله، وصحبه، وسلَّم.

(١) وعمرُه يومها ستٌّ وخمسون سنة تقريبًا، رحمه الله تعالى وإيَّانا.

المصادر والمراجع

٣٠- **الأعلام**، الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١- **اختصار علوم الحديث**، ابن كثير الدمشقي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢- **إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي**، السخاوي، تحقيق: د. سعد الدوسري، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٣- **الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده**، إعداد ودراسة: أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان، مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد (٢٥)، ١٤٠٩هـ.

٤- **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٥- **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواردها، الخطيب البغدادي**، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦- **تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ويليه: فائت التسهيل، صالح البردي**، تحقيق: بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٧- **الجوهر المنضَّد في طبقات متأخِّري أصحاب أحمد**، ابن المبرد الصالحي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٨- **التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح**، الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠- **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، الغساني، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١١- **السُّحُب الوابلة على ضرائح الحنابلة**، ابن حميد النجدي، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٢- **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، حققه مجموعة بإشراف: شعيب الأرنـاؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن العماد الحنبلي، حققه: محمود الأرنـاؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٤- **صحيح البخاري المسمَّى: الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، محمد بن إسماعيل البخاري، تشرف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٥- **صحيح مسلم المسمَّى: المسند الصَّحيح المختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ**، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تشرف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٣م.

١٦- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

١٧- **عوالي مسلم: أربعون حديثًا منتقاة من صحيح مسلم**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتاب الثقافية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومعه: هدى الساري**، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٩- **فهرس الفهارس، الكتاني**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٠- **فهرست الكتب**، ابن المبرد، مخطوط.

٢١- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، الألباني، اعتنى به وعلق عليه: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٢- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، النجم الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٣- **متعة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران**، ابن طولون الحنفي وابن المبرد الصالحي الحنبلي، انتقاء: أحمد الحصكفي الحلبي، تحقيق: صلاح الدين خليل الموصلي، دار صادر، بيروت، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢٤- **مختصر طبقات الحنابلة**، ابن شطي، دراسة: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٥- **مسند أحمد بن حنبل**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢٦- **مشيخة الحسيني**، كمال الدين محمد بن حمزة الحسيني الدمشقي، دراسة وتحقيق: شهلاء بنت عبد الله، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٢٧- **معجم الشيوخ**، ابن فهد الهاشمي المكي، تحقيق وتقديم: محمد الزاهي، راجعه وقابله على أصله: حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٨- **معجم مؤلفات يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المخطوطة بمكتبات العالم**، د. ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢٩- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣٠- **معجم مصنفات الحنابلة**، د. عبد الله بن محمد الطريقي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٣١- **النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل**، محمد الغزي، تحقيق وجمع: محمد الحافظ ونزار أباظة، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٢- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٣٣- **النهاية في اتصال الرواية**، ابن المبرد، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٣٤- **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

طُرَرُ السّلام لِأَحْرارِ الإسْلام

تأليف

أبي المواهب سليمان (سعد الدين) بن عبد الرحمن (أمن الله) بن
محمد مستقيم، المعروف بـ (مستقيم زاده)
(ت ١٢٠٢هـ= ١٧٨٨م)

تحقيق

د. محمد محمود كالو

مُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد قيَّض الله تعالى لهذا الدين في كل عصر من يقوم به، ليبينوا للناس أمور دينهم، بجميع فنون العلم، محتسبين فيه الأجر عند الله، الأجر الذي أخبرنا عنه النبي ﷺ بقوله: (**إن الله وملائكته لَيُصَلُّون على مُعلِّم الناس الخيرَ حتى الحيتان في البحر، والنملة في جحرها**)(١).

ومن فنون العلم هذه كان فن البراعة في التأليف والتصنيف، فمن المصنفين من أمضى من عمره أربعين سنة لتأليف كتاب واحد، ومنهم من يتناول التأليف بشيء من الغرابة عن المألوف، وهذه الغرابة قد تكون لها صلةٌ بموضوعاتها ومناهج التأليف، وقد تكون الغرابة مرتبطة بشكل الكتاب وصناعته، ومنهم من يأتي بعنوان غريب للكتاب، ومن غرائب التصنيف الكتابة من دون نَقْط، ومنها هذه الرسالة التي بين أيدينا، حيث جمع المصنف مستقيم زاده في هذه الرسالة أربعين حديثًا نبويًّا من دون نقط، ووضع لها عنوان: «طُرَر السلام لأحرار الإسلام».

لم يكن مستقيم زاده بِدْعًا في هذا التأليف، بل وجدنا من يؤلف كتابًا كاملًا من دون نقط، كما فعل فيضي الهِنْدِيّ(٢)، في تفسيره «سواطع الإلهام لحَلِّ كلام الله الملك العلَّام».

قال محمد صديق خان القِنَّوجي عنه: «وأجَلُّ مصنفاته: سواطع الإلهام في تفسير

---

(١) رواه الترمذي برقم: ٢٦٨٥.

(٢) فيض الله بن المُبَارك أَبُو الْفَيْض الأكبر آبادي الْهِنْدِيّ الْفَقِيه الْحَنَفِيّ ولد سنة ٩٥٤، وتوفي سنة ١٠٠٤ أَرْبَعْ وألف، قيل: تصانيفه تزيد على مئة من المثنويات والتراجم، مِنْهَا: ديوان شعره فارسي في خمسة عشر ألف بيت، وسواطع الإلهام في تَفْسِير الْقُرْآن بالحروف المُهْملَة (مجلدان) مطبوع. [هدية العارفين: ١/ ٨٢٣].

القرآن الكريم الغير المنقوط صنَّفه في سنتيْن وأتمَّه في سنة ١٠٠٢هـ، يدل على إطالة يده في علم اللغة وأنا وقفتُ عليه»[١].

وهناك نموذج آخر، لمفتي دمشق الشام محمود بن حمزة الحسيني النقيب[٢]، له تفسير الكلام المبجَّل المسمَّى (دُرَّ الأسرار) كمل مدادُه وسوادُه سنة ١٢٧٤هـ، وهو تفسير القرآن الكريم بالحرف المهمل، بدأ تفسيره بدل البسملة بقوله: «اسم الله العلَّام أول الكلام»

ولفظ النبي ﷺ يذكره في تفسيره دائمًا بلفظ: «الرسول محمد»؛ تجنبًا لنقط الحروف، وعند الصلاة عليه ﷺ يقول: «صلى الله على روحه وسلم» ، وعند ذِكر أحد الأنبياء، يقول: رَدَّد الله له أكمل السلام، بدل: عليه السلام هروبًا من نقط الحروف.

وهناك علماءُ آخرون فعلوا كما فعلَا، إذن لم يقتصر أمرُ التأليف بالحروف المهملة على مستقيم زاده، رحمه الله تعالى، وهو فنٌّ إنْ دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على جمال اللغة العربية وثرائها من ناحية، وطول باع هؤلاء العلماء في اللغة العربية من ناحية أخرى.

أما الدوافع التي شجَّعَتْني في تحقيق هذه الرسالة، فعدة أمور، منها:

خدمة للحديث النبوي الشريف.

إخراج مثل هذه الرسائل إلى النور يعدُّ من الوفاء الواجب لعلمائنا الكرام.

(١) أبجد العلوم، صديق حسن خان القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م: ٦٩٨.

(٢) ابْن حَمْزَة الدِّمَشْقِي السَّيِّد مَحْمُود بن السَّيِّد مُحَمَّد نسيب، الدِّمَشْقِي الْفَقِيه الْحَنَفِيّ مفتى الشَّام الشهير بِابْن حَمْزَة، ولد سنة ١٢٣٤، وتوفي سنة ١٣٠٥، من تصانيفه: التَّنْبِيه الْفَائِق على خلل الوثائق، التَّحْرِير فِي ضَمَان الْمَأْمُور والآمر والأجير، در الأسرار في تَفْسِير الْقُرْآن بحروف المهمل، في مُجَلد مطبوع. [هدية العارفين:٢/ ٤٢٠].

إبراز جهود أحد الأعلام الذين أفْنَوْا أعمارهم في خدمة هذا الدين الحنيف.

۞ موضوع الرسالة:

طُرَر السلام لأحرار الإسلام: يشتمل على ٤٠ حديثًا نبويًّا من دون نَقْط، مع شرحها أيضًا من دون نَقْط، واسم الكتاب الخالي من النَّقْط أيضًا حسب الأبجدية يدل على تاريخ تأليفه ١١٧٤هـ في أول شهر رجب الأصم[(١)].

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نُسَخ:

النسخة الأصل:

وهي المخطوطة الموجودة في مكتبة السليمانية، YAZMA BAGISLAR برقم (٧٩٣١/ ١) في اسطنبول، وقد آثرتُ اتخاذ هذه النسخة أصلًا لأسباب منها:

لأنها الأكمل والأوضح.

لأنها كُتبتْ بخط فارسي جيد وواضح.

لأن أحاديثها مرقمة ومرتبة، وكل حديث في جدول خاص.

لأنها الأتقن والأقل سَقْطًا وتحريفًا وتصحيفًا.

النسخة الثانية:

وهي الموجودة في مكتبة السليمانية، قسم فاتح برقم (٥٤٥١/ ٣) في اسطنبول، وقد رمزت لها بـ (د)، وآثرتُ هذا الحرف لأنه حرف مهمل يناسب الرسالة.

النسخة الثالثة:

وهي الموجودة في مكتبة السليمانية، بيرتاو باشا، Pertev Paşa، برقم (٦١٤/ ١٤)، (ص٢١٧أ-٢١٩أ)، ٢٨/ ٦٢٥، وقد رمزتُ لها بـ (ح)، وآثرتُ هذا

(١) كما ذكر في نهاية المخطوطة.

الحرف أيضًا لأنه مهمل.

لا يذكر المؤلف سبب تأليفه لهذا السفر صريحًا، بل يقول في المقدمة:

«هؤلاء دُرَرُ سِلكِ اللّآلِ المعهود، كَلِمُ الرسولِ الحامِدِ المحمود، وراوُوها ما سَهُلَ رسمُه معها معدود، سوَّدها وسَطَّرها مُوحِّدُ المَلِكِ الوَدود، رَدَّ الله كَدَّهُ، وأمَدَّ كَمَدَهُ، وصَدَّه وسَدَّه، اسمُه كاسْمِ ولدِ داود، لهما السَّلام المودود، أوْرَدَه وأعَدَّه، وَوَعَدَه وَعَدَّه، لِحامِلِ كلامِ اللهِ الواحِدِ الأحد، أسعَدَهُ أمَدًا، وَساعَده لِعُمْرِه سَرْمَدًا، وسَهَّل عُسْرَ أمورٍ عَمَد، مالكُ المُلْك الحَكَمُ العَدلُ الصَّمَد، واسْمُها: طُرَر السَّلام لأحرار الإسلام، وها هو المراد، حلَّاهُ الله لِكَمال المعاد»

۞ منهج الرسالة:

كتاب «طُرَر السَّلام لأحرار الإسلام» فيه أربعون حديثًا مختصرًا جدًّا، كلُّ حديثٍ في سطر مستقلٍّ باللون الأحمر، وضمن جدول باللون الأحمر أيضًا.

وقد يكون الحديث الذي استشهد به المصنفُ مُؤلَّفًا من كلمة أو بضع كلمات ولكنها تؤدي المعنى المطلوب، مستلًّا ذلك من أحاديثَ طِوالٍ، وهذا ما يُفهَم من عنوان الرسالة طُرَر[1]، والطُّرَّة اسمٌ للشيء المقطوع، وشرطه الأساس أن يكون من دون نَقْط.

أما المقدمة فيبدو لك وأنتَ تقرأ كلماتها شيءٌ من التعقيد غير الطبيعي؛ كقوله: «سوَّدَها وسَطَّرها مُوحِّدُ المَلِكِ الوَدود، رَدَّ الله كَدَّهُ، وأمَدَّ كَمَدَهُ، وصَدَّه وسَدَّه» ، إذ يظنُّ القارئ من الوهلة الأولى وكأن المصنف يدعو على نفسه، لذا أخذ مني جهدًا كبيرًا لتفكيك معاني هذه الكلمات والعبارات، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.

(١) طُرَر: جمع طُرَّة، والطُّرَّةُ: اسم الشيء المقطوع، والطُّرَّةُ: طرفُ كلِّ شيء وحَرْفُهُ، وطُرَّةُ الكِتَابِ: هَامِشُهُ.
انظر: لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

ثم يحاول المصنف في نسخة الأصل شرح الحديث وذِكْر راويه كذلك بأسلوب خالٍ من النَّقْط، وقد ترى كلمة منقوطة فوق الكلمة أو تحتها ولكنْ بخطٍّ صغير ليس من أصل المتن، وأعتقد أن هذا الكلام المنقوط بين ثنايا الكتاب من زيادة الناسخ، لعدم وجود ذلك في النسخ الأخرى أصلًا، كقوله في الراوي مثلًا: «كما صرح عالم مصر [مناوي]»(١)، حيث يكتب كلمة (مناوي) فوقها أو تحتها؛ لئلا يلتبس الأمرُ على القارئ، ولأن الكلمة مشتملة على نقطة يكتبها بخط صغير، وكذلك في الشرح يقول مثلًا: «لحد الرمس [قبر]» فيكتب كلمة (قبر) بخطٍّ صغير؛ ولذلك وضعتُ كل كلمة مكتوبة بخط صغير ضمن قوسين هكذا [ ]؛ لأنها ليست من المتن في الأصل.

۞ وصف نُسَخ المخطوطة:

اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها للمؤلف، وصحة عنوانها:

الرسالة من تأليف سليمان (سعد الدين) بن عبد الرحمن (أمن الله) بن محمد مستقيم، المعروف بمستقيم زاده، إذْ لا يوجد أي شك في نسبة الكتاب إليه، وقد أثبتها المؤلفُ في المقدمة، ووردتْ ضمن مؤلفاته في كتب التراجِم كهدية العارفين، وعثمانلي مؤلفلري(٢)، وقد حقق الدكتور أحمد يلماز أسماء أهم كتب مستقيم زاده، ومنها هذا المصنف وبهذا الاسم في «مجلة النصَاب».

أما صحة عنوانها فقد أثبتها المصنف في مقدمتها باسم (طُرَر السلام لأحرار الإسلام)، ووردتْ في بعض كتب التراجِم (طرز السلام) وهو خطأ لسببين:

---

(١) المُنَاوِي (٩٥٢ - ١٠٣١هـ = ١٥٤٥ - ١٦٢٢م) هو محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: من كبار العلماء بالدين والفنون. انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفتْ أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تآليفه. له نحو ثمانين مصنفًا، عاش في القاهرة، وتُوفي بها. من كتبه (كنوز الحقائق - ط) في الحديث. [الأعلام للزركلي: ٦/ ٢٠٤].

(٢) عثمانلي مؤلفلري: لفظ تركي معناه: علماء الدولة العثمانية.

أولًا: لأن المؤلف يتحاشَى ذكر النقط في هذا الكتاب كاملًا.

ثانيًا: لأن تأليفها كان عام ١١٧٤هـ وهو الرقم الذي دُوِّن بخط صغير كشرح في أسفل اسم الكتاب، علمًا أنه في حساب الجُمَّل لا تنضبط إلا بالراء مكررًا، بخلاف الزاي الذي سينقص من تاريخ تصنيفه ٣ أعوام.

۞ وصف النُّسَخ:

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نُسَخ:

النسخة الأولى: وهي الأصل:

وهي المخطوطة الموجودة في مكتبة السليمانية، YAZMA BAGISLAR برقم (٧٩٣١/ ١) في اسطنبول، وتقع مخطوطة الأصل في خمس صفحات:

الصفحة الأولى: ربع الصفحة من أولها فارغ، وهي مشتملة على ستة عشر سطرًا، في كل سطر عشر كلمات تقريبًا، تزيد أو تنقص قليلًا، كُتبتْ بخطٍّ فارسي جيد وواضح، منها سطر خاص بالبسملة في جدول مستقل، والسطر الأول من بداية المقدمة في جدول مستقل، أما بقية المقدمة كاملة ففي جدول آخر مستقلٍّ أيضًا، وكل الجداول باللون الأحمر، كما أن كتابة الأحاديث كلها باللون الأحمر؛ مُرقَّمةً، ولكن الأحاديث غير مرتبة بحسب الأبجدية أو حروف الهجاء، أما شرحُها فباللون الأسود، وكل حديث بسطر لوحده في جدول خاص، مذيلة تحت الأسطر في إشارة إلى الصفحة التالية بقوله (رواهُ) باللون الأسود، وقد جاءت المخطوطة ضمن مجموعة من الرسائل للمؤلف، ويبدو أن الغرض من هذا الانضمام هو الحفاظ عليها من الضياع، وذلك لصِغَر حجمها.

الصفحة الثانية: مؤلفة من (٢١) سطرًا، وكل حديث مرقم حسب التسلسل عدَا الحديثَيْن الأولَيْن، وكل حديث في سطر مستقل باللون الأحمر، والشرح بالخط

الأسود، وكل سطر منها يتراوح ما بين ثلاث كلمات إلى عشر كلمات.

الصفحة الثالثة: تشتمل على (٢١) سطرًا أيضًا، كما الصفحة الثانية.

الصفحة الرابعة: تتضمن أيضًا (٢١) سطرًا، مذيلة تحت الأسطر في إشارة إلى الصفحة التالية بقوله (رواه) باللون الأسود.

الصفحة الخامسة: وتشتمل على (١٩) سطرًا، مع الخاتمة حيث يبدأ التناقص في الكلمات حتى تبلغ إلى كلمة واحدة، على شكل هرم معكوس.

تاريخ نسخها: يذكر المصنف في خاتمة الرسالة أنه: (سطره لأول الأصم الحرام، لعام عدد اسمها كاملًا) في إشارة إلى أول شهر رجب الأصم، الحرام: لأنه من الأشهر الحرم، حيث عدَدُ اسم الرسالة كاملًا (طُرَر السلام لأحرار الإسلام) = ١١٧٤هـ.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الله رأس كل كلام أملاه عطاه.

لك اللهم الحمدُ، وصلِّ لأكمل أولاد آدم وسلِّم، ألا وهو أحمدُ محمدٍ، ولآلِه ولأولادِه وأصولِه وأصهارِه الطُّهَّرِ الحُمَّدِ، أما وراءهما، هؤلاء دُرَرُ سِلكِ اللَّآلِ المعهود، كَلِمُ الرسولِ الحامِدِ المحمود»

وآخرها: «كَمَلَ المرام، أداره اللهُ السلام، وصدَّرَه لكُراس أهل الإسلام، وأدام مصرّحًا لطروس الهُمام الهَمَّام، سطَّرَه لأوَّل الأصمِّ الحرام، لعامٍ عدَدَ اسمها كاملًا، والسلام.

صحَّحه محرِّر الأصل ومكرِّر الوصل سلَّمه الله»

النسخة الثانية:

وهي موجودة في مكتبة السليمانية، قسم فاتح برقم (٥٤٥١/ ٣) في اسطنبول،

وقد رمزتُ لها بـ(ح)، وآثرتُ هذا الحرف لأنه حرف مهمل.

وتقع في ثلاث صفحات فقط، في الصفحة الأولى (٢٤) سطرًا، وفي كل سطر من (٤) إلى (١٤) كلمة، والأحاديث كُتبتْ بخط فارسي واضح باللون الأحمر، ولكن من دون ترقيم، أما شرحها فباللون الأسود، ويلاحظ أن كل حديث مع شرحه في سطر واحد، ولا تخلو من سقط بعض الحروف، مذيلة تحت الأسطر في إشارة إلى الصفحة التالية بقوله (أسلم) باللون الأحمر.

الصفحة الثانية: مبدوءة برقم الصفحة (١٨)؛ لأن المخطوطة جاءت ضمن مجموعة من الرسائل للمؤلف، ويبدو أن الغرض منه هو الحفاظ عليها من الضياع، وذلك لصِغَر حجمها، وتشتمل هذه الصفحة على (٢٥) سطرًا، في كل سطر من (٤) إلى (١٤) كلمة.

الصفحة الثالثة: مؤلفة من (٥) أسطر، في كل سطر من (٣) إلى (١٠) كلمات.

وتاريخ كتابتها كنسخة الأصل، حيث يذكر المصنف في خاتمة الرسالة أنه: (سطره لأول الأصم الحرام، لعام عدد اسمها كاملًا) في إشارة إلى أول شهر رجب الأصم، الحرام؛ لأنه من الأشهر الحرم، حيث عدد اسم الرسالة كاملًا (طرر السلام لأحرار الإسلام) = ١١٧٤هـ، وبدايتها ونهايتها واحدة طبق الأصل.

النسخة الثالثة:

وهي الموجودة في مكتبة Pertev Paşa، برقم (٦١٤/ ١٤)، وقد رمزتُ لها بـ (د)، وآثرتُ هذا الحرف لأنه أيضًا حرف بلا نقطة، ويناسب وضع الرسالة.

وتقع في أربع صفحات، الصفحة الأولى رُبْع الصفحة من أولها فارغ، وفيها (١٢) سطرًا، وفي كل سطر من (٨) إلى (١٠) كلمات، كُتبت الأحاديث مع شرحها بخط النسخ الواضح الجميل سردًا باللون الأسود، ومن دون ترقيم.

الصفحة الثانية: وتشتمل على (١٩) سطرًا، في كل سطر من (٨) إلى (١٠) كلمات.

الصفحة الثالثة: وتشتمل على (١٩) سطرًا أيضًا، في كل سطر من (٨) إلى (١٠) كلمات.

الصفحة الرابعة: وفيها (١٠) أسطر، في كل سطر من (٩) كلمات، ويبدأ التناقص في الكلمات حتى تبلغ إلى كلمة واحدة، على شكل هرم معكوس.

۞ بيان منهج التحقيق:

حرَّرتُ الرسالة وفق الرسم الإملائي المعاصر، مُراعيًا علامات الترقيم.

أعتقدُ أنني حاولتُ قدر استطاعتي أن أُبرز الرسالة كما كتبها مؤلفها رحمه الله تعالى.

خرَّجتُ الأحاديث من مصادرها، وضبطتُها بالكتاب والباب مع رقْم الحديث.

ترجمتُ الأعلام الذين ذُكروا في الرسالة بشكل موجز ومفيد.

شرحتُ الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح وبيان، وخاصة في المقدمة، حيث من دون شرح هذه الألفاظ قد لا يُمكن أن يفهمها القارئ.

تعريف موجز بالمُصَنِّف مستقيم زاده

أولًا: الاسم والمولد والنشأة:

هو أبو المواهب سليمان (سعد الدين) بن عبد الرحمن (أمن الله) بن محمد مستقيم، الرومي، الأديب الحنفي، المعروف بـ «مستقيم زاده»(١).

المولد والنشأة:

ولد في اسطنبول في شهر رجب عام ١١٣١هـ الموافق ١٧١٩م(٢).

وكانت نشأته في فترة يسود فيها اللهو والترف غير أن مستقيم زاده لم يُعِرْ أي اهتمام لهذا، واختار بكل فخر واعتزاز سبيل والده وأجداده، أي اختار طريق العلم(٣).

ثانيًا: شيوخه:

تتلمذ مستقيم زاده على أشهر رجال العلم في زمانه، وتعلم العربية والفارسية بإتقان، ويأتي والده محمد أمين على رأس هؤلاء المدرسين.

ومن شيوخه(٤):

شيخ القراء يوسف زاده عبد الله حلمي أفندي(٥).

(١) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: ١/ ٤٠٥، والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م: ٣/ ١٢٧.

(٢) مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز، منشورات جامعة سلجوق، قونيا - تركيا: ١٩.

(٣) مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز: ٢٠.

(٤) المصدر السابق: ٢٠.

(٥) شيخ القراء يُوسِف زَادَهْ: (١٠٨٥ - ١١٦٧هـ = ١٦٧٤ - ١٧٥٤م) عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد المنان الحنفي الرومي، المعروف بعبد الله حلمي، ويوسف زاده ويوسف أفندي، والأماسي: =

الشيخ جور كجي زاده الحافظ محمد أفندي[١].

الشيخ سليمان أفندي الباباداغي[٢].

الشيخ إبراهيم حنيف أفندي[٣].

الشيخ عباس وسيم أفندي[٤].

بعد أن تلقَّى العلوم الدينية والأدبية على أيدي هؤلاء العلماء المشهورين آنذاك، تلقَّى دروس الخط الحسن على يد العديد من علماء الخط منهم[٥]:

فندق زاده إبراهيم أفندي[٦].

= عالم بالتفسير والقراآت والحديث. ولد في (أماسية) بتركيا، ومات في الأستانة. له كتب كثيرة، منها: (الائتلاف في وجوه الاختلاف – خ) في القراآت العشر، و(زبدة العرفان في وجوه القرآن – خ)، و(روضة الواعظين)، و(عناية الملك المنعم) في شرح صحيح مسلم، ثلاثة مجلدات، وله نظم بالعربية والتركية والفارسية. [الأعلام للزركلي:٤/ ١٣٠، وهدية العارفين: ١/ ٤٨٢].

(١) بعد البحث لم أجد له ترجمة.

(٢) بعد البحث لم أجد له ترجمة أيضًا.

(٣) الشيخ إبراهيم حنيف أفندي (ت ١٧٧٥م): قاضي بورصة، له: خلاصة الوفا في شرح الشفا، وغاية المرام في تخريج أحاديث شرعة الإسلام، ومختصر الأعداد. [الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركية، تأليف جميل آق بنار: ١٦/ ٣٩-٤٢].

(٤) الشيخ عباس وسيم أفندي الأحدب (ت ١٧٦١م): الطبيب والفلكي، له: دستور وسيم في الطب الجديد والقديم، مخطوط في مكتبة بيازيد، وطب جديد كيمياوي، ونهج البلاغة في شرح زيجي أولو. [الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركية: ١/ ٢٩-٣٠].

(٥) انظر: مقدمة كتابه تحفة الخطاطين، تحقيق: محمود كمال إينال، ١٩٢٨: ٨، ومستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز: ٢٠.

(٦) فندق زاده إبراهيم أفندي (ت١٧٥٧م): قاضي، ومن أشهر الخطاطين، ولد وتعلم في اسطنبول عند عبد الباقي عارف أفندي، وأخذ منه إجازة في الخط، وبعد إكمال تعليمه، عمل أستاذًا في مختلف المدارس في الأناضول واسطنبول، وتشرف بكتابة نقش مسجد (üsküdar Yeni Vâlide)، وتوفي في اسطنبول. [موقع كتب إلكترونية على الرابط التالي: https://www.ketebe.org/en/artist/findikzade-ibrahim-efendi-٢٧٣ ، الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٢٠م، الساعة ١٦:٣٣م، بإيجاز وتصرف].

وكاتب زاده محمد رفيع أفندي(١).

ومحمد راسم الأكري قابولى أفندي(٢).

وقد أبدع في فن الخط وخاصة في الثلث والنسخ والتعليق، وكان سريعًا في الكتابة، فقد نسخ كتاب «الشافية» لابن الحاجب في يوم واحد(٣).

ثالثًا: صحته وسقمه:

في هذه الفترة كان يكسب عيشه من نَسْخ مؤلفات غيره التي يطلبها منه الراغبون في اقتنائها، وذلك مقابل أجرة بسيطة تَسُدُّ رمقه على حسب قوله(٤).

ونظرًا لطُول الفترة التي كان يبقى فيها جليسًا لنَسْخ الكتب، فقد أصيب بمرض «النقرس» في المفاصل، الأمر الذي أبعده عن المساجد وصلاة الجماعة على الرغم من رغبته الشديدة في مُراودتها(٥)، وقد حز ذلك في نفسه كثيرًا، ومن أقواله في هذا الصدد: «مِنْ عِلَلي تَعجَبون؟ بل نقاهتي أعْجَب»(٦).

وللدلالة على مدى تأثير ذلك في نفس المصنف نُورِدُ فيما يلي مقطعًا في مقدمة آخر مؤلفاته «حِسَان النضر من أحوال الخضر»:

(١) كاتب زاده محمد رفيع أفندي (ت ١٧٦٩م): شاعر وخطاط ورئيس أطباء القصر، كان يُتقن العربية والفارسية مع التركية، له: رسالة في أوجاع المفاصل. [الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركية: ٢٥/ ٤٢-٤٤].

(٢) محمد راسم الأكري قابولى أفندي (ت١٧٥٦م): ولد في اسطنبول، منطقة آيري قابالي، صوفي نقشبندي وخطاط، لم يخط بقلمه إلا على وضوء، كان يُتقن العربية والفارسية مع التركية، له ديوان شعر (ديوان جه). [الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركية: ٢٨/ ٥١٤-٥١٥].

(٣) مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز: ٢٠.

(٤) المرجع السابق:٢١.

(٥) كذا!! وقد خان التعبيرُ المؤلفَ، والصواب هُنا أن يُقال: ارتيادها.

(٦) المرجع السابق:٢١.

«قال الجامع لهذه المناقب ... أبو المواهب سعد الدين سليمان آمين الله بن الحاج محمد أمين بن الحاج محمد مستقيم، وهو محبوس سقيم بالعلل المتنوعة عن حضور الجمعة والجماعات، العويز[(١)] إلى إعانة بني نوعه في التوضؤ لأداء واجبات الصلوات بل في كل أحواله، ويتيمَّم والمياه موجودة عنده لعدم المعين فيه من أمثاله، فإذا تصديتَ أيها المؤمن الرحيم، واعتبرتَ بهذه الحالات، تعلم احتياجه إلى الدعوات، ولا نفع لسائر المقولات»[(٢)].

رابعًا: مؤلفاته:

كان المرحوم مستقيم زاده خصب الإنتاج، فقد ترك حوالي ١٣٠ مؤلفًا، بين صغير وكبير، ويوجد معظم مؤلفاته في مكتبات اسطنبول المختلفة، وتوجد قائمة كاملة في رسالة الدكتوراه التي قدمها السيد أحمد يلماز تحت اسم «مستقيم زاده سليمان سعد الدين، حياته ومؤلفاته ومجلة النصاب له» بجامعة أنقرة بتاريخ ١٩٩١م، وإنَّ تنوع مؤلَّفاته يؤكد سَعَةَ دائرته العلمية وتعدد اهتماماته الأدبية، وفيما يلي نبذة عن أهم مؤلفاته[(٣)]:

مجلة النصَاب في النَّسَب والكُنَى والألقاب: وهو من أهم كتب التراجِم الموجودة في العالم الإسلامي والتركي معًا، كتبه باللغة العربية، ويُؤرِّخ في أكثر الأحيان بالطريقة الأبجدية، إذ يرمز إلى تاريخ ميلاد ووفاة الشاعر ببيت من الشعر، والمحدِّث بحديث شريف، والمفسِّر بآية قرآنية، وهكذا، ويُعَدُّ مرجعًا مهمًّا لا يستغني عنه أيُّ باحثٍ في العلوم الإسلامية والاجتماعية.

دوحة المشايخ الإسلامية. وهو أول مؤلف في تراجِم «شيوخ الإسلام» في الدولة

(١) كذا!! ولعلها تصغير (العائز)، وهو المُفتقِر.

(٢) مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز: ٢١.

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ١/ ٤٠٥- ٤٠٦، ومستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز: ٢١.

العثمانية، صدرت المخطوطة الأولى عام ١١٥٧هـ = ١٧٤٤م.

تحفة الخطَّاطين: وهو من أكبر مؤلفات مستقيم زاده، يحتوي معلومات وافية عن مشاهير الخطاطين على مرِّ التاريخ وَفْقَ الأحرف الأبجدية لأسمائهم.

آثار عديدة: يشتمل على ٤٠ حديثًا مع شرحها، واسم الكتاب يدل على تاريخ تأليفه بالطريقة الأبجدية ١١٩٠هـ، لكن المؤلف أثناء تأليفه بدلًا من الانتباه لمحتوى الأحاديث نقل حديثًا واحدًا لكل رَقْم، من واحد حتى أربعين، وهو مخطوط وموجود في مكتبة السليمانية، أسعد أفندي، رقم (٣٧٤٠) ص ٢٧-٤٠، (بيرتاو باشا، رقم٦١٤) ص٢٦٠أ-٢٨١ب[١].

الآثار الأحب لميلِ حُبِّ العرب: يشتمل على ٤٠ حديثًا في الحض على حُبِّ العرب والعربية مع شرحها، رتَّب الأحاديث ترتيبًا أبجديًّا، وأشار إلى الأحاديث بعنوان (الحديث)، وبعد شرح معظم الأحاديث يفتح عنوانًا على شكل (فائدة) ثم يذكر ما يتعلق بالحديث من المعارف الضرورية تحتها، وهو مخطوط موجود في مكتبة السليمانية، بيرتاو باشا، رقم (٦١٤) ص ٢٤٢أ-٢٥٨ب، وفي مكتبة جامعة اسطنبول المركزية، المخطوطات التركية، رقم (٩٦٨٦)[٢]، واسم الكتاب حسب الأبجدية يدلُّ على تاريخ تأليفه ١١٩٨هـ.

حُجَّة الخطِّ الحسن: ويشتمل على ٤٠ حديثًا حول فضيلة الخط الحسن مع شرحها، ألَّفه باللغة العربية، تاريخ التأليف ١٢٠٠هـ، والكتاب مخطوط في مكتبة السليمانية، بيرتاو باشا، رقم (٦١٤) (ص ١ب-٢١ب)، و قسم فاتح، رقم (٥٤٥١/ ٢)[٣]، وتوجد هذه الأحاديث ضمن مقدمة «تحفة الخطَّاطين».

---

(١) دراسات الأربعين حديثًا في العهد العثماني، صلاح الدين يلدرم، (دراسات الحديث في العهد العثماني)، اسطنبول، ٢٠٠٠م: ١٧٤-١٧٥.

(٢) دراسات الأربعين حديثًا في العهد العثماني، صلاح الدين يلدرم: ١٧٢ .

(٣) المرجع السابق: ١٧٣ .

ترجمة قانون الأدب: قاموس على شكل موسوعة، الكتاب الأصلي لمؤلفه: أبو الفضل حبيش التفلسي باسم «قانون الأدب في ضبط كلمات العرب» ، وهو قاموس باللغتين العربية والفارسية، فأضاف مستقيم زاده عليه اللغة التركية، فأصبح قاموسًا يجمع ثلاث لغات، استغرق المؤلف في ترجمته سبع سنوات في أربع مجلدات، وأتمه عام ١١٩٠هـ.

شفاء الصدور للنسل النور: وهو يشتمل على أسماء أجداد النبي - ﷺ - الكرام وأنسابهم.

شرح ديوان عليّ بن أبي طالب: وهو عبارة عن ترجمة لـ «نهج البلاغة» إلى التركية نظْمًا مع شرحها نثرًا.

ضروب أمثال: ويشتمل على ٤٤٨ مثلًا تركيًّا، وقد حققها الدكتور أحمد يلماز ونشرها في مجلة بحوث التركيات الصادرة من جامعة سلجوق، قونيا ٢٠٠٠م، العدد ٦، ص ٢٢٥ -٢٧١.

تركيب بند: وهو عبارة عن ٩٧ بيتًا من الشعر في رثاء الشيخ محمد أمين الطوقاتي.

ترجمة مكتوبات قدسية: وهي عبارة عن ترجمة كتاب «مكتوبات قدسية» لمؤلفه الإمام الرباني خواجه أحمد الفاروقي، من الفارسية إلى التركية.

تحفة المرام: ويشتمل على الأسئلة الصوفية والأخلاقية التي وجَّهَها مستقيم زاده لشيخه محمد أمين الطوقاتي، والأجوبة التي ردَّ بها عليها، واسم الكتاب حسب الأبجدية يدل على تاريخ تأليفه ١٢٠٠هـ.

عقيدة الصوفية: حيث يُعطي معلومات حول الشريعة والطريقة والحقيقة، واسم الكتاب حسب الأبجدية يدل على تاريخ تأليفه ١٢٩١هـ.

نُصرة المبتدئ: وهي عبارة عن مدخل في الطريقة النقشبندية، يُهدي النصائح للراغبين في الانتساب للطريقة، واسم الكتاب حسب الأبجدية يدل على تاريخ تأليفه ١١٩٧هـ.

الرسالة البايرامية الملامية: ويحكي فيه عن مناقب شيوخ الطريقة الملامية بعد الشيخ الحاج بايرام الولي.

شرف العقيدة: وهو عبارة عن أوائل الترجمات لـ «الفقه الأكبر» للإمام الأعظم، إلى اللغة التركية، واسم الكتاب حسب الأبجدية يدل على تاريخ تأليفه ١٢٩٥هـ.

رسالة حسن التقويم: وهو عبارة عن شرح حديث «الفطرة خمس...» باللغة التركية.

عدة البدور في عدة السنين والشهور: وهي رسالة في شرح بعض المواضيع الدينية مثل الحج والعمرة والزكاة وبعض أسماء الأشهر، ومجموع المواضيع ١٢ موضوعًا.

ترجمة القصيدة العينية للسُّهَيْلي: الشيخ عبد الرحمن السهيلي فقد بصره وعمره ١٧ سنة، وألَّف قصيدة عينية ناجَى بها الله الشافي، ومستقيم زاده سليمان ترجمها نظمًا إلى اللغة التركية، وحققها الدكتور أحمد يلماز ونشرها في مجموعة كلية الإلهيات بجامعة سلجوق سنة ١٩٩٩، العدد ٩، ص ٢٤١-٢٦٤.

شرح حديث: من عرف نفسه، وفي الكتاب شرح للقول المنسوب لسيدنا علي رضي الله عنه: «من عرف نفسه فقد عرف ربه» ، وهو موجود في مكتبة السليمانية، خسرو باشا، رقم (١٤٠) (ص٦)[(١)].

---

(١) المحدثون العثمانيون في القرن الثامن عشر ومؤلفاتهم، بحث للدكتور صلاح الدين يلدرم، منشور في مجلة اللاهوت بجامعة Ondokuz Mayıs ، ٢٠١٥ ، العدد: ٣٩: ٥.

طُرَر السلام لأحرار الإسلام: وهي هذه الرسالة التي بين أيدينا.

خامسًا: وفاته:

تُوفِّي المصنف - رحمه الله تعالى - في اسطنبول يوم الاثنين ٢٢ شوال ١٢٠٢هـ الموافق ١٤ تموز/ يوليو ١٧٨٨م(١).

---

(١) مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)، الدكتور أحمد يلماز، منشورات جامعة سلجوق، قونيا - تركيا: ١٩.

نماذج من صور المخطوطات

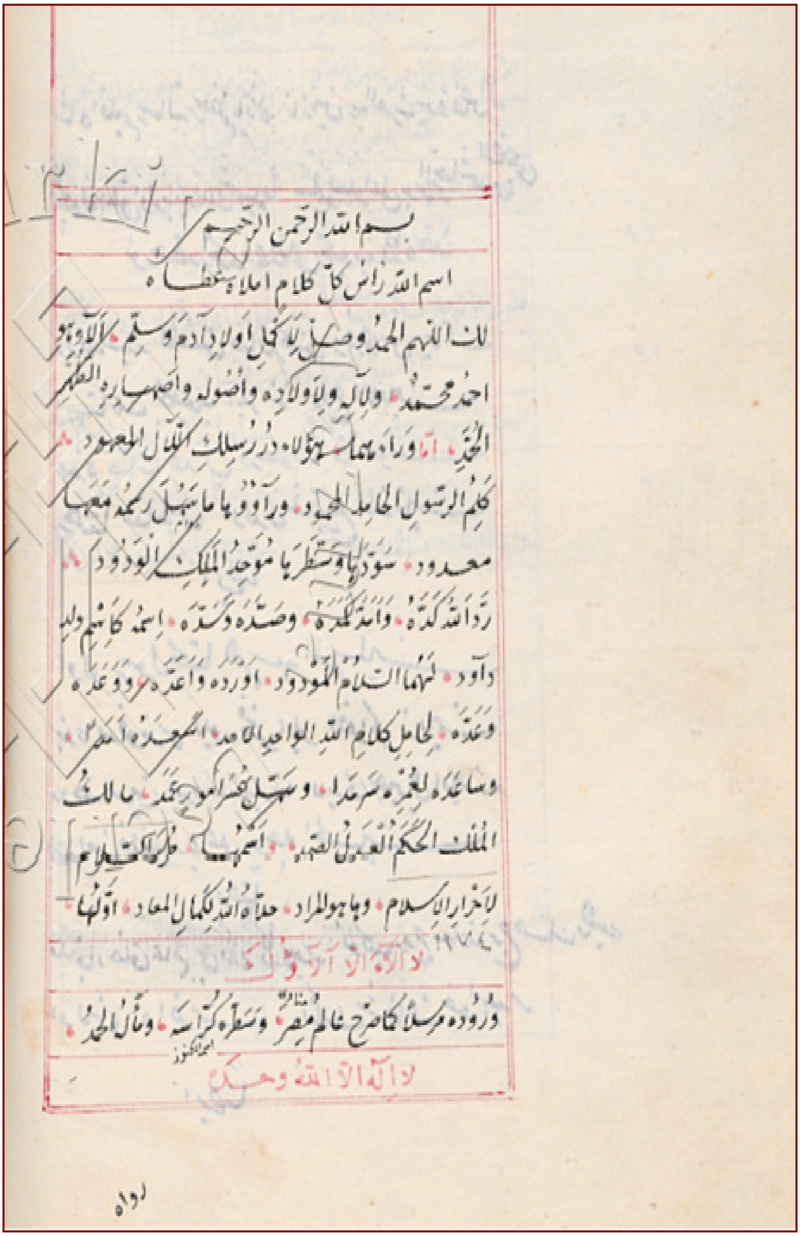
بسم الله الرحمن الرحيم
اسم الله رأس كل كلام اعلاه سطره
لك اللهم الحمد وصلّ لأكمل أولاد آدم وسلّم • الأواه
احمد محمد • وآله ولأولاده وأصوله وأصهاره العمر
الحمد • أما وراءه ما هما سرّ ولاه • در رسالك الكلام المعهود •
كلم الرسول الكامل الحمود • وراووها ما سهل رحمة معها
معدود • سوّدها وسطرها موحد الملك الودود •
ردّ الله كدّه • وأمدّ كدّه • وصدّه وسدّه • اسمه كاسم ولد
داود • لهما السلام المودود • أورده وأعدّه وعدّه
وعدّه • لحامل كلام الله الواحد الأحد • أسعده أمره
وساعده لعمره سرمدا • وسهّل عسر أموره عمره • ما لك
الملك الحكم العدل الصمد • أسمه طرر السلام
لأحرار الإسلام • وما هو المراد • حلّاه الله لكمال المعاد • أوّلها
لا إله إلا الله
وروده مرسلا كأصح عالم مصر • وسطره كراسه • وما له الحمد •
لا إله إلا الله وحده

الصفحة الأولىٰ من نسخة الأصل

لا إسلال ٣٤
رووه لعمرو بن عوف
الرعد ملك ٣٥
رووه لولد عم الرسول عليه السلام
ابن عباس
لا هام لا هام ٣٦
أورده امام مصر كعب لا يحل
لا علم عددها وعاها ودعاها ٣٧
أورده الأول كما لا تقول
رحم الله حارس الحرس ٣٨
رواه الحاكم لولد الإمام
رحم الله امرأ أصلح ٣٩
رووه لعمر وما أصلح الكلام
رحم الله امرأ سمع ٤٠
رواه ولد عساكر والمراد لجامع كلام الرسول عليه السلام وأصحابه
كمل المرام . إرادة الله السلام . لتدريس أهل الإسلام
وأدام مفرحا لعروس النظام التمام
سطره لأول الأصم الحرام
لعام عددا تممها كاملا
والسلام
صحح مع الأصل
ومكرر الوصل
سلمه الله
١٨٥

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

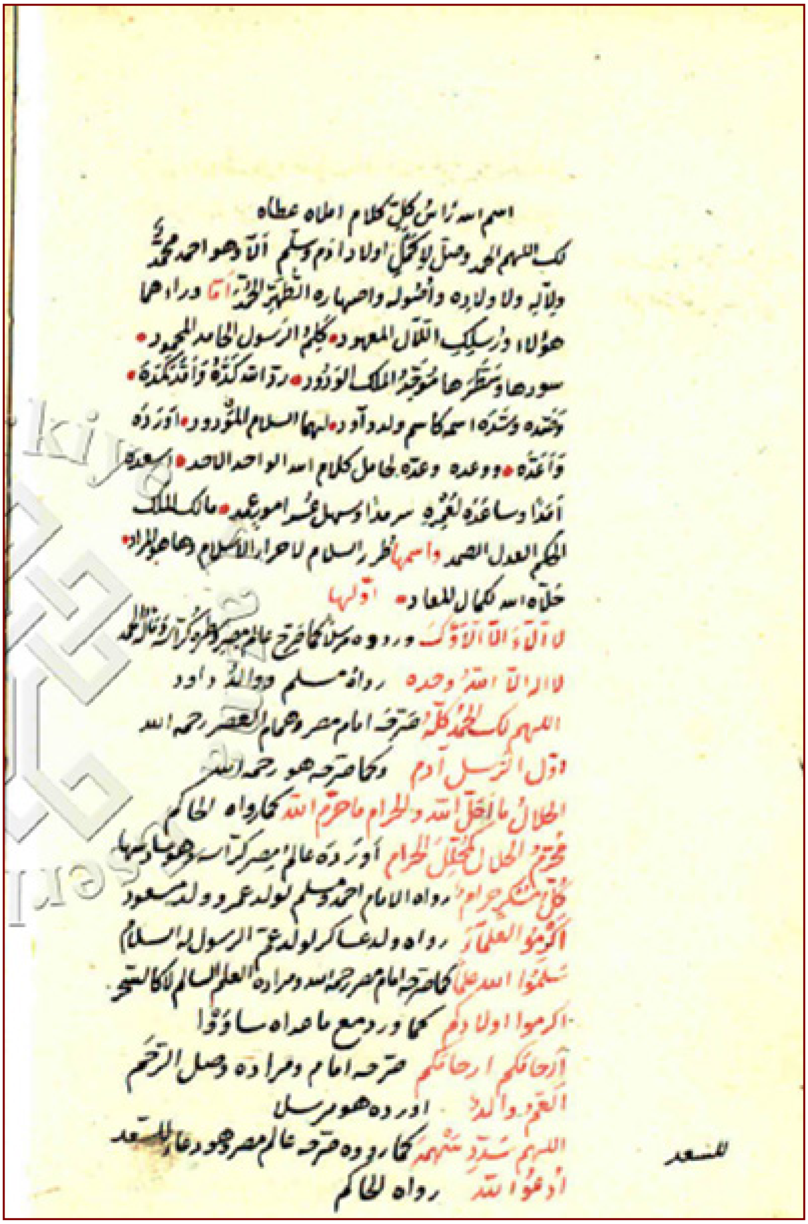
اسم الله راس كل كلام اعلاه عطاه
لك اللهم الحمد وصلّ لاكمل اولاد آدم وسلم الا وهو احمد محمد
وعلى آله ولا ولاده واصوله واصهاره الطهرة [illegible] اما وراءها
هؤلاء رسايلك اللآل المعهوده كلم الرسول الحامد المحمود
سورها وسطرها [illegible] الملك الودود رد الله [illegible]
[illegible] اسمه كاسم ولده آدم السلام [illegible]
[illegible] ووعده [illegible] كلام الله الواحد الاحد [illegible]
[illegible] ماك الملك
الحكم العدل الصمد واسمها طرر السلام لاحرار الاسلام [illegible]
خلاه الله لكمال للمعاد اولها
لا اله الا الله [illegible]
لا اله الا الله وحده رواه مسلم [illegible] داود
اللهم لك الحمد كله [illegible] امام مصر [illegible] رحمه الله
اول الرسل آدم [illegible] رحمه الله
الحلال ما احل الله والحرام ما حرم الله كما رواه الحاكم
[illegible] الحلال [illegible] الحرام [illegible]
كل مسكر حرام رواه الامام احمد ومسلم [illegible]
اكرموا العلماء رواه [illegible] الرسول [illegible] السلام
[illegible] امام مصر رحمه الله [illegible]
اكرموا اولادكم كما ورد [illegible]
ارحامكم ارحامكم [illegible] امام [illegible] وصل الرحم
[illegible] اورده هو [illegible]
اللهم سدد سهمه [illegible] عالم مصر [illegible] للسعد
ادعوا الله رواه الحاكم
للسعد

الصفحة الأولىٰ من نسخة (ح)

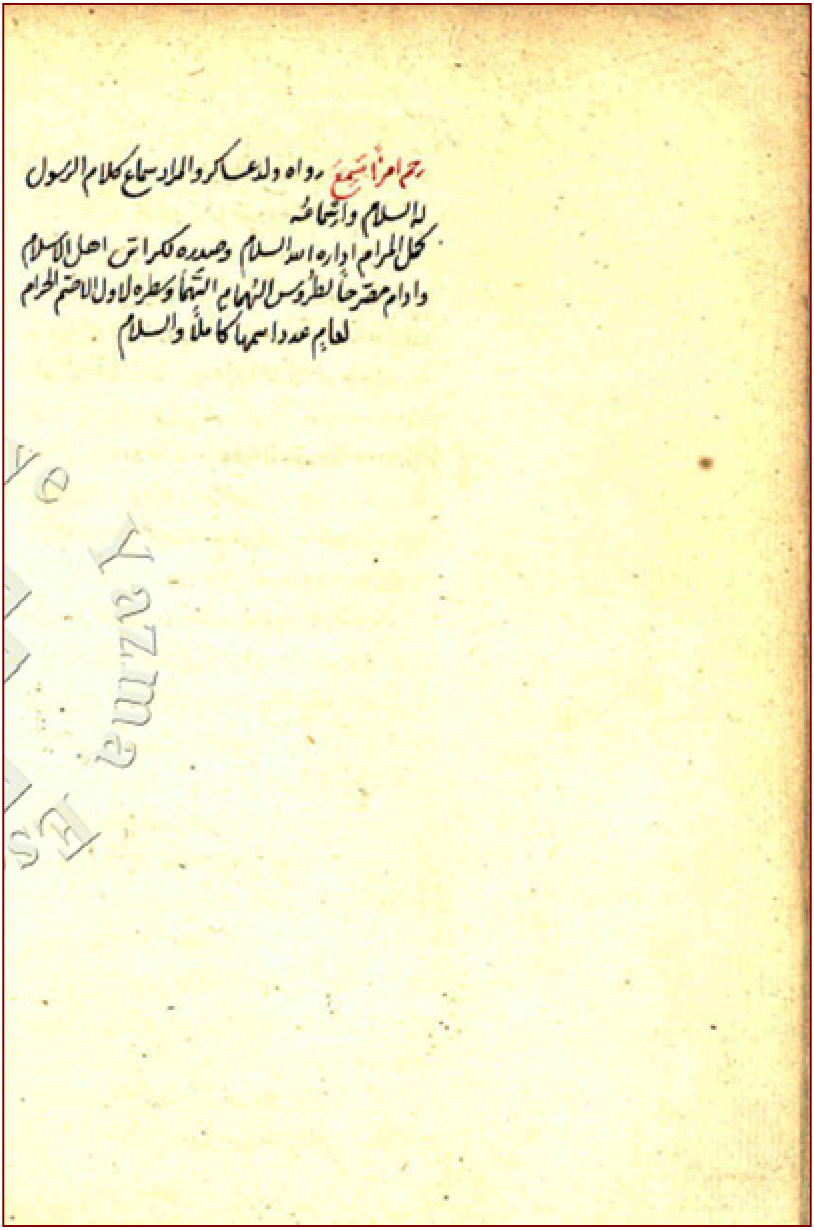
نجم امرأتسمع رواه ولد عساكر والإسماع كلام الرسول
له السلام والجماعة
كمل المرام أدام الله السلام وصدره لكراتش اهل الاسلام
ودام مقترحاً لطروس النهاي التمها وكطره لاول الاختتم الحرام
لعام عدد اسمها كاملاً والسلام

الصفحة الأخيرة من نسخة (ح)

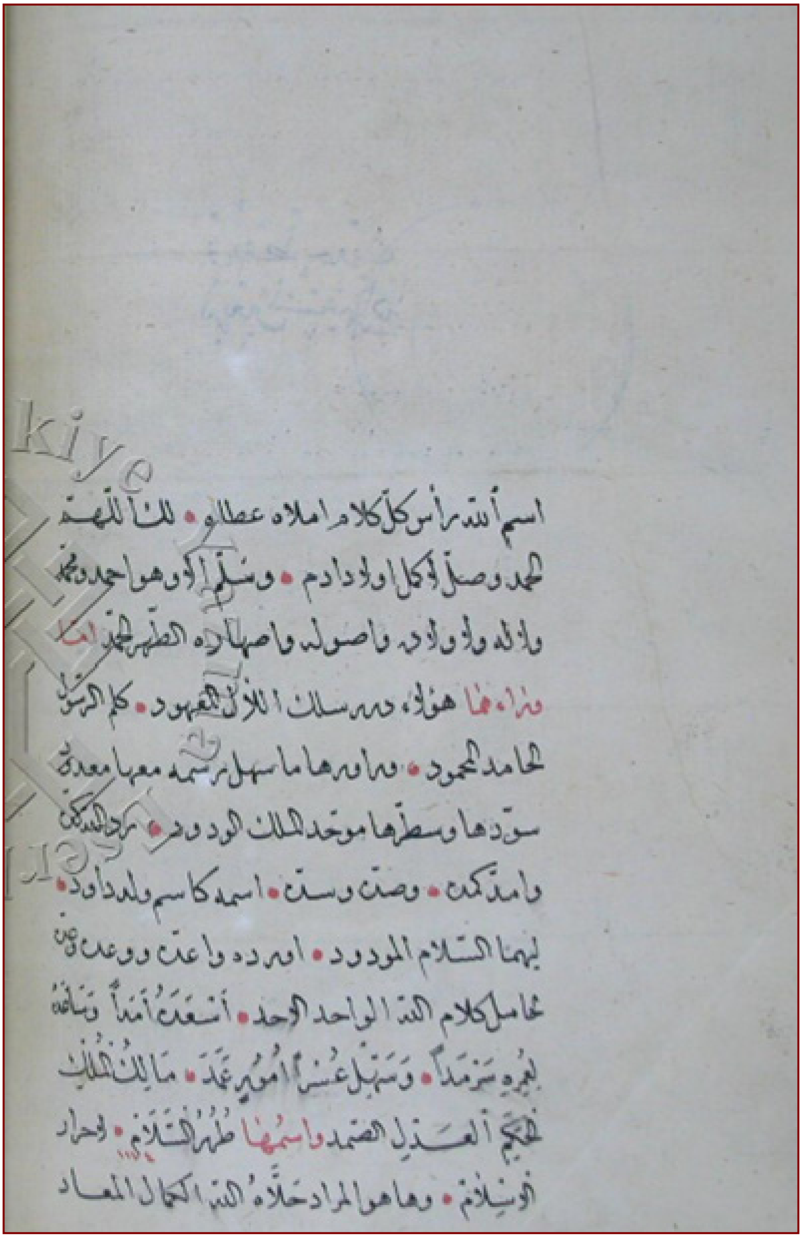

اسم الله رأس كل كلام املاه عطاره • لك اللهم
الحمد وصل على كل اولاد ادم • وسلم على من هو احمد ومحمد
وآله واولاده واصوله واصحابه الطهر الغر اما
بعد فهذا هؤلاء [illegible] سلك اللآلي المعهود • كلم الرسول
الحامد المحمود • [illegible] ما سهل رسمه معها معدة
سودها وسطرها موحد الملك الودود • [illegible]
وامد كمن • وصف وسنة • اسمه كاسم ولد داود •
[illegible] السلام المودود • [illegible]
حامل كلام الله الواحد الاحد • [illegible]
[illegible] • [illegible] • ما [illegible]
الحكم العدل الصمد واسمها طرر السلام • لاحرار
الاسلام • وما هو المراد [illegible] الكمال المعاد

الصفحة الأولىٰ من نسخة (د)

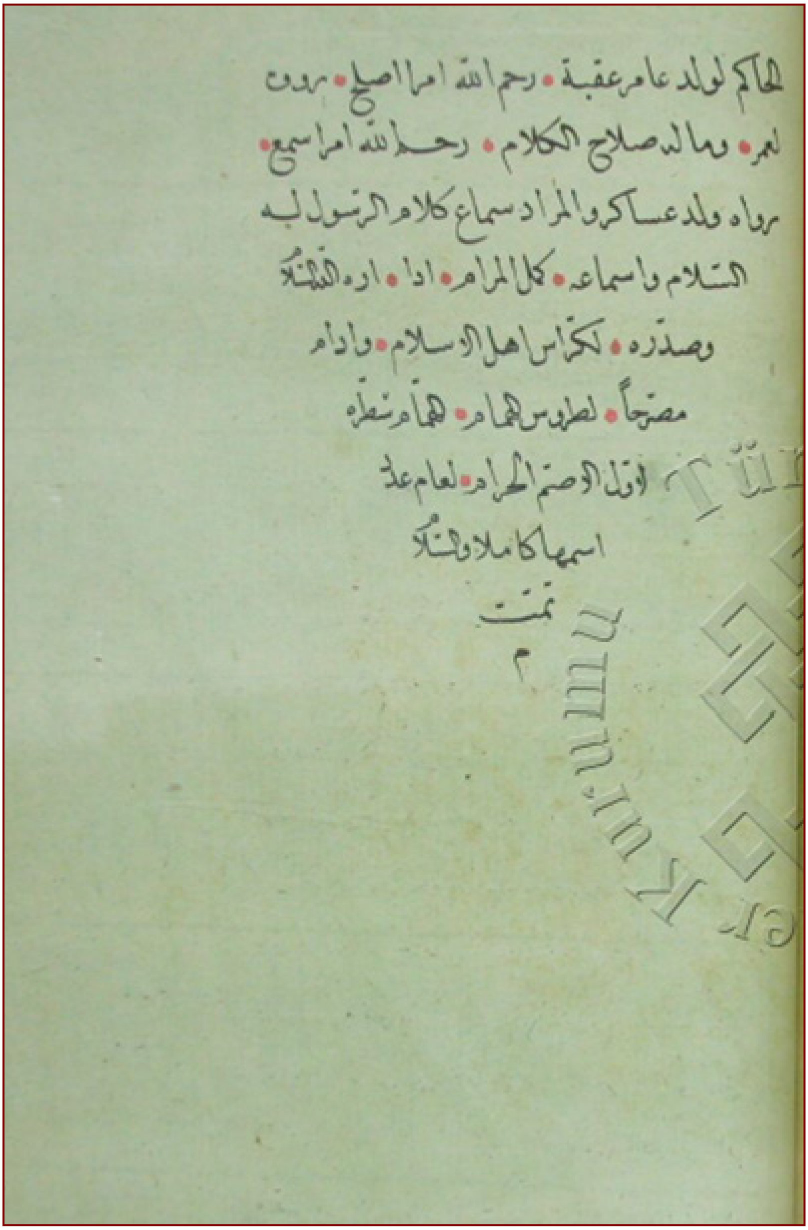
الحاكم لولد عامر عقبة • رحم الله امرا اصلح • ...
لعمره • وما له صلاح الكلام • رحم الله امرا سمع •
رواه ولد عساكر والمراد سماع كلام الرسول عليه
السلام واسماعه • كل المرام • اذا • اده الثلاثة
وصدره • لكراس اهل الاسلام • واداء
مصرحا • لطروس الهمام • الهمام نظره
اول الاصم الحرام • لعام عده
اسمها كاملا والسلام
تمت
م

الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طُرَرُ السَّلامِ لِأَحْرَارِ الإِسْلامِ

قال أبو المواهب سليمان سعد الدين بن محمد بن محمد مستقيم التركي، المعروف بـ مستقيم زاده، رحمه الله تعالى رحمة واسعة:

اسم الله رأس كل كلام أملاه عطاه.

لكَ اللهمَّ الحمدُ، وصلِّ لأكمل أولاد آدم وسلِّم، ألَا وهو أحمدُ[(١)] محمدٍ[(٢)]، ولآلِه ولأولادِه وأصولِه وأصهارِه الطُّهَّرِ الحُمَّدِ.

أما وَرَاءَهما[(٣)]:

(١) **أَحْمَدُ**: اسْمٌ عَلَى زِنَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُشْتَقّ مِنْ الْحَمْدِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ هَلْ هُوَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ؟ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، أَيْ حَمْدُهُ لِلَّهِ أَكْثَرُ مِنْ حَمْدِ غَيْرِهِ لَهُ، فَمَعْنَاهُ: أَحْمَدُ الْحَامِدِينَ لِرَبِّهِ، وَرَجَّحُوا هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ قِيَاسَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَنْ يُصَاغَ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ لَا مِنَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَفْعُولِ... فَيَكُونُ كَمُحَمَّدٍ فِي المَعْنَى، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ (مُحَمَّدًا) هُوَ كَثِيرُ الْخِصَالِ الَّتِي يُحْمَدُ عَلَيْهَا، وَ(أَحْمَدُ) هُوَ الَّذِي يُحْمَدُ أَفْضَلَ مِمَّا يُحْمَدُ غَيْرُهُ، فَمُحَمَّدٌ فِي الْكَثْرَةِ وَالْكَمِّيَّةِ، وَأَحْمَدُ فِي الصِّفَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، فَيَسْتَحِقُّ مِنَ الْحَمْدِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ غَيْرُهُ، وَأَفْضَلَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ غَيْرُهُ، فَيُحْمَدُ أَكْثَرَ حَمْدٍ وَأَفْضَلَ حَمْدٍ حَمِدَهُ الْبَشَرُ. فَالِاسْمَانِ وَاقِعَانِ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَهَذَا أَبْلَغُ فِي مَدْحِهِ وَأَكْمَلُ مَعْنًى. وَلَوْ أُرِيدَ مَعْنَى الْفَاعِلِ لَسُمِّيَ الْحَمَّادَ، أَيْ كَثِيرَ الْحَمْدِ، فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ الْخَلْقِ حَمْدًا لِرَبِّهِ، فَلَوْ كَانَ اسْمُهُ أَحْمَدَ بِاعْتِبَارِ حَمْدِهِ لِرَبِّهِ لَكَانَ الْأَوْلَى بِهِ الْحَمَّادَ كَمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ أُمَّتُهُ. [زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م: ١/ ٨٧-٩٠].

(٢) في نسخة د (ومحمد)، فيكون المعنى هو أحمد وهو محمد، ومن دون حرف العطف يكون هو أحمدُ محمدٍ صَلى اللهُ عليه وآله وسَلَّم.

(٣) **أما وَرَاءَهما**: أي بعد الثناء على الله والصلاة والسلام على نبيه، وهناك أقوال للعلماء بأن الجمع بين الله تعالى ورسوله بتثنية الضمير مكروه، لما جاء في «صحيح مسلم» من حديث عديٍّ بن حاتم أنَّ خطيبًا خطب عند النبيِّ صَلى اللهُ عليه وآله وسَلَّم فقال: «مَن يطع اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَن يَعْصِهِمَا فقد غوى»، فقال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم: (بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: مَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى) [أخرجه مسلم في =

هـؤلاء(١) دُرَرُ(٢) سِلكِ الـلَّآلِ(٣) المعهود، كَلِمُ(٤) الرسولِ الحامِدِ المحمود، (وراوُوها(٥) (٦) ما سَهُلَ رسمُه(٧) معها معدود)(٨).

= «صحيحه» كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة: (٢٠١٠)، وأبو داود في «سننه» كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس: (١٠٩٩)، والنسائي في«سننه» كتاب النكاح، باب ما يُكره من الخطبة: (٣٢٧٩)، وأحمد في «مسنده»: (١٨٨٩٢)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه].

ولكنْ ثبتتْ تثنية الضمير لله تعالىٰ ولرسوله في مواطن كثيرة منها قوله صَلَّىٰ اللهُ عليه وآله وسَلَّم: (أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا) [متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان: (١٦). ومسلم في «صحيحه»: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان: (١٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه].

والتحقيقُ جوازُ التثنية للأحاديث الواردة في ذلك، ويُحمل حديث الخطيب علىٰ أنَّه حادثةُ حالٍ وواقعةُ عَيْنٍ لها ظروفُها الخاصَّة التي اقتضتْ أن يقول رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عليه وآله وسَلَّم ذلك، كما يجوز الإفراد في مثل هذا الموضع، إذْ كُلُّ ما في الأمر أنَّ النبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عليه وآله وسَلَّم ما هو إلَّا مُخبِرٌ عن الله تعالىٰ، وأمرُه ناشئٌ عن أمر الله تعالىٰ، وهو نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] فحُذفت الجملةُ الأُولىٰ لدلالة الثانية عليها، والتقدير عند سيبويه: والله أحقُّ أن يُرضوه، ورسولُه أحقُّ أن يرضوه. [فتح الباري، ابن حجر العسقلاني: ٤/ ٤٢٥]. وقد يكون المؤلف يقصد بذلك قولهم بعد الثناء علىٰ الله والصلاة علىٰ رسوله: (أما بعد).

(١) إشارة إلى هذه الأحاديث الأربعين.

(٢) في ح (دُر).

(٣) **اللآل**: أصلها (اللآلئ) وخففت بتسهيل الهمزة ياءً فصارت (اللآلي)، ثم صار تخفيف ثانٍ بحذف الياء فصارت (اللّآل): «بائع اللؤلؤ، واللؤلؤ: الدّر، واحدته لؤلؤة» [المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م: ٤٢٢].

(٤) **الْكَلِمُ**: بفتح الكاف وكسر اللام؛ وجمع الكَلِم كَلام: المفردات والألفاظ؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] إنْ قال قائل: ما الكَلِم؟ قيل: الكلم اسم جنس؛ واحده «كلمة»؛ كقولك: نبقة ونبق، ولَبِنَة ولَبِن وثَفِنة وثفِن، وما أشبه ذلك. فإنْ قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه، فإنْ قيل: فما الفرق بين الْكَلِم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكَلِم ينطلق على المفيد، وعلى غير المفيد؛ وأما الكلام، فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة. [أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م: ٣٥].

(٥) **راووها**: أي حاملوها وناقلوها، فالراوي هو «من تلقَّى الحديث وأدَّاهُ بصيغة من صيغ الأداء» [منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م: ٧٥].

(٦) **وراؤوها**: هكذا وردتْ في المخطوطة، والضميرُ عائدٌ إلى هذه الأحاديث الأربعين، لكنني أعتقد أن الكلمة (راوُوها)، أي حاملوها وناقلوها، وخاصة أن الرسالة في علم الحديث، والراوي هو «مَنْ تلَقَّى الحديثَ وأدَّاهُ بصيغةٍ من صِيَغ الأداء» [منهج النقد في علوم الحديث: ص٧٥].

(٧) ولا يسهل رسم الكلام إلا إذا كان خاليًا من النقاط؛ حيث لا يمكن أن يطرأ عليه تصحيف ولا تحريف.

(٨) ساقطة من نسخة (ح).

سوَّدَها(١) وسطَّرها مُوحِّدُ المَلِكِ الوَدود، رَدَّ(٢) الله كَدَّهُ(٣)، وأمَدَّ(٤) كَمَدَهُ(٥)، وصَدَّه(٦) وسَدَّه(٧).

اسمُه كاسْمِ ولِدِ داود(٨) لهما السّلام المؤدود(٩).

(١) سَوَّدَ الكِتابَ: أيْ كَتَبَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ لِيُعيدَهُ مَرَّةً ثانِيَةً مُبَيَّضًا [المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١/ ٤٦٠].

(٢) رَدَّ: أيْ صرف، قال ابن منظور في لسان العرب: «ورَدَّهُ عن وجهه يَرُدُّه رَدًّا ومَرَدًّا وتَرْدادًا: صرفه، وهو بناء للتكثير» [لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ: ٣/ ١٧٢].

(٣) الكَدُّ: التعب والإرهاق، والشِّدَّةُ في العَمَل. [لسان العرب: ٣/ ٣٧٧].

(٤) أَمَدَّ: يقال: أَمَدَّهُ بِمُهْلَةٍ لِيُنْجِزَ تَمارينَه: أي أَمْهَلَهُ. جاء في اللسان: «وأَمَدَّ لَهُ في الأَجَل: أَنسأَه فِيهِ» [لسان العرب: ٣/ ٣٩٧].

(٥) كَمَدَهُ: أي غَمَّه وحُزْنَه الشديد، جاء في اللسان: «والكَمدُ: هَمٌّ وحُزن لَا يُسْتَطاعُ إِمضاؤه. الْجَوْهَرِيُّ: الكَمدُ الْحُزْنُ المَكْتُومُ. وكمَدَ القصّارُ الثوبَ إِذا دقَّه، وَهُوَ كَمَّادُ الثوبِ. ابْنُ سِيدَهْ: والكَمد أَشدُّ الْحُزْنِ» [لسان العرب: ٣/ ٣٨١].

(٦) وصَدَّه: أي قرَّبه، جاء في اللسان: «قال أبو عبيد: قال ابن السِّكِّيت: الصَّدَدُ والصَّقَبُ القُرْبُ، قال الأزهري: فجائزٌ أنْ يكون معنى قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس:٦]؛ أَيْ تَتَقَرَّبُ إليه على هذا التأْويل» [لسان العرب: ٣/ ٢٤٧].

(٧) وسَدَّه: أي سَدَّدهُ تَسْديدًا: وقَوَّمَهُ، ووفَّقَهُ لِلسَّدادِ: أيْ للصَّواب من القَوْلِ والعَمَلِ. جاء في اللسان: «السَّداد، بِالْفَتْحِ، فإِنما مَعْنَاهُ الإِصابة فِي المَنْطِقِ أَن يَكُونَ الرَّجُلُ مُسَدَّدًا. ويُقَالُ: إِنه لَذُو سَدادٍ في مَنْطِقِهِ وتَدْبِيرِهِ، وكذلك في الرَّمْي. يُقال: سَدَّ السَّهْمُ يَسِدُّ إِذا اسْتَقامَ. وسَدَّدْتُه تَسْدِيدًا. واسْتَدَّ الشيءُ إِذا اسْتَقَامَ»
[لسان العرب: ٣/ ٢٠٨].

(٨) أيْ سليمان عليه السلام، حيث اسم المؤلف: سليمان سعد الدين بن محمد مستقيم التركي، المعروف بمُسْتَقِيم زاده.

(٩) المَوْدود: اسم المفعول من وَدَّ، أيْ أحَبَّ، أي السلام المحبوب. جاء في اللسان: «قَالَ ابْنُ الأَثير: الْوَدُودُ فِي أَسماءِ اللهِ تَعَالَى، فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُول، مِنَ الْوُدِّ المَحَبَّةِ. يُقَالُ: وَدِدْتُ الرَّجُلَ إِذا أَحببته، فَاللهُ تَعَالَى مَوْدُودٌ، أَيْ مَحْبوب في قُلُوبِ أَوليائه» [لسان العرب: ٣/ ٤٥٤].

أَوْرَدَه(١) وأَعَدَّه(٢)، ووَعَدَه(٣) وعَدَّه(٤)، لِحامِلِ كلامِ اللهِ الواحِدِ الأحد، أسعدَهُ أمدًا(٥).

وَسَاعَده لِعُمْره سرمَدًا(٦)، وَسَهَّل عُسْرَ أمورٍ عَمَد(٧).

مالكُ المُلْك الحكَمُ العَدلُ الصَّمد.

(١) أوْرَدَه: أَوْرَدَ الخبرَ: ذَكَرَه وقصَّه، قال الزَّبِيديُّ: «قَالُوا: أَوْرَدَ الشيءَ، إِذا ذكَرَه» [تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٩/ ٢٩٦].

(٢) أعدَّ الشَّيءَ: جهَّزه، وحضَّره، وهيَّأه، وكوَّنه، جاء في اللسان: «وأَعَدَّه لأَمْرِ كَذَا: هيَّأَه لَهُ. والاِسْتِعْدَادُ للأَمر: التَّهَيُّؤُ لَهُ» [لسان العرب: ٣/ ٢٨٤].

(٣) وعَد فلانًا الأمرَ أو وعَد فلانًا بالأمر: منّاه به، وقال: إنه يعطيه له أو ينيله إيّاه، ويكون في الخير، وفي الشَّرِّ: أوعَدَ، قال الزَّبِيدي: «وصَرَّح الزمخشريُّ في الأَساس بأَن قولَهم وَعَدْتُه شرًّا، وَكَذَا قول الله تَعَالَى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ (سُورَة الْبَقَرَة، الْآيَة: ٢٦٨) من المَجازِ، (فَإِذا أُسقِطَا) أَي الْخَيْر والشَّرّ (قِيلَ فِي الخَيْرِ وَعَدَ)، بِلَا أَلف، (وفي الشَّرِّ أَوْعَدَ)، بالأَلف، قَالَه المُطرِّز، وَحَكَاهُ القُتَيْبِيُّ عَن الفرَّاء، وقَالَ اللَّبْلِيُّ في شَرْح الفَصِيح: وهذا هُوَ المَشْهورُ عِنْد أَئِمَّة اللغَةِ. [تاج العروس من جواهر القاموس: ٩/ ٣٠٦-٣٠٧].

(٤) العَدُّ: الإِحصاءُ، عَدَّ الشيْءَ يَعُدُّه عَدًّا، وتَعدادًا، عِدَّةً. وعَدَّدَه، (والاسمُ: العَدَدُ والعَدِيدُ)، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ (الْجِنّ: ٢٨). [تاج العروس: ٨/ ٣٥٣].

(٥) أمدًا: أي إلى منتهى أجله، جاء في اللسان: «الأَمَدُ: الغاية كالمَدَى؛ يقال: ما أَمدُك؟ أَي منتهى عمرك، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ قال شمر: الأَمَدُ منتهى الأَجل، قال: وللإِنسان أَمَدانِ: أَحدهما ابتداء خلقه الذي يظهر عند مولده، والأَمد الثاني الموت؛ ومن الأَول حديث الحجّاج حين سأَل الحسن فقال له: ما أَمَدُكَ؟ قال: سنتانِ من خلافة عمر؛ أَراد أَنه وُلد لسنتين بَقِيَتا من خلافة عمر، رضي الله عنه» [لسان العرب: ٣/ ٧٤].

(٦) سرمدًا: أيْ دائمًا بلا انقطاع. جاء في اللسان: «السَّرْمَدُ: دوام الزمان من ليل أو نهار، وليل سرمد: طويل، وفي التنزيل العزيز: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧٢]، قال الزجاج: السرمد الدائم في اللغة» [لسان العرب: ٣/ ٢١٢].

(٧) **وسَهَّل** عُسْرَ أمورٍ عَمَد: قال أحمد بن فارس: «(عَمَدَ) الْعَيْنُ والْمِيمُ والدَّالُ أَصْلٌ كَبِيرٌ، فُرُوعُهُ كَثِيرَةٌ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنًى، وَهُوَ الِاسْتِقَامَةُ فِي الشَّيْءِ، مُنْتَصِبًا أَوْ مُمْتَدًّا، وكَذَلِكَ فِي الرَّأْيِ وإِرَادَةِ الشَّيْءِ» [مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م: ٤/ ١٣٧]. وَالْعَمْدُ: نَقِيضُ الْخَطَإِ فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ، وقد يكون قصد المؤلف أن يسهل الله عسر الكلام الغامض والمقصود عمدًا ليناسب شرح الحديث من دون نَقْط.

واسْمُها، طُرَرُ[(١)] السَّلام[(٢)] لأحْرارِ[(٣)] الإِسْلام، وها هو المراد[(٤)]، حلَّاهُ الله لِكَمال[(٥)] المعاد[(٦)]، أوَّلُها:

١ - لا آلاءَ إلَّا آلاؤكَ.

وردوه مرسلًا كما صرَّح عالم مصر [مناوي]، وسطره كُرَّاسه[(٧)] [اسمه الكنوز]، (ومآله الحمد)[(٨)].

٢ - لا إله إلا الله وحده.

رواه مسلم[(٩)] ووالد داود[(١٠)].

(١) طُرر جمع طرة، قال ابن منظور في اللسان: «وطُرَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: حرفه. وطُرَّةُ الْجَارِيَةِ: أَنْ يُقْطَع لَهَا فِي مُقَدَّم نَاصِيَتِهَا كالعَلَم أَو كالطُّرَّةِ تَحْتَ التَّاجِ، وَقَدْ تُتَّخَذُ الطُّرَّةُ مِنْ رامِكٍ، وَالْجَمْعُ طُرَرٌ» [لسان العرب: ٤/ ٥٠٠]. والقصد من ذلك أن المؤلف قطع من طرف الأحاديث جُمَلًا وكلمات خاصة وجمعَها هنا.

(٢) السلام: الاستسلام أو تحيَّة الإسلام، وذو السَّلامة منْ كل عَيْبٍ ونقْص، ومن أسماء الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَاللهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، وهو من أسماء الله الحسنى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣].

(٣) أحرار: جمع حُرّ، والمؤنث: حُرَّة، والحُرُّ: الكريم، والمقصد أخيار النَّاس وأفضلهم، قال الزبيدي: «الحُرُّ: خِيَارُ كلِّ شيْءٍ» [تاج العروس: ١٠/ ٥٧٣].

(٤) المُراد: اسم مفعول مِنْ أَرَادَ، والمُراد: الهدف، والغاية، والشَّيْء الَّذِي يُرادُ، والمُبْتَغَى، والمَرْغُوبُ فِيهِ، وبلَغ غايةَ مُراده: حقَّق ما تمنَّى.

(٥) في نسخة (د): (الكمال).

(٦) المَعاد: المرجعُ والمصير، والحياة الآخرة. جاء في اللسان: «المَعادُ: كُلُّ شَيْءٍ إِليه المَصِيرُ. قَالَ: وَالْآخِرَةُ مَعَادٌ لِلنَّاسِ، وأَكثر التَّفْسِيرِ فِي قوله: ﴿لَرَادُّكَ إِلى مَعادٍ﴾ لَبَاعِثُكَ. وعَلَى هَذَا كَلَامُ النَّاسِ: اذْكُرِ المَعادَ، أَي اذْكُرْ مَبْعَثَكَ فِي الْآخِرَةِ؛ قَالَهُ الزَّجَّاجُ» [لسان العرب: ٣/ ٣١٧].

(٧) رواه المناوي وعزاه لابن المبارك في «كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق»، ١٢٨٦هـ: ١٧٨.

(٨) ساقط من نسخة (د).

(٩) رواه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ مَنْ لَقِيَ اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ، برقم: ٤٦.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَوَضَّأَ، برقم: ١٦٩.

٣- اللهم لك الحمد كلُّه.

صرَّحه إمام مصر(١) [سيوطي]، وهمام العصر، رحمه الله.

٤-أوَّلُ الرُّسلِ آدمُ.

وكما صرَّحه هو(٢)، رحمه الله.

٥-الحلال ما أحَلَّ الله والحرام ما حرَّم الله.

كما رواه الحاكم(٣).

٦-محرِّمُ الحلال كمحلِّلِ الحرام.

أورده عالم مصر كرَّاسه(٤) [مناوي]، وهو سادسها.

٧-كلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ.

رواه الإمام أحمد(٥) ومسلم(٦) لولد عمر [عبد الله]، وولد مسعود [عبد الله].

---

(١) جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير» ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وغيره، الأزهر الشريف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م: ١٠/ ٤٤٠، رقم الحديث: ٢٣٧٩٢ ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان، برقم: ٤٠٨٧، ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه «هواتف الجنان» ، باب هواتف الدعاء، برقم: ٥٩ بلفظ: (اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ كُلُّهُ وَلَكَ المُلْكُ كُلُّهُ).

(٢) هو: أي السيوطي – رحمه الله تعالى – في كتابه «جمع الجوامع» : ٣/ ٢٦١، برقم: ٨٨٤٩.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م: ٤/ ١٢٩، برقم: ٧١١٥، وبلفظ: (الحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللهُ في كِتَابِهِ وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ في كِتَابِهِ).

(٤) رواه المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: ١٤١، بلفظ: (مُحَرِّمُ الحلالِ كمُحِلِّ الحرام).

(٥) رواه أحمد في المسند، عن عبد الله بن عمر، برقم: ٤٦٤٤، وعن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – برقم: ٢٦٢٥، ولم أجده عن ابن مسعود – رضي الله عنه – في المسند.

(٦) رواه مسلم، في كتاب الأشربة، بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ، برقم: ٢٠٠٢، عن جابر، وبرقم: ١٧٣٣، عن أبي موسى، ولم أجده عن ابن مسعود – رضي الله عنه – في صحيح مسلم.

٨-أكرِموا العلماءَ.

رواه ولد عساكر(١)، لولد عمِّ الرسول، له السلام [ابن عباس].

٩-سَلُوا(٢) اللهَ عِلْمًا.

كما صرَّحه إمام مصر(٣) [سيوطي]، رحمه الله، ومراده العلم السالم لا كالسحر، [أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري].

١٠-أكرِمُوا أولادَكُم.

كما ورد(٤) مع ما عداه، ساوُوا(٥).

١١-أرحامكم أرحامكم.

صرحه إمام مصر(٦) [سيوطي] ومراده، وصْلُ الرَّحِم.

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، عن ابن عباس، برقم: ٤٢٥٦، ورواه أبو شجاع الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م: ١/ ٧٦، برقم: ٢٢٤ و ٢٢٥، عن أبي الدرداء، وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة (ح): (سلموا).

(٣) جمع الجوامع المعروف بـ«الجامع الكبير» ، جلال الدين السيوطي: ٥/ ٢٩٠، برقم: ١٤٨٢٣، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، بَابُ مَا تَعَوَّذَ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، برقم: ٣٨٤٣، قال في الزوائد: إسناده صحيح، رجاله ثقات، والحديث في الجامع الصغير، ج٤، رقم ٤٧٠٢، برواية ابن ماجه والبيهقي في الشعب عن جابر، ورَمَزَ له بالصحة، وقال المناوي: رمز المصنف لصحته وأخطأ؛ ففيه (أسامة بن زيد)؛ فإن كان (ابن أسلم) فقد أورده الذهبيُّ في الضعفاء وقال: ضعَّفه أحمدُ وجمع وكان صالحًا، وإنْ كان (الليث)؛ فقد قال النسائيُّ: ليس بقويٍّ، وقال العلائيُّ: الحديث حسن غريب، و(أسامة بن زيد) هذا هو الليثيُّ المزنيُّ احتجَّ به مسلم.

(٤) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، بَابُ بِرِّ الْوَالِدِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْبَنَاتِ، برقم: ٣٦٧١.

(٥) رواه سعيد بن منصور في سننه، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م: ١/ ١١٩، كتاب الفرائض، بَابُ مَنْ قَطَعَ مِيرَاثًا فَرَضَهُ اللهُ، برقم: ٢٩٣، بلفظ: (سَاوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ).

(٦) رواه جلال الدين السيوطي في الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقيق: يوسف النبهاني، =

١٢-العمُّ والدٌ.

أورده (هو)(١) مرسلاً(٢).

١٣-اللهم سدِّدْ سَهْمَه.

كما رووه، صرَّحه عالم مصر(٣) [مناوي]، وهو دعاء للسَّعْدِ.

١٤-أدعوا الله.

رواه الحاكم(٤).

١٥-أسلمُ سالمَها اللهُ.

رواه هو(٥) لولد الأكوع [سلمة]، ومسلم(٦)، ورووه(٧)، سلَّمهم الله.

١٦-وَسِّطُوا الإمامَ وسدِّدوا.

= دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م: ١/ ١٦٠، برقم: ٨٩٦، ورواه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، بَابُ صِلَةِ الرَّحِمِ وَقَطْعِهَا، برقم: ٤٣٦، قال المحقق شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم ينسبه السيوطي في «الجامع الكبير» لغير ابن حبان.

(١) ساقط من (د).

(٢) رواه جلال الدين السيوطي في الجامع الصغير، عن عبد الله الورَّاق مرسلاً، برقم: ٧٥٩١، ورواه المروزيُّ في البر والصلة، بَابٌ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْقَرَابَةِ، برقم: ٨٢.

(٣) رواه المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: ٢٨، ونسبه لابن عساكر، وقد وجدتُه في تاريخ دمشق لابن عساكر، برقم: ٤٦٩٠، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: ١/ ٦٧٠، برقم: ١٨١٧.

(٥) هو: أي الحاكم في المستدرك: ٣/ ٣٨٣، برقم: ٥٤٥٧، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٦) رواه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِغِفَارَ وَأَسْلَمَ، برقم: ٢٥١٤، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٧) رواه البخاري، كتاب المناقب، بَابُ ذِكْرِ أَسْلَمَ وَغِفَارَ وَمُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ وَأَشْجَعَ، برقم: ٣٥١٤، والترمذي في سننه، أبواب المناقب، بَابٌ فِي غِفَارٍ وَأَسْلَمَ وَجُهَيْنَةَ وَمُزَيْنَةَ، برقم: ٣٩٤١، وأحمد في المسند برقم: ٤٧٠٢، وغيرهم.

كما سرده إمامُ مصر[١]، وما عداه[٢].

١٧-مُصُّوا الماءَ مَصًّا.

رووه[٣] لولد مالك [عقبة].

١٨-الماء طهورٌ.

صرَّحه إمامُ العلماء لمصر[٤] [سيوطي]، رحمهم الله.

١٩-أَطْعِمُوا الطعامَ.

أورده هو[٥] - رحمه الله - لولد أسد الله الأول الإمام [الحسن بن علي].

٢٠-كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ.

رواه أحمد[٦] ومسلم[٧] لولد عُمر.

---

(١) رواه السيوطي في جمع الجوامع، برقم: ٢٤٢٣٣، والحديث في الجامع الصغير بلفظه، برقم: ١٤٢٧٩.

(٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، بَابُ مَقَامِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّفِّ، برقم: ٦٨١، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم: ٤٤٥٧، في نسخة (د): (وما هداه).

(٣) رواه المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، ونسبه للبيهقي: ١٤٢، والسيوطي في الجامع الصغير، ونسبه أيضًا للبيهقي، برقم: ١٢٠٤٠، وروى البيهقي الحديث، برقم: ٥٦١٠، بلفظ: «عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا شَرِبَ تَنَفَّسَ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ، وَنَهَى عَنِ الْعَبِّ نَفَسًا وَاحِدًا وَيَقُولُ: (ذَلِكَ شُرْبُ الشَّيْطَانِ)، هَذَا مُرْسَلٌ، وَرُوِّينَا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمُصَّ مَصًّا وَلَا يَعُبُّ عَبًّا فَإِنَّ الْكُبَادَ مِنَ الْعَبِّ)».

(٤) رواه السيوطي في جمع الجوامع، برقم: ١١٧٤٣، ورواه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، بَابُ الْمَاءِ الْمُتَغَيِّرِ، برقم: ٤٥.

(٥) هو: أي الإمام السيوطي في جمع الجوامع، برقم: ٣٣٨٣، وذكره في الجامع الصغير برقم: ١٩٠١، ونسبه للطبراني عن الحَسَنِ بن عليّ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٢٧٦٣، عن الحَسَنِ بن عليّ رضي الله عنهما.

(٦) رواه أحمد في المسند، برقم: ٤٤٩٥، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) رواه مسلم، كتاب الإمارة، بَابُ فَضِيلَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ، وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ، وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ، وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ، برقم: ١٨٢٩، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢١-الدار حَرَمٌ.

رواه الإمام أحمد(١).

٢٢-ادرؤا الحدود.

رووه(٢) لأسد الله، ورواه مسدِّد(٣) لولد مسعود [ابن مسعود]، والإمامُ عُمَر مرسلًا(٤) [ابن عبد العزيز].

٢٣-ردُّوا السلامَ.

رواه(٥) والد طلحة(٦).

٢٤-الإسلام واسعٌ.

(١) رواه أحمد في المسند، برقم: ٢٢٧٧٢.

(٢) رواه الدارقطني في سننه، برقم: ٣٠٩٨، عن علي، ورواه البيهقي في سننه، برقم: ١٧٠٥٩، عن علي وقال: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ضَعْفٌ، ورواه البيهقي أيضًا في معرفة السنن والآثار، برقم: ١٦٨٧٣، عن علي، ورواه الترمذي في سننه، في أبواب الحدود، بَابُ مَا جَاءَ فِي دَرْءِ الحُدُودِ، برقم: ١٤٢٤، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) جاء في كتاب (مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدين الكناني الشهير بالبوصيري (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت: ٣/ ٢٣٨) : رواه مسدد موقوفًا، ورجاله ثقات، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، لأبي الفرج ابن الجوزي، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م: ١٢٣.

(٥) رواه أحمد في المسند، برقم: ١١٥٨٦، عن أبي سعيد، ورواه المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: ٨٠، ورمز بأنه مُتفَقٌ عليه، لكنْ روى البخاري في كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، برقم: ١١٩٦، بلفظ: (حَقُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ...)، وروى مسلم في كتاب السلام، بَابُ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ رَدُّ السَّلَامِ، برقم: ٤١٣٩، بلفظ: (خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ ...).

(٦) رواه جلال الدين السيوطي في الجامع الصغير، برقم: ٦٨٦٨، ونسبه لابن قانع عن أبي طلحة رضي الله عنه.

صرَّحه عالم مصر [مناوي] لكراسه المعهود(١).

٢٥- ورسولُ الله معك.

رووه(٢) لوالد الدرداء مع ما حكاه.

٢٦- أَحِّدْ أَحِّدْ.

رواه الحاكم للسعد(٣)، والمراد الدعاء.

٢٧- سدِّدوا.

رواه الإمام أحمد(٤) ومسلمٌ(٥)، وررووه(٦) لولد عَمرو [عبد الله].

(١) رواه المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: ٥٤، ونسبه للطبراني، ورواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٤٢٧، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده، برقم: ٦٧٥، ورواه ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، بَابُ كَثْرَةِ أَهْلِ الإِسْلَامِ، برقم: ٢٩٩٧، ورواه ابن سعد في الطبقات الكبرى، باب عَتَّاب بْن شُمَيْرٍ، برقم: ٩٠٠٢.

(٢) رواه جلال الدين السيوطي في الجامع الصغير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، برقم: ١٤٢٧٧، ورواه السيوطي في الفتح الكبير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، برقم: ١٣١٥٨، ورواه المتقي الهندي في كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني وغيره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م: ٢/ ٨٩، برقم: ٣٢٧٥، وقال الذهبي: هذا حديث منكر.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، برقم: ١٩٦٦، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِي وَأَنَا أَدْعُو بِأُصْبُعَيَّ فَقَالَ: «أَحِدٌ، أَحِدٌ» ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ، ورواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الْوِتْرِ، عن سعد، برقم: ١٣١٦، بلفظ: (أَحِّدْ أَحِّدْ)، أَيْ أَشِرْ بِوَاحِدَةٍ لِيُوَافِقَ التَّوْحِيدَ المَطْلُوبَ بِالْإِشَارَةِ.

(٤) رواه أحمد في المسند، برقم: ٦٥٦٣، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) رواه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، بَابُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، برقم: ٢٨١٨، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٦) رواه البخاري في كتاب الرقائق، بابُ القَصْدِ وَالمُدَاوَمَةِ عَلَى العَمَلِ، برقم: ٦٤٦٣، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه مسلم، فِي كتاب صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَابُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، برقم ٥١٧٢، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. ورواه الترمذيُّ في كتاب القدر، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا لأَهْلِ الجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، برقم: ٢١٤١، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، =

٢٨- لكلِّ داءٍ دواءٌ.

رواه(١) راوٍ كالأول، وهو هما(٢).

٢٩- أمِرَّ الدَّمَ.

رواه الحاكم(٣).

٣٠- أُلْحِدَ لآدمَ.

رواه ولد عساكر(٤)، والمراد، لحد الرمس [قبر].

٣١- اِسْمحوا.

= ورواه ابن ماجة في سننه، كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ التَّوَقِّي عَلَى الْعَمَلِ، برقم ٤٢٣٥، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه الدارميُّ في سننه، كتاب الطهارة، بابُ مَا جَاءَ فِي الطُّهُورِ، برقم: ٦٨٢.

(١) رواه أحمد في المسند، برقم: ١٤٥٩٧، ومسلم، كتاب السلام، بَابُ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ وَاسْتِحْبَابِ التَّدَاوِي، برقم: ٢٢٠٤، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، وأبو داود في سننه، كتاب الطب، بَابٌ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ، برقم: ٣٨٧٤، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) **راوٍ كالأول**: الراوي الأول هو الإمام أحمد في المسند، يقصد: أن هذا الحديث كالأول رواه الإمام أحمد أيضًا؛ حيث هو الذي روى الحديث السابق رقم (٢٧)، وهو: أي الراوي جابر بن عبد الله، الذي روى هذا الحديث. هما: أيْ (أحمد ومسلم)؛ حيث الاثنان رَوَيَا هذا الحديث عن جابر رضي الله عنه.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الذبائح، برقم: ٧٦٠٠، ورواه ابن ماجه، كتاب الذبائح، بَابُ مَا يُذَكَّى بِهِ، برقم: ٣١٧٧، بلفظ: (أَمْرِرِ الدَّمَ)، ورواه ابن حبَّان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، ذِكْرُ الْقَصْدِ الَّذِي كَانَ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْخَيْرَ فِي أَنْسَابِهِمْ، برقم: ٣٣٢، ورواه أحمد في المسند، برقم: ١٨٢٥٠، بلفظ: (أَمِرَّ الدَّمَ)، قال السِّنْدي: أَمِرَّ من الإمرار، وقال ابن الأثير في «النهاية»: «إمْرِ الدمَ بما شئتَ» ، أي: استَخْرِجه وأَجْرِهِ بما شئتَ، يريدُ الذبح، وهو من مَرَى الضرعَ يَمريه، ويُروى: «أمِرِ الدم» مِنْ مارَ يَمُورُ: إذا جرَى، وأمارَه غيرُه، قال الخطابي: أصحاب الحديث يرَوْنَه مُشدَّد الراء، وهو غلطٌ، وقد جاء في «سنن أبي داود» والنسائي: أمرر، براءين مُظْهَرَتين، ومعناه: اجعلِ الدمَ يمرُّ، أي: يذهب، فعلى هذا من رواه مُشدَّد الراء يكون قد أدغم وليس بغلط.

(٤) رواه ابن عساكر عليّ بن الحسن، في تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م: ٧/ ٤٥٥.

رواه عطا مرسلًا[١].

٣٢- لا حِمَى إلا للهِ ولرسولهِ.

رواه الإمام أحمد[٢].

٣٣- اسْمَعْ وأطِعْ.

رواه[٣] الإمام أحمد[٤] ومسلم[٥]، وهو أمرُ الطوع للملوك.

٣٤- لا إسلالَ.

رووه[٦] لعمرٍو[٧] [ابن عوف].

---

(١) رواه ابن عساكر عليّ بن الحسن، في تاريخ دمشق: ٥/ ٣٨٩.

(٢) رواه أحمد في المسند، برقم: ١٦٤٢٥، (لَا حِمَى إِلاَّ للهِ وَلِرَسُولِهِ)، ورواه البخاري في كتاب المساقاة، بَابٌ لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، برقم: ٢٣٧٠، ورواه أبو داود في سننه، كِتَاب الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ، بَابٌ فِي الْأَرْضِ يَحْمِيهَا الْإِمَامُ أَوِ الرَّجُلُ، برقم: ٣٠٨٣، وهو عند عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٧٥٠)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٤١٩)، والبيهقي في «السنن»٦/ ١٤٦، والبغوي في «شرح السنة» (٢١٩٠) وعنده زيادة: قال الزهري: وقد كان لعمر بن الخطاب رَضِيَ الله عَنْهُ حِمًى، بلغني أنه كان يحميه لإبل الصدقة.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان، بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ، برقم: ٦٩٦.

(٤) رواه أحمد في المسند، برقم: ١٢٧٥٢.

(٥) رواه مسلم، كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر، برقم: ١٨٤٧.

(٦) رواه أحمد في المسند، برقم: ١٨٩١٠، ورواه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، بَابٌ فِي صُلْحِ الْعَدُوِّ، برقم: ٢٧٦٦، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَّةِ الْهُدْنَةِ، برقم: ١٨٨٠٩، والإسلال: السَّرقة والغارةُ الظاهرةُ، قال في عون المعبود: «لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ: أَيْ لَا سَرِقَةَ وَلَا خِيَانَةَ، يُقَالُ: أَغَلَّ الرَّجُلُ أَيْ خَانَ وَالْإِسْلَالُ مِنَ السَّلَّةِ، وَهِيَ السَّرِقَةُ، وَالمُرَادُ أَنْ يَأْمَنَ النَّاسُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي نُفُوسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ سِرًّا وَجَهْرًا» [عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ: ٧/ ٣٢٠].

(٧) الصواب لسهيل بن عمرو كما رواه أحمد في المسند.

٣٥- الرعد ملكٌ.

رووه لولد عم الرسول[١]، [ابن عباس]، له السلام.

٣٦- لا هامَ لا هَامَ.

أورده[٢] إمام مصر[٣] [سيوطي] كعالِمِها[٤] [مناوي].

٣٧- اعلم عددها ووعاها ووكاها.

أورده الأول كالأول[٥] [أي إمام مصر سيوطي].

٣٨- رحم الله حارس الحَرَس.

رواه الحاكم لولد عامر[٦] [عقبة].

٣٩- رحم الله امْرَءًا أصلحَ.

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد بالتعليقات، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م: ٣٨٠، برقم: ٧٢٢، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ الله عَنْهُما، وهو في الدعاء للطبراني، باب تفسير الرعد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ: ٣٠٦، برقم: ٩٩٠، عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُما، وفي السنن الكبرى للبيهقي، كتاب صلاة الاستسقاء، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّعْدِ، برقم: ٦٤٧٧، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ.

(٢) رواه أحمد في المسند، برقم: ٩٤٦٠، «والهامَةُ: الرأس، والجمع هامٌ. وهامَةُ القوم: رئيسُهم. والهامَةُ من طير الليل، وهو الصَّدى، والجمع هامٌ. قال ذو الرُّمَّة:

قدْ أَعْسِفُ النازِحَ المجهولَ مَعْسِفُهُ   في ظِلِّ أَخْضَرَ يَدْعُو هامَهُ البُومُ

وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يُدرَكُ بثأره تصير هامةً فتزقُو عند قبره تقول: اسقوني اسقوني، فإذا أُدرِكَ بثأره طارت» [الصِّحاح تاج اللغة وصِحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م: ٥/ ١٠٦٣].

(٣) رواه السيوطي في جمع الجوامع، برقم: ٢٥٧٣٦، بلفظ: (لا هَامَ، ولا هَامَ).

(٤) رواه المناوي في «كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق»: ١٩٠، ونسبه لأحمد في المسند.

(٥) رواه السيوطي في جمع الجوامع، برقم: ٣٥٨٥، وبلفظ: (اعْلَمْ عَدَدَهَا، ووعَاءَهَا، ووكاءَهَا)، كالأول: أي كالحديث السابق.

(٦) رواه أحمد في المسند، برقم: ٢٤٣٨، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

رووه لِعُمر(١)، ومآله إصلاح(٢) الكلام.

٤٠- رحم الله امْرَءًا سمِعَ.

رواه ولد عساكر(٣)، والمرادُ سَماعُ كلام الرسول - له السلامُ - وإسماعُه.

كَمُلَ المرام، أداره(٤) الله السلام، وصـدَّره(٥) لكُراس أهل الإسلام، وأدام مصرّحًا(٦) لطروس(٧) الهُمام(٨) الهَمَّام(٩).

(١) رواه الشِّهاب القُضاعي في المسند، باب رَحِمَ اللهُ امْرَءًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ، برقم: ٥٨٠.

(٢) في نسخة (ح) و (د): (صلاح).

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، برقم: ٢٥٢٢، بلفظ: (رَحِمَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَوَعَاهَا ثُمَّ بَلَّغَهَا مَنْ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ): ٢١/ ٢٣١.

(٤) **أداره الله**: أي أحاط به، «أدار الشَّيءَ: جعل حركاتِه تتواتر بعضُها في إثر بعض، جعله يدور... أدارَ الرَّأيَ أو الفكرةَ أو نحوَهما: قلَّبه في ذهنه، أحاط به» [معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م: ١/ ٧٨٢].

(٥) **صدَّره**: أي جعل له عنوانًا في أوله، قال الزبيدي: «ومن المَجاز: (صَدَّرَ كِتابَه تَصْدِيرًا)، إذا (جَعَلَ لَهُ صَدْرًا)، وصَدْرُ الكِتَابِ: عُنْوانُه وأَوَّله» [تاج العروس: ١٢/ ٢٩٨].

(٦) **مصرَّحًا**: منفردًا ضخمًا طويلاً ظاهرًا عاليًا واضحًا بيِّنًا، قال أحمد بن فارس: «وَالصَّرْحُ: بَيْتٌ وَاحِدٌ يُبْنَى مُنْفَرِدًا ضَخْمًا طَوِيلًا فِي السَّمَاءِ. وَكُلُّ بِنَاءٍ عَالٍ فَهُوَ صَرْحٌ» [مقاييس اللغة: ٣/ ٣٤٨].

(٧) **طروس**: الطِّرْسُ: الصَّحِيفَةُ، وَيُقَالُ هِيَ الَّتِي مُحِيَتْ ثُمَّ كُتِبَتْ، وَكَذَلِكَ الطِّلْسُ. ابْنُ سِيدَهْ: الطِّرْسُ الْكِتَابُ الَّذِي مُحِيَ ثُمَّ كُتِبَ، وَالْجَمْعُ أَطْراسٌ وطُرُوسٌ، وَالصَّادُ لُغَةٌ. اللَّيْثُ: الطِّرْس الْكِتَابُ الْمَمْحُوُّ الَّذِي يُسْتَطَاعُ أَنْ تُعادَ عَلَيْهِ الْكِتَابَةُ، وفِعْلُكَ بِهِ التَّطْرِيسُ. وطَرَّسَه: أَفسده. وفي الْحَدِيثِ: كَانَ النَّخَعِيُّ يأْتي عُبَيْدَةَ فِي المَسَائِلِ فَيَقُولُ عبيدةُ: طَرِّسْها يَا أبا إبراهيمَ، أَي امْحُها، يَعْنِي الصَّحِيفَةَ. يُقال: طَرَّسْتُ الصَّحِيفَةَ إِذا أَنعمت مَحْوَهَا. وطَرَسَ الكتابَ: سَوَّدَه» [لسان العرب: ٦/ ١٢١].

(٨) **الهُمَامُ**: عظيم الهِمَّة؛ قال: «الْهُمَامُ: الْمَلِكُ الْعَظِيمُ الْهِمَّةِ» [مقاييس اللغة: ٦/ ١٣]، وقال الزَّبيديُّ: «الهُمامُ: (المَلِكُ العَظِيمُ الهِمَّةِ) الَّذِي إِذَا هَمَّ بِأَمرٍ فَعَلَهُ، لِقُوَّة عَزْمِهِ. (و) أَيْضًا: (السَّيِّدُ الشُّجاعُ السَّخِيُّ، خاصٌّ بالرِّجَالِ)» [تاج العروس: ٣٤/ ١٢٠].

(٩) **الهَمَّام**: صيغة مبالغة من همَّ أو همَّ بالشيء، ومَنْ إذا همَّ بشيءٍ أمضاه، قال الزَّبيديُّ: «وفي الحَدِيثِ: (أَصْدَقُ الأَسْماءِ عِنْدَ اللهِ حَارِثَةُ وَهَمَّامٌ) وَهُوَ: فَعَّالٌ: مِنْ (هَمَّ بالأَمْر) يَهُمُّ إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ، وإِنَّما كَانَ أَصْدَقَها؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ يَهُمُّ بِأَمْرٍ رَشَدَ أَوْ غَوِيَ» [تاج العروس: ٣٤/ ١٢٢].

سطَّره لأوَّل الأصمِّ[(١)] الحرام، لعام عدَد اسمها كاملاً[(٢)]، والسلام.

صحَّحه[(٣)] محرِّر[(٤)] الأصل ومكرِّر الوصل، سلَّمه الله ١٨٥.

(١) **لأوَّل الأصمِّ**: أي أوَّل شهر رجب، «والأَصَمُّ: رَجَبٌ لِعَدَمِ سَمَاعِ السِّلَاحِ فِيهِ، وَكَانَ أَهلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُسَمُّون رَجَبًا شَهْرَ اللهِ الأَصَمَّ؛ قَالَ الْخَلِيلُ: إنما سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَنه كَانَ لَا يُسْمَع فِيهِ صَوْتُ مُستغيثٍ وَلَا حركة قتالٍ وَلَا قَعْقعةُ سِلَاحٍ؛ لأَنه مِنَ الأَشهر الحُرُم، فَلَمْ يَكُنْ يُسْمَعُ فِيهِ يَا لَفُلانٍ وَلَا يا صَباحاه؛ وفي الْحَدِيثِ: (شَهْرُ اللهِ الأَصَمُّ رَجَبٌ)؛ سُمِّيَ أَصَمَّ لأَنه كَانَ لَا يُسْمَعُ فِيهِ صَوْتُ السِّلَاحِ لِكَوْنِهِ شَهْرًا حَرَامًا، قَالَ: وَوُصِفَ بالأَصم مَجَازًا وَالْمُرَادُ بِهِ الإِنسانُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ، كَمَا قِيلَ: ليلٌ نائمٌ، وَإِنَّمَا النَّائِمُ مَنْ فِي اللَّيْلِ، فكأَنَّ الإِنسانَ فِي شَهْرِ رجبٍ أَصَمُّ عَنْ صَوْتِ السِّلَاحِ» [لسان العرب: ١٢/ ٣٤٤].

(٢) **اسم الكتاب كاملاً**: (طُرَرُ السَّلامِ لأَحْرارِ الإِسْلامِ)، ويدلُّ بحساب الجُمَّل على تاريخ تأليفه وكتابته وهو عام (١١٧٤هـ).

(٣) **صحَّحه**: صَحَّحَ الخبرَ أَصْلَحَهُ، أزالَ ما به من خطأ أو عيب، وصحَّح الكتابَ نصًّا: أزالَ سَقْطَه، قال الزَّبيديُّ: «وصَحَّ الشَّيْءَ: جَعَله صَحِيحًا. وصَحَّحْتُ الكِتَابَ والحِسَابَ تَصْحِيحًا: إِذَا كَانَ سَقِيمًا فأَصْلَحْتَ خَطَأَه» [تاج العروس: ٦/ ٥٣١].

(٤) **محرِّر**: كاتب، ومَقَالٌ مُحَرَّرٌ: مَكْتُوبٌ، ومُحَرِّرٌ في الجَرِيدَةِ: مَنْ يَكْتُبُ فِيهَا وَيُنَسِّقُ مَوَاضِيعَهَا، ومحرِّرُ الأصل: أيْ كاتبُ الأصلِ، قال الزَّبيديُّ: «ومِنَ المَجازِ (تَحْرِيرُ الكِتَابِ وغَيرِه تَقْوِيمُه) وتَخْلِيصُه؛ بإقامةِ حُرُوفِه، وتَحْسِينُه بإِصلاحِ سَقْطِهِ» [تاج العروس: ١٠/ ٥٨٨].

المصادر والمراجع

٣٥- **أبجد العلوم**، محمد صديق خان القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢ م.

١- **الأدب المفرد بالتعليقات**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٢- **أسرار العربية**، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٤- **البر والصلة** (عن ابن المبارك وغيره)، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥- **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرتضى الزَّبِيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٦- **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٧- **تحفة الخطاطين**، مستقيم زاده أبو المواهب سليمان (سعد الدين)، تورك تاريخ أنجمني نشرياتي، ١٩٢٨م.

٨- **جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وغيره، الأزهر الشريف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٩- **دراسات الأربعين حديثًا في العهد العثماني**، صلاح الدين يلدرم، (دراسات الحديث في العهد العثماني)، اسطنبول، ٢٠٠٠م.

١٠- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت؛ مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

١١- **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

١٢- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.

١٣- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وغيره، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

١٤- **سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

١٥- **سنن النسائي**، المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٦- **سنن سعيد بن منصور**، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

١٧- **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٨- **شرح السنة**، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٩- **شُعَب الإيمان**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٢٠- **الصِّحاح تاج اللغة وصِحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢١- **صحيح ابن حبَّان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان)**، محمد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٢- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق

النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣- **صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

٢٤- **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢٥- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٦- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧- **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٢٨- **الفردوس بمأثور الخطاب**، شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلمي الهمذاني (ت ٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٩- **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٣٠- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني وغيره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣١- **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**، محمد عبد الرؤوف المناوي، المطبعة العامرة العثمانية، ١٢٨٦هـ.

٣٢- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٣- **المحدثون العثمانيون في القرن الثامن عشر ومؤلفاتهم**، بحث للدكتور صلاح الدين يلدرم، منشور في مجلة اللاهوت بجامعة Ondokuz Mayıs ، ٢٠١٥ ، العدد: ٣٩.

٣٤- **مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، لشهاب الدين الكناني الشهير بالبوصيري (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٥- **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٣٦- **مستقيم زاده وأهم مؤلفاته (مجلة النصاب)**، الدكتور أحمد يلماز، منشورات جامعة سلجوق، قونيا - تركيا.

٣٧- **مسند ابن أبي شيبة**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وغيره، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٣٩- **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ= ٢٠٠٠م.

٤٠- **مسند الشِّهاب**، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٤١- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حُقِّق في رسالة علمية قُدِّمَتْ لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٢- **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وغيره، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.

٤٣- **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.

٤٤- **معجم اللغة العربية المعاصرة**، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٤٥- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٤٦- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وغيره، دار الدعوة، د.ت.

٤٧- **معرفة السنن والآثار**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق، بيروت)، دار الوعي (حلب، دمشق)، دار الوفاء (المنصورة، القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٤٨- **المنصف لابن جنِّي**، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٤٩- **منهج النقد في علوم الحديث**، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٥٠- **الموسوعة الإسلامية لوقف الديانة التركية**، وقف الديانة التركي، أَنْقَرَة، ١٩٩٣م.

٥١- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى وغيره، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٥٢- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٣- **هواتف الجنان**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد الزغلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٥٤- **موقع كتب إلكترونية، على الرابط:**

https://www.ketebe.org/en/artist/findikzade-ibrahim-efendi-273

لمراسلة المجلة علىٰ البريد الإلكتروني

Waqf.journal@gmail.com

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾
الحشر: ٧

وَقْفُ السُّنَّةِ وَالتُّرَاثِ النَّبَوِيِّ

المقر الرئيس: **السعودية**: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah
www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
waqf.journal@gmail.com